جامعة بنغازي

كلية الآداب

الدراسات العليا

قسم : الجغرافيا **شعبة : الجغرافيا البشرية**

حركة القوى العاملة في منطقة المرج خلال الفترة 1954 ـ 2006 ف : دراسة جغرافية

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية "الماجستير"

بكلية الآداب قسم الجغرافيا بتاريخ 04/ 01 / 2012 م

إعداد الطالب :

محمد امعيزيق محمد السنوسي

إشراف الأستاذ الدكتور :

حسني عبدالله بن زابيه

أستاذ في الجغرافيا البشرية

كلية الآداب ـ جامعة بنغازي

تاريخ المناقشة :

04/ 01 / 2012 م

جامعة بنغازي

كلية الآداب

الدراسات العليا

قسم : الجغرافيا **شعبة : الجغرافيا البشرية**

حركة القوى العاملة في منطقة المرج خلال الفترة 1954 ـ 2006 ف : دراسة جغرافية

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية "الماجستير"

بكلية الآداب قسم الجغرافيا بتاريخ 04/ 01 / 2012 م

إعداد الطالب :

محمد امعيزيق محمد السنوسي

لجنة المناقشة :

الاسم	الصفة	التوقيع
أ.د. حسني عبدالله بن زابيه	مشرفاً	.....
د. محمد مختار العماري	ممتحناً داخلياً	.....
د. أنور فتح الله إسماعيل	ممتحناً خارجياً	.....

يعتمد / عميد كلية الآداب

.....

تاريخ المناقشة 04/ 01 / 2012 م

فهرس الجـــداول

رقم الجـدول	عنـوان الجـدول	الصفحة
(1)	معــدل المواليد الخام في منطقة المرج وليبيا (1970 – 2006ف) بالألف	23
(2)	معــدل المواليد الخام حسب فروع منطقة المرج سنة 2006 ف	25
(3)	معدل الوفيات الخام في ليبيا والمرج (1970 – 2006ف)	28
(4)	معدل الوفيات الخام حسب فروع منطقة المرج سنة 2006ف	31
(5)	معدل الزيادة الطبيعية في منطقة المرج من سنة 1971 – 2006 بالألف	33
(6)	معــدلات الزيادة الطبيعية حسب فروع منطقة المرج لعام 2006 ف	35
(7)	حجم ونسبة الهجرة الداخلية الوافدة إلى منطقة الدراسة خلال الفترة 1964– 2006ف	32
(8)	حجم ونسبة الهجرة الداخلية النازحة من منطقة الدراسة خلال الفترة 1964–2006ف	40
(9)	حجم ومعدل الهجرة الداخلية في منطقة الدراسة خلال الفترة (1964–2006ف)	42
(10)	دوافع الهجرة الدولية النازحة فــي منطقة الدراسة سنة 2001ف.	44
(11)	عدد ونسبة الأجانب إلى جملة السكان حسب منطقة الدراسة وليبيا	44
(12)	عــدد ونسبة الأجانب حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة ما بين (1973 – 2006).	45
(13)	تطور أعداد السكان في ليبيا وفى منطقة المرج بين عامي (1954 – 2006ف)	47
(14)	معدلات النمو في ليبيا ومنطقة الدراسة في فترة (1954 – 2006ف).	48
(15)	تطور حجم السكان حسب فروع منطقة الدراسة من سنة 1973 – 2006 ف .	49
(16)	معدلات النمو حسب فروع منطقة الدراسة في الفــترة (1973– 2006ف).	50
(17)	نسبة صغار السن في منطقة المرج من سنة 1954–2006 ف	52
(18)	نسبة فئة متوسطي السن في ليبيا ومنطقة الدراسة في الفترة 1954 – 2006ف	53
(19)	نسبة فئة كبار السن في البلاد ومنطقة الدراسة 1954 – 2006ف	54
(20)	يوضح التركيب العمري فــي منطقة المرج لعام 2006ف .	55
(21)	التركيب العمري للفئات العمرية العريضة حسب فروع منطقة الدراسة لعام 2006ف	56
(22)	نسبة النوع للسكان الليبيين في البلاد خلال الفترة 1954– 2006ف.	57
(23)	النسبة النوعية للسكان الليبيين وغير الليبيون فــي منطقة الدراسة خلال الفترة 1954 – 2006ف .	58
(24)	النسبة النوعية للسكان الليبيين حسب منطقة المرج عام 2006ف.	59
(25)	النسبة النوعية للسكان الليبيين حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة (1973 – 2006ف)	60
(26)	مخصصات القطاعات التقديرية في خطة التنمية للسنوات الخمس 1963– 1968ف	68
(27)	توزيع المشاريع ونسبة المخصصات لبعض القطاعات العامة في خطة 1963– 1968ف. لمتصرفية المرج	69
(28)	مخصصات بناء مدينة المرج وتكملة بناء مدينة البيضاء في خطة التنمية للسنوات الخمس 1963 – 1968ف.	70

رقم الجـدول	عنـوان الجـدول	الصفحة
(29)	المخصصات المالية للقطاعات في الخطة الثلاثية للتنمية (73- 1975ف).	73
(30)	القوى العاملة الوطنية بين عامي 1972-1975ف	73
(31)	تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية 1972-1975م	74
(32)	مخصصات ومصروفات خطة التنمية حسب القطاعات خلال الفترة الخماسية 1976- 1980ف (بـــالمليون دينار).	76
(33)	المخصصات المالية في خطة التحول (1976 – 1980) وميزانية التحول(1976ف) بالمليون دينار	77
(34)	المخصصات المالية في خطة التحول 1981- 1985ف	79
(35)	تقديرات الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية في الفترة1980-1985ف	80
(36)	مخصصات ومصروفات التنمية حسب القطاعات خلال الفترة 1986- 1990ف	81
(37)	مخصصات ومصروفات التنمية حسب القطاعات خلال الفترة 1991- 1995ف.	82
(38)	مخصصات ومصروفات التنمية حسب القطاعات خلال الفترة 1996- 2000ف .	83
(39)	البرنامج الاستثماري للقطاعات في خطة التحول 2002- 2006ف.بالمليون د.ل	85
(40)	استثمارات خطة التحول 2002-2006ف بشعبية المرج حسب القطاعات (بالمليون دينار)	86
(41)	توزيع السكان غير العاملين في منطقة الدراسة حسب النوع من سنة 1973- 2006ف	92
(42)	نسبة العاملين اقتصادياً في منطقة الدراسة حسب النوع من سنة 1973-2006ف.	94
(43)	توزيع العاملين وغير العاملين في الفروع في سنتي 1973- 2006.	95
(44)	معـــدلات النشاط الاقتصادي العمري والنوعي للقوة البشرية في منطقة الدراسة سنة 2006ف	99
(45)	معدلات النشاط الاقتصادي للقوة البشرية في فروع منطقة الدراسة لسنة 2006ف	100
(46)	معدلات النشاط الاقتصادي للنشيطين اقتصادياً في شعبية المرج وليبيا سنة 2006ف	102
(47)	نسبة التركيب التعليمي في منطقة الدراسة وليبيا في سنتي 1973- 2006ف .	104
(48)	توزيع الأراضي الزراعية في ليبيا حسب الأقاليم 1945 بالهكتار	111
(49)	عائدات النفط ومخصصات التنمية في هذا القطاع في البلاد والمنطقة الشرقية	112
(50)	المخصصات المالية لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية خلال الفترة (1963 – 2006ف)	113
(51)	حجم ونسبة العمالة الزراعية في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة في الفترة (1954 – 2006 ف) حسب النوع	114
(52)	يوضح عدد الحائزين الزراعيين في المنطقة من تعدادي 1987-2007ف	116
(53)	توزيع عدد الحائزين الزراعيين حسب مهنتهم الرئيسة والجنس في شعبية المرج.	116
(54)	نسبة العمالة الوطنية في قطاع الزراعة حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة (1973- 2006ف)	117
(55)	المخصصات المالية لقطاع التعدين والمحاجر واستخراج النفط والغاز الطبيعي في الفترة (1973- 2006ف)	120
(56)	حجم العمالة الوطنية في قطاع التعدين والمحاجر واستخراج النفط والغاز الطبيعي في ليبيا مقارنـــة بمنطقـــة الدراسة من الفترة (1954- 2006 ف)	120

رقم الجـدول	عنـوان الجـدول	الصفحة
(57)	نسبة العمالة الوطنية في قطاع التعدين والمحاجر حسب فـروع منطقـة الدراسـة فـي الفتـرة (1973-2006ف).	122
(58)	المخصصات المالية لقطاع الصناعة في الفترة ما بين (1963- 2006 ف)	124
(59)	توزيع العاملين في صناعات القطاع العام 2004 في منطقة الدراسة	125
(60)	حجم العمالة الوطنية في قطاع الصناعة في ليبيا مقارنةً بمنطقة الدراسة خلال الفترة (1954-2006ف).	126
(61)	نسبة العمالة الوطنية في قطاع الصناعة حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة 1973- 2006ف	128
(62)	المخصصات المالية لقطاع البناء والتشييد في بعض خطط التنمية	129
(63)	حجم العمالة الوطنية في قطاع البناء والتشييد في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة في الفترة 1954-2006ف	129
(64)	نسبة العمالة الليبية في قطاع البناء والتشييد حسب فروع منطقة المرج من سنة 1973 – 2006ف .	131
(65)	المخصصات المالية لقطاع الكهرباء والغاز والمياه في خطط التنمية في الفترة ما بين (1973 – 2006ف)	133
(66)	حجم العمالة الوطنية في قطاع الكهرباء والمياه والغاز في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة في الفترة (1954-2006ف)	134
(67)	نسبة العمالة الوطنية في قطاع الكهرباء والمياه والغاز حسب فروع منطقة الدراسة فـي الفتـرة (1973-2006ف)	135
(68)	المخصصات المالية لقطاع التعليم والبحث العلمي في الفترة (1963-2006ف)	141
(69)	المخصصات المالية لقطاع الصحة في الفترة (1963- 2006ف)	142
(70)	حجم العمالة الوطنية في قطاع الخدمات في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة في الفترة (1954 – 2006 ف).	143
(71)	نسبة العمالة الوطنية في قطاع الخدمات حسب فروع منطقة الدراسة فـي الفترة (1973-2006ف)	144
(72)	المخصصات المالية لقطاع النقل والتخزين والمواصلات في الفترة (1963- 2006ف)	146
(73)	حجم العمالة الوطنية في قطاع النقل والتخزين والمواصلات في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة في الفـترة (1954- 2006ف).	147
(74)	نسبة العمالة الوطنـية في قطاع النقل والتخزين والمواصلات حسب فروع منطقة الدراسـة فـي الفتـرة (1973- 2006ف).	149
(75)	حجم العمالة الوطنية في قطاع المصارف ومؤسسات التمويل والتأمين والخدمات العقارية وخدمات الأعمال في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة في الفترة (1973- 2006ف).	151
(76)	حجم العمالة الوطنية في قطاع تجارة التجزئة والجملة والفنادق والمقاهي والمطاعم في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة وليبيا من 1954- 2006ف .	155
(77)	نسبة العمالة الوطنية في قطاع تجارة التجزئة والجملة والفنادق والمطاعم والمقاهي حسب فـروع منطقـة الدراسة من 1973- 2006ف	156
(78)	حجم العمالة الوطنية حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة لعـامي (1954-2006ف)	158

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عـــنوان الشـــــكل	الصفحة
(1)	خريطة توضح موقع وحدود منطقة الدراسة.	8
(2)	معدلات المواليد حسب فروع منطقة الدراسة.	26
(3)	شكل معــدلات الزيادة الطبيعية حسب فروع منطقة المرج لعام 2006 ف.	35
(4)	الهجرة الوافدة إلى منطقة المرج عام 2006ف.	39
(5)	الهجرة النازحة من منطقة المرج إلى باقي المدن الليبية عام 2006ف.	41
(6)	الهرم السكاني لشعبية المرج 2006ف.	60
(7)	نسبة العاملين اقتصادياً في منطقة الدراسة حسب النوع من سنة 1973–2006ف.	94
(8)	معــدلات النشاط الاقتصادي العمري والنوعي للقوة البشرية في منطقة الدراسة سنة 2006ف	99
(9)	التركيب التعليمي حسب فروع منطقة الدراسة سنة 1973 ف.	105
(10)	التركيب التعليمي حسب فروع منطقة الدراسة سنة 2006 ف.	105
(11)	نسبة العمالة الوطنية فــي قطاع الزراعة حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة 1973 – 2006 ف.	118
(12)	نسبة العمالة الوطنية في قطاع الخدمات العامة حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة 1973 –2006 ف.	145
(13)	حركة العمالة الوطنية حسب القطاعات الاقتصادية الثلاثة بمنطقة الدراسة في الفترة من 1954 – 2006 ف.	160

فـهرس الملاحق

رقم الشكل	عـــنوان الملحق	الصفحة
(1)	التركيب العمري والنوعي في منطقة المرج سنة 2006ف	170
(2)	التركيب العمري والنوعي حسب فــروع منطقة المـــــرج سنة 2006ف.	171
(3)	توزيع السكان الليبيين (10 سنوات فما فوق) حسب الحالة التعليمية والنوع حسب فروع منطقة المرج سنة 1973ف	172
(4)	التركيب التعليمي في منطقة المرج 2006ف	173
(5)	توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية في منطقة المرج سنة 1973ف	174
(6)	توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية في منطقة المرج سنة 1984ف	175
(7)	توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية في منطقة المرج سنة 1995 ف	176
(8)	توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصاديا الذين أعمارهم (15 سنة فما فوق) حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنس في شعبية المرج سنة 2006ف	177

المقدمة

- تمهيد
- تحديد مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- تحديد منطقة الدراسة
- الدراسات السابقة
- تساؤلات الدراسة
- منهجية الدراسة

المقدمة:

إن دراسة حركة وانتقال الأيدي العاملة وخاصة الوطنية منها بين أوجه القطاعات الاقتصادية من الدراسات الهامة والتي تبين لنا في أي القطاعات الاقتصادية تتجه هذه الحركة وما مدى توافق هذه الحركة مع الخطط والتي يجب أن تهتم القوى العاملة من كافة الجوانب.

كما أن دراسة القوى العاملة ذات أهمية بالغة في كل دول العالم لما لهذا الموضوع من أهمية كبرى لأي خطة تنموية تقوم بها .

وحيث تعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر الهامة في دراسة تركيب السكان فيمكن من خلال هذه الدراسة تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية كذلك يمكن الوقوف على نسب العمالة وحجمها وأهميتها وخصائصها المتعددة ومعرفة معدلات التعطل وتوزيعها حسب العمر والمهنة وغير ذلك، كما أن التركيب الاقتصادي يسهم مباشرة في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية وإسهام الإناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي للسكان[1].

تشكل القوة العاملة لأي بلد ركناً أساسياً من بنيانه الاقتصادي والاجتماعي ذلك لأنها مصدر الإنتاج والدخل والإنفاق، كما أنها تتصل وتتفاعل بشكل مؤثر مع باقي قطاعات المجتمع الأخرى[2].

وعلى هذا الأساس فقد اهتمت جميع دول العالم بدراسة موضوع العمالة وسوق العمل وذلك بإعداد الخطط الجادة لمعرفة حجم القوى العاملة المتوفرة لديها لتغطية النقص والعجز في الأيدي العاملة أو تفاديا لأي فائض فيها والذي قد يسبب بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كالبطالة وغيرها .

إن معرفة حجم القوى العاملة أو توزيعها العمري لا يمكن أن يكون بديلاً عن دراسة توزيعها على الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها أفرادها ذلك لأن هيكل الإنتاج إنما يتوقف بين سنة وأخرى على معرفة توزيع العاملين في تلك الأنشطة.[3]

كما أن توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة ذا أهمية قصوى خاصة في مجال تنمية وتخطيط القوى العاملة وذلك لتحديد النقص والاحتياجات منها في بعض القطاعات أو الوحدات الإنتاجية أو الخدمية ومعرفة الفائض في بعض القطاعات الأخرى إن وجد وإعادة تأهيلها وتوزيعها حسب الطلب في كل قطاع اقتصادي .

ذلك فقد تعاظم الاتجاه في الدول النامية عموماً والدول العربية بشكل خاص إلى الاهتمام بتخطيط القوى العاملة وتكثيف الجهود لتنمية الموارد البشرية كشرط ضروري لإنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق نمو حقيقي يكون الإنسان صانعه والمستفيد الأول منه [4].

وليبيا بوصفها دولة نامية ونفطية تطمح إلى إحداث نقلة نوعية في حركتها نحو التقدم ومواكبة التطورات العالمية المتصارعة وإعادة هيكلة اقتصادها وإصلاحه بما يحقق هذه النقلة، وسبيلها الرئيس إلى ذلك هو التركيز على التنمية البشرية ليس كخيار استراتيجي فحسب بل كضرورة حتمية لا مفر منها.

من هنا جاءت ضرورة إمكانية تحول كل فرد ليبي إلى قدرة إنتاجية ذات قيمة اقتصادية كبيرة قادرة على ضمان مستقبل البلاد ورفع نطاق وفاعلية مشاركتها على مختلف المستويات الإقليمية[5].

وعليه فإن استثمار الموارد البشرية هو أفضل استثمار، ونتائجه ذات أهمية كبيرة، لأن التركيز على الإنسان وتنميته مادياً وثقافياً واجتماعياً يحدث تحولاً في سلوكه، يجعله مبدعاً نشيطاً يطمح للأفضل.

ومن ضمن أهداف الخطط التنموية التي شهدتها البلاد هي الوصول إلى الاستخدام الأمثل للقوى العاملة وتحقيق التوازن في توزيع العاملين على مختلف الأنشطة الاقتصادية وإعادة توزيع العاملين الليبيين على هذه القطاعات حسب الأهداف المرجوة من هذه الخطط .

من هنا يتبين أن دراسة حركة القوة العاملة بين القطاعات الاقتصادية لها أهمية بالغة ذلك لمعرفة أسباب ودوافع هذه الحركة حيث أن انتقال العاملين على مستوى القطاعات وبدون تخطيط من شأنه أن يعرقل عملية التنمية في البلاد كما يؤدى إلى تراكم الأيدي العاملة في بعض القطاعات الأخرى وبالتالي الاعتماد على العمالة الأجنبية إذا لم يراعَ العدالة المخططة في توزيع القوى العاملة على مستوى القطاعات.

والقطاعات الإنتاجية في ليبيا من أهم القطاعات المؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لقدرتها على توفير التوظيف لنسبة معينة من السكان وتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وإشباع متطلبات الاستهلاك ومما يجب الإشارة إليه أن توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية يعطي صورة عامة للوضع الاقتصادي للبلاد والطابع العام لها، بحيث يمكن تصنيفها كقطر تغلب عليه الصفة الخدمية [6].

وتواجه ليبيا ظاهرة صغر سكانها مما يؤثر بالتالي على حجم المعروض من الأيدي المنتجة التي لم تستطع مواكبة الأحجام المتزايدة من الاستثمارات نتيجة تزايد حجم وأعداد مشاريع التحول الإنمائية في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى مضاعفة حجم الطلب على القوى المنتجة بمختلف مستوياتها العلمية والفنية والمهنية. رغم الاستعانة بالتقنية واستخدام الآلات والمعدات والأساليب المتقدمة الأمر الذي أدى إلى استجلاب أيدي منتجة غير وطنية من الخارج حتى يتسنى توفير القوى المنتجة اللازمة لتنفيذ مشاريع التحول في مختلف المجالات[7].

وتصاحب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عادة تغيرات عميقة في البنية الاقتصادية، وينعكس ذلك بشكل خاص في توزيع القوى العاملة تبعاً لمختلف الأنشطة الاقتصادية، ويمكن

القول بصفة عامة أن عملية التنمية الاقتصادية يصاحبها عادة انتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى قطاعي الصناعة والخدمات[8] .

ومما سبق تتضح أهمية توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن وما قيل على ليبيا يمكن ملاحظته على منطقة المرج حيث تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إلقاء الضوء على توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية في منطقة الدراسة، ومعرفة اتجاه حركة العاملين بين هذه القطاعات ومعرفة أسباب هذه الحركة كذلك مدى تأثر القطاعات الاقتصادية من هذه الحركة المستمرة وسيتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، إضافةً إلى الإطار النظري للدراسة، حيث يتم فيه عرض مشكلة وتساؤلات الدراسة، كما يتم فيه تحديد الأهداف وأهمية الدراسة والمنهجية المتبعة، وتحديد منطقة الدراسة وخصائصها الطبيعية والبشرية، كما سيتم استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

يحتوي الفصل الأول، على موضوع السكان بمنطقة الدراسة وأثره على القوى العاملة بالمنطقة.

أما الفصل الثاني سيعرض خطط التنمية في البلاد كما يتضمن التركب التعليمي والاقتصادي بمنطقة الدراسة.

والفصل الثالث يتناول توزيع القوى العاملة على القطاعات الإنتاجية بمنطقة الدراسة وفي البلاد طول فترة الدراسة.

وفي الفصل الرابع يشمل توزيع القوى العاملة على قطاعات النشاط الثالث "الخدمات" بمنطقة الدراسة وفى البلاد طول فترة الدراسة.

وأخيراً سيتم عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة واستخلاص التوصيات إضافة إلى الملاحق والمراجع التي تم الاستعانة بها في هذا البحث.

مشكلة الدراسة :

استهدف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا تحقيق معدلات نمو عالية في قطاعي الزراعة والصناعة باعتبارهم من القطاعات الإنتاجية الرئيسة في البلاد وتكمن أهميتهما في إمكانية المساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي وتحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة قطاع النفط، كذلك لما يحقق هذا من تنمية اجتماعية واقتصادية من خلال توفير فرص عمل للقوى العاملة؛ من خلال بيانات توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية في ليبيا نجد أن قطاع الخدمات يستأثر بأكبر عدد من العاملين حيث أشارت إحدى الدراسات حول خصائص القوى العاملة أن نسبة العمالة في قطاع الخدمات في ليبيا بلغت ما نسبته 55.3% من مجموع العاملين في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. أما بالنسبة للصناعة تأتي ثانياً بنسبة 11.3%، وقطاع الزراعة بلغت نسبة العاملين فيه حوالي 7.5 %من إجمالي عدد العاملين.

وهذا الوضع ينطبق تقريباً على منطقة المرج حيث تعد من المناطق الهامة في ليبيا التي شهدت تنفيذ عدة مشاريع زراعية استيطانية شاملة في إطار التنمية الريفية المتكاملة الهادفة إلى الاستقرار وخلق قاعدة اقتصادية واجتماعية بالمنطقة تحد من الهجرة وتنهض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان . حيث تبين إحدى الدراسات في منطقة الدراسة أن هناك تركزاً للقوى العاملة بالقطاعات الخدمية بلغت حوالي 69.7 من إجمالي قوة العمل بالمنطقة وذلك عام 2003ف.

وعليه فإن هذا الدراسة ستلقي الضوء على توزيع القوى العاملة من سنة 1954ف إلى سنة 2006ف. حيث تم خلال هذا الفترة اكتشاف النفط وتدفقت عوائده مما مكن البلاد من تنفيذ عدد من خطط التنمية وذلك لتنويع مصادر الدخل الاقتصادي بعد ما كانت البلاد تعتمد على القطاع الزراعي و هذه التغيرات الاقتصادية أدت إلي حركة و انتقال القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية.

وستحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الذي يتمحور حول:

مدى حجم و اتجاهات حركة القوى العاملة بين القطاعات الإنتاجية و الخدمية في منطقة المرج خلال الفترة 1954 – 2006 ف ؟

حيث تتطرق هذه الدراسة إلى تتبع حركة واتجاه القوى العاملة بين قطاعات الاقتصادية الرئيسية والعوامل التي تؤثر في القوى العاملة من حيث حجم السكان ومراحل التنمية التي مرت بها البلاد والتركيب التعليمي والاقتصادي وأثرها على القوى العاملة.

كذلك معرفة اتجاه حركة القوى العاملة بين هذه القطاعات الإنتاجية والخدمية طول فترة الدراسة معرفة العوامل التي تقف وراء هذه الحركة.

أهمية الدراسة:

تعد دراسة القوى العاملة من المواضيع المهمة في التخطيط حيث أن معرفة النشاط الاقتصـــادي يعكس قدرة السكان على استغلال خصائص بيئته المحيطة به واستثمار إمكانياتها.
وعليه فإن معرفة توزيع العاملين على مختلف الأنشطة الاقتصادية ومدى التـــوازن يعـــد قاعـــدة سليمة لوضع الخطط التنموية للبلاد كما أن معرفة أسباب هجرة العمالة من بعض القطاعات إلى أخرى من المواضيع المهمة حيث تعطينا مدى نجاح بعض الخطط التنموية عن غيرها.

كذلك تكدس العمالة في بعض القطاعات قد تؤدي إلى نتائج عكسية أهمها انخفاض مستوى هـــذه القطاعات بحيث تضم بعض العمالة الذين هم غير مؤهلين للعمل بها.

إضافة إلى أن الدراسات حول القوى العاملة قد تكون متوفرة ولكن هذا الجانب من الدراســـة قـــد يكون إضافة جديدة لأنها تلقي الضوء على المراحل التي مرت بها البلاد واتجاهاتها في التنميـــة وبالتالي كل مرحلة يوافقها تغيرات في حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية لأنها تبين حركـــة العمالة بين القطاعات الاقتصادية واتجاهها ومعرفة أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا الجانب ومعرفة مدى تجاوب أهداف التنمية مع توزيع القوى العاملة على هذه القطاعـــات بحيث نضمن مدى نجاح هذه الخطط أو أن هذه الحركة لم تتوقف رغـــم المحـــاولات لتوزيـــع العاملين على مختلف الأنشطة الاقتصادية وفق سياسات الخطط التنموية في البلاد وبالتالي تـــأتي

هذه الدراسة لرصد هذه التغيرات ومعرفة جوانبها وأسبابها ومن ثم محاولة إيجاد الحلول السليمة لمشكلة التوزيع غير المتوازن للقوى العاملة بمنطقة الدراسة فقد تكون هذه الحلول مهمة لمثل هذه الدراسة في مناطق أخرى.

أهداف الدراسة :

1. تتبع حركة القوى العاملة على قطاعات الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة ما بين 1954 – 2006ف في منطقة الدراسة بالمقارنة بالجانب الوطني.

2. معرفة دوافع هذه الحركة في كل فترة والتغيرات التي حدثت على توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

3. رصد التغيرات التي مرت بها البلاد وأثرها على حركة القوى العاملة.

4. إلقاء الضوء على توزيع القوى العاملة بمنطقة الدراسة طول فترة الدراسة والعوامل التي أدت إلى هذا التوزيع.

5. إضافة مرجع جديد للمكتبة العربية حول القوى العاملة والتي من شأنها إضافة الجديد في هذا الموضوع.

منطقة الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة إقليم المرج الذي يقع في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا على ارتفاع يصل إلى (250 – 300 م) حيث تقع على الحافة لسفوح الجبل الأخضر ويتكون من هضبة كارستية نحتتها عوامل التعرية ، ويمتاز سهل المرج باستواء سطحه وهو من أخصب المناطق في ليبيا وبخاصة في إنتاج الحبوب[9] وتمتد منطقة الدراسة من منطقة فرزوغة غرباً حتى منطقة البياضة شرقاً ومن منطقة بطة في الشمال الشرقي حتى منطقة جردس جنوباً وإقليم المرج يقع فلكياً بين خطي طول (37 ْ20 َ) – (45 ْ21 َ–) شرقاً ، ودائرتي عرض (55 ْ31 َ–) – (45 ْ32 َ–) شمالاً ، حيث تشكل المساحة ما نسبته 0.5 % من المساحة الإجمالية لليبيا [10] .

الدراسات السابقة :

تمثل الدراسات السابقة دليلاً مرجعياً يمهد الطريق للباحث للسير بالشكل الصحيح في إتمام دراسته كما أنها قاعدة لإتمام وتصحيح بعض الدراسات التي سبقت دراسته.

كما أن التعرف والبحث عنها تساعد الباحث على تحديد دراسته وتجنبه الوقوع في التكرار أو التشابه في موضوع الدراسة.

وعليه فإننا نشير إلى بعض الدراسات ذات الخلفية النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع أو منطقة الدراسة وهي:

- هناك دراسة للباحث خلف الله[11] في كتابه "حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا " حيث تناولت الدراسة هجرة القوى العاملة ودورها في التنمية الإقليمية والهجرة بين الأقاليم وعلاقتها بالعروض الإقليمية والقوى العاملة وخصائص المهاجرين وأسباب الهجرة، كما ناقشت الآثار التنموية لحركة القوى العاملة بين الأقاليم .

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن غالبية المهاجرين هم من المتزوجين صغار السن الذكور الأميين غير المهرة والذين يشتغلون في أعمال زراعية وهذا يعني أن الهجرة في صالح المناطق المستقبلة على الأرجح. وقد دعت الدراسة إلى ضرورة إتباع أسلوب التخطيط التداخلي الذي يؤكد الحاجة إلى سياسة صناعية لامركزية كذلك تشجيع نمو بعض المدن ذات الحجم المتوسط لتخفيف الفوارق بين مختلف المناطق يؤدي إلى تخفيف الضغط الواقع على مدينتي طرابلس وبنغازي.

كما توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أساسية حيث أكدت على أن مناطق النقص في العمالة في ليبيا تتميز أساساً بأنها أكثر تقدماً وتطوراً أو نمواً من الناحية الاقتصادية من مناطق الفائض في العمالة التي تعد متأخرة كثيراً في جميع النواحي التنموية تقريباً والذي يرجع إلى ضعف وقلة الاستثمار في الموارد البشرية وبعض العوامل الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك فإن مناطق النقص في العمالة تتميز بوجود هجرة صافية موجبة بينما تتميز مناطق الفائض في العمالة أكبر من أعداد المغادرين.

كما أشارت الدراسة أن حوالي 83% من المهاجرين تقريباً في ليبيا ينتقلون من مناطق بها فائض في العمالة إلى مناطق فائض أخرى.

وحوالي 10.9% كانوا من مناطق فائض العمالة إلى مناطق فائض أخــرى وحــوالي 30.5% ينتقلون من مناطق فائض إلى أخرى بها نقص.

كما ينتقل حوالي 52.4% من المهاجرين من مناطق نقص في العمالة إلى مناطق نقص أخرى.

كما أن حوالي 70% من المهاجرين كانت دوافعهم للهجرة هي أسباب مرتبطة بالعمل وأســباب اقتصادية بحيث تنقسم إلى حوالي 48% من المهاجرين كانت أسباب هجرتهم البطالــة وحــوالي 50% من المهاجرين كانت فرص العمل الجديدة خاصة في مدينتي طرابلس وبنغازي كانت وراء انتقالهم إلى هذه المدن.

- دراسة قام بها الباحث " العماري بعنوان طبيعة القوى العاملة في ليبيا"[12] حيث اســتعرض التركيب العمري والنوعي للسكان في ليبيا وعوامل النقص الكمي والنوعي للقوى العاملة .

كذلك تناولت الدراسة توزيع القوى العاملة على مختلف فروع الأنشــطة الاقتصــادية وتوصــل الباحث إلى عدة نتائج منها أن اكتشاف النفط أدى إلى تغيير هيكل النشاط الاقتصادي في الــبلاد حيث أشار إلى تراجع نسبة قطاع الزراعة من 60 % من إجمالي العاملين حسب تعــداد عــام 1954 ف ليستقر إلى 20 % حسب تعداد 1984 ف. وأشارإلى أن قطاع الخدمات يشهد تطوراً كبيراً في عدد العاملين حيث ارتفعت نسبة العاملين من 16% في تعداد 1954 ف لتصل إلى 55 % في تعداد 1984 ف. وهذا ما خلق مشكلة البطالة المقنعة حيث أن بعض القطاعات تعاني من النقص الشديد في القوى العاملة بينما بعض القطاعات يوجد بها فائض من العمالة .

- وفى دراسة للباحث العماري[13] يتناول التغيرات السكانية في بلدية بنغازي خلال الفتــرة 1954-1984ف تطرق خلالها مكونات النمو السكاني في البلدية والهجرة كما أوضح التركيــب الاقتصادي وملامحه من حيث قوة العمل النظرية والحقيقية ومعرفة توزيع السكان على مختلــف الأنشطة الاقتصادية ومعرفة حجم العمال والذي له ارتباط وثيق بخطط التنمية.

وأظهرت هذه الدراسة عدة نتائج ومنها بخصوص التركيب الاقتصادي أن نسبة العمال النظرية انخفضت من 56% من جملة العمال الفعلية فقد انخفضت من 53% عام 1954 ، إلى 23% عام 1984ف.

كما أبرزت دراسة العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية انخفاض العمالة في القطاع الزراعة من 20 % عام 1954ف إلى 6% عام 1984ف، وكان هذا الانخفاض لصالح قطاع الخدمات الـذي ارتفعت العمالة فيه من 23% إلى 60% خلال فترة الدراسة.

- كما تناول الباحث الطبولي في مقالة بعنوان " الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العربية الليبية ومشاركتها في العمل "[14] ، ويدور البحث حول مناقشة التأثيرات الاجتماعية الاقتصـادية على دور المرأة العربية الليبية ووضعها في قوة العمل وتعطي نظرة عامة لاستخدام المرأة فـي المجتمع العربي الليبي .

ويصل الباحث إلى أن اكتشاف النفط أدى إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية في المجتمـع الليبـي ولعب دوراً هاماً في وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي .

ووضح الباحث من خلال التحليل الوافي لوضع المرأة الليبية في سوق العمل أن مشاركة المـرأة ازدادت بسرعة منذ عام 1973ف، إلا أنه لا تزال مشاركتها ضئيلة بالمقارنة مع المرأة العاملـة في مجتمعات مماثلة.

كما أشارت الدراسة إلى أن النساء الليبيات يتمركزن في مهن معينة مثل التـدريس والتمـريض والطباعة ... إلخ وفضلاً عن ذلك أوضحت الدراسة أن هناك عزلاً مهنياً حسب النوع في معظم المهن في بنية القوى العاملة الليبية يرجع إلى عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية حيث أن نقص المستوى التعليمي والتنشئة الاجتماعية أدى إلى انخفاض مشاركة المرأة في بعـض القطاعـات الإنتاجية حيث أنها إذا اختارت العمل انخرطت في وظائف لاتتعارض مع واجباتها المنزلية .

- كما أشار الباحث البربار في دراسته " الحركة العمالية في ليبيا"[15] للوضع الاقتصادي في فترة الستينيات وأثره على توزيع القوى العاملة على مختلف الأنشطة الاقتصادية في ليبيا إلى أن النمو السكاني يؤثر بشكل إيجابي في تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد حيث أن الزيادة الطبيعيـة للسكان ستوفر القوة البشرية التي تدخل في ميدان العمل والتي من شأنها أن تساعد فـي عمليـة التنمية في البلاد .

كما قامت الباحثة إلهام شبر بدراسة بعنوان " أهمية تخطيط الموارد البشرية في تحقيق التنمية السياحية في ليبيا" [16] حيث تناولت أهمية التخطيط والتدريب السياحي في عملية التنمية السياحية في البلاد .

وأشارت الباحثة إلى أن كل القوى العاملة المتاحة في قطاع السياحة هي نتيجة لتراكم أعداد العاملين ولم تكن نتيجة للتخطيط والتدريب وأن هناك عدم تخطيط في توفير القوى العاملة المدربة والمتخصصة وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة .

- وفي مقالة "خصائص القوى العاملة في الجماهيرية"[17] استعرض الباحث أبو عائشة العمالة الوطنية والوافدة في ليبيا وهيكل القوى العاملة وتوزيعها على مختلف الأنشطة الاقتصادية ومدى مشاركة المرأة في ميدان العمل وركز الباحث على خصائص نشاط الخدمات الإدارية والاجتماعية، وأشار إلى أن أكثر من 55 % من القوى العاملة تتركز في قطاع الخدمات بينما قطاع الزراعة لايستحوذ إلا على 7% من إجمالي العاملين الكلي في البلاد وأن هناك تطوراً بارزاً في نوعية قوة العمل الليبية تمثل في اقتحام المرأة سوق العمل بقوة وزخم كبيرين.

ووضع الباحث عدة توصيات منها ضرورة إيجاد السبل الملائمة لمساعدة وتشجيع العاملين على مواصلة دراستهم الجامعية بهدف تحسين مستوى كفاءاتهم العلمية وخاصة الإناث منهم ولابد من تفعيل الصلة والربط المحكم بين التخطيط ومخرجات التعليم الفني والجامعي وبين استخدام هذه المخرجات

كما أكد على أهمية استخدام الميكنة واستخدام التقنيات الحديثة بما يتلاءم وضخامة قوة العمل.

- وفي دراسة للباحث عثمان وهي بعنوان " النمو السكاني وأثره على التركيب الاقتصادي في شعبية المرج خلال الفترة من 1954 – 1995 ف"[18] حيث استعرض الباحث مكونات النمو السكاني وأهم العوامل التي أدت إلى زيادة السكان في المنطقة كما تناول خصائص التركيب العمري والنوعي وأثره على النشاط الاقتصادي في منطقة الدراسة.

وتوصل الباحث إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على أعلى نسبة من العاملين رغم أنه بدأ بالانخفاض من 75% من إجمالي العاملين اقتصادياً عام 1984 ف لتنخفض إلى 70 % في تعداد

عام 1995 ف بينما ترتفع نسبة العاملين في قطاع الزراعة من 20 % فـــي تعـــداد 1984 ف . لتصل إلى 22 % في تعداد 1995 .

- دراسة للباحث المهدي بعنوان خطط التنمية في ليبيا وأثرها على التنمية الريفية في منطقة المرج[19]، وذكر الباحث أن هناك تطوراً في حجم القوى العاملة من سنة 1973 – 1995ف وأن هناك تركزاً للقوى العاملة بالقطاع الخدمي بنسبة بلغت 69.7% من إجمالي العـــاملين بالمنطقـــة وأضاف أن عدد العاملين في المحلات الريفية كون ما نسبته 14.2% من إجمالي القوى العاملـــة في منطقة المرج سنة 1973 ف.

ثم ارتفع إلى ما نسبته 45% من جملة القوى العاملة في المنطقة سنة 1995ف وأشـــار إلـــى أن هناك ارتباطاً قوياً بين القوى العاملة وحجم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الريفية وأشار إلى ثلاثة محاور رئيسة في هذا الموضوع وهي :

- تركز القوى العاملة بالقطاعات الخدمية .
- حجم مشاركة المرأة ضمن قوة العمل .
- البطالة.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج منها:

أن القطاع الخدمي يتركز فيه العمال حيث شهدت المنطقة تطوراً في عدد العاملين أمـــا قطـــاع الزراعة فقد بلغت نسبة العاملين فيه سنة 73 حوالي 32.1 % من إجمالي العاملين في مختلـــف أقسام النشاط الاقتصادي أما في سنة 95 ف . بلغ نسبة العاملين في القطاع الزراعي 23 % ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى رغبة أبناء العاملين بالعمل ضمن القطاعات الخدمية .

أما بالنسبة لمشاركة المرأة ضمن قوة العمل فأشار الباحث إلى أن نسبة الإناث بالقطاع الخدمي حوالي 93.2 % من إجمالي الإناث العاملات أما نسبتهن في قطاع الصناعة بلغت حـــوالي 4.9 % في حين أن نسبتهن في القطاع الزراعي انخفضت إلى 1.7 % في سنة 95 ف .

وأن نسبة العاملات في المحلات الريفية عام 73 بلغت 19.6 % من إجمالي العاملات في منطقة الدراسة أما سنة 95 % فبلغ 31.3 % من إجمالي العاملات الإناث في منطقة الدراسة , وبالنسبة

لظاهرة البطالة فبلغ معدل العاطلين عن العمل في منطقة الدراسة حوالي 2.0 % من إجمالي العاطلين في ليبيا سنة 1995 ف .

- وهناك دراسة للباحث المقرحي بعنوان "خطط التنمية وأثرها على التوطن الصناعي – دراسة تطبيقية على توطن الصناعة في إقليم الجبل الأخضر" [20] ، حيث تطرقت الدراسة إلى القوى العاملة وتوزيعها الجغرافي في كل من المرج والبيضاء ودرنة وأشارت إلى توزيع العاملين حسب الجنس (ذكور– إناث) فوجد الباحث أن مساهمة المرأة في قطاع الصناعة محدودة ولاتشكل سوى 4% من إجمالي العاملين في الصناعة وعن التوزيع الجغرافي حسب العاملين في صناعة القطاع العام ذكر الباحث أن منطقة المرج بلغ عدد العاملين فيها 725 عاملاً أثناء فترة الدراسة 36% منهم يعملون في الصناعات الغذائية و64 % يعملون في صناعة الغزل والنسيج وملابس الجلود.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج منها أن التباين في توزيع القوى العاملة بين مختلف الأنشطة الاقتصادية لايزال قائماً فالهيمنة لقطاع الخدمات الذي يحوي على ما لايقل عن 70 % من جملة العاملين على مستوى إقليم الدراسة . كما أن هناك ارتفاعاً مستمراً في عدد العاطلين عن العمل حيث بلغ 17 % داخل إقليم الدراسة كما أوضحت الدراسة أن هناك انخفاضاً في مستوى الدخل بالنسبة للعاملين بالصناعة حيث بلغت نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم عن 200 دينار حوالي 68% من جملة العاملين بالصناعة في الإقليم .

وبعد استعراض بعض الدراسات السابقة التي تتناول جوانب من موضوع الدراسة و التي تناولت بعضها حركة القوى العاملة بين الأقاليم "أي العمال المهاجرين" بينما جاءت بعض الدراسات الأخرى عن توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية ضمن دراستها وعن دور الإناث في سوق العمل بالمجتمع الليبي، وعليه فإن موضوع هذا البحث يتناول وبالتفصيل حركة القوى العاملة الوطنية بين القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1954 – 2006ف، وأبرز اتجاه هذه الحركة طول فترة الدراسة.

تساؤلات الدراسة :

1. ما أثر نمو السكاني خصائصه على حجم القوى العاملة بمنطقة الدراسة خلال الفترة 1954-2006ف ؟

2. كيف أثرت خطط التنمية على حركة القوى العاملة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية؟ وماهي خصائص التركيب الاقتصادي والتعليمي بمنطقة الدراسة؟

3. ما هي حركة القوى العاملة حسب القطاعات الإنتاجية بمنطقة الدراسة خلال الفترة 1954-2006ف؟

4. ما حركة القوى العاملة حسب القطاعات الخدمية بمنطقة الدراسة خلال الفترة 1954-2006ف؟

أسلوب الدراسة:

لابد لأي دراسة علمية أن تتوفر لها البيانات النوعية والكمية الكاملة حتى تمكنها من الوصول إلى الأهداف المنشودة وعليه فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب لجمع البيانات.

أولاً: مصادر البيانات:

حيث سيتم جمع البيانات عن طريق الآتي :

1. الكتب والدوريات والمقالات والرسائل العلمية والندوات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

2. التقارير والنشرات والإحصاءات الرسمية من قبل مصلحة الإحصاء والتعداد السكاني والقوى العاملة في ليبيا بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص كذلك من خلال خطط التنمية في ليبيا التي تتعلق بتوزيع القوى العاملة والمقارنة مع التوزيع الحالي في منطقة الدراسة.

ثانياً: تحليل البيانات (منهجية الدراسة):

لابد لأي دراسة علمية من منهج أو أسلوب متبع في تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها حيث ستتبع الدراسة الآتي:

1. **المنهج التاريخي:** حيث سيتم تتبع مراحل توزيع القوى العاملة أثناء فترة الدراسة.

2. **المنهج الوصفي:** حيث سيتم دراسة المقومات الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة.

3. **المنهج الإحصائي:** ويتمثل في تحليل البيانات والإحصاءات من النشرات والتقارير الرسمية.

الهـــوامـــش

1. فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط5 ، 2000ف، ص 343 .

2. أحمد علي إسماعيل : أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة للنشر والتوزيـــع ، القـــاهرة ، ط8، 1997ف ، ص 168 – 169 .

3. علي اشتيوي الزغل : التغير في خصائص القوى العاملة الأردنية خلال الفترة مـــن 1961 – 1979 ، المجلة العربية للإدارة، العدد الثالث، 1983ف، ص 55.

4. الندوة العربية لتخطيط القوى العاملة ، مطبعة المؤسسة العالمية ، بغداد ، مكتب العمل العربي 1979ف، ص 3 .

5. علي القزويني: نحو اعتماد استراتجية تركز على التنمية البشرية في ليبيا ، أكاديمية الدراسات العليـــا ، طرابلس، 2003ف، ص 3 .

6. منصور محمد الكيخيا : جغرافيا السكان ، أسسها ووسائلها ، منشورات جامعة قـــاريونس ، بنغـــازي ، ط1، 2003ف، ص 216 – 217 .

7. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطط التحول الاقتصـــادي والاجتمـــاعي 1981 – 1986ف، الجـــزء الأول، ص 122

8. منظمة العمل العربي، معلومات القوى العاملة والتشـــغيل، الصـــندوق العربـــي للإنمـــاء الاقتصـــادي والاجتماعي ، طنجة، 1986ف، ص32 .

9. محمد المبروك المهدوي: جغرافيا ليبيا البشـــرية ، منشـــورات جامعـــة قـــاريونس ، بنغـــازي ، ط2 ، 1990ف، ص 35

10. مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، ط1 ، 1978ف، ص 25 – 26 .

11. رمضان عريبى خلف الله : حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيـــا ، المنشـــأة العامـــة للنشـــر والتوزيع والإعلام ، طرابلس ، ط1 ، 1981ف.

12. محمد مختار العماري : طبيعة القوى العاملة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس، بنغازي، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 1989ف.

13. محمد مختار العماري: التغيرات السكانية في بلدية بنغازي في الفترة مـــن 1954– 1984ف، رســـالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، 1997ف.

14. محمد عبدالحميد الطبولي : الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العربية الليبية ومشاركتها في العمل، مجلة الآداب والعلوم، المرج، العدد الثاني، السنة الثانية ، 1998ف.

15. عقيل محمد البربار وآخرون: الحركة العمالية في ليبيا ، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، 1978ف.

16. إلهام خضير عباس شبر: أهمية تخطيط الموارد البشرية في تحقيق التنمية السياحية في ليبيا ، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل، طرابلس، 2002ف.

17. سالم أبو عائشة: خصائص القوى العاملة في الجماهيرية العظمى، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، شهر ناصر، 2004ف.

18. عثمان الناجي عثمان : النمو السكاني وأثره على النشاط الاقتصادي في شعبية المرج من عام 1954 – 1995، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والتربية ، جامعة قاريونس بنغازي ، 2002ف.

19. فضل الله محمود المهدي : خطط التنمية في ليبيا وأثرها على التنمية الريفية في منطقة المرج، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والتربية ، جامعة قاريونس، بنغازي، 2003ف.

20. فرج محمد يونس المقرحي: خطط التنمية وأثرها على التوطن الصناعي، دراسة تطبيقية على توطن الصناعة في إقليم الجبل الأخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والتربية جامعة قاريونس، 2004 – 2005ف.

الفصل الأول

- تمهيد
- المواليد الخام
- الوفيات الخام
- الزيادة الطبيعية
- الهجرة
- نمو السكان
- التركيب العمري
- التركيب النوعي

تمهيد :

يعتمد حجم القوة العاملة في المجتمع على العوامل الديموغرافية والاجتماعيـــة ولـــيس هناك شك في أن ذلك يرتبط بحجم السكان ككل.[1]

إن تقدير حجم ونمو السكان يعتبر من الأساسيات الهامة في عملية التخطـــيط والتنميـــة الاقتصادية والاجتماعية نظراً لأهميته مستقبلاً خاصة تقدير الاحتياجـــات المســـتقبلية للقـــوى العاملة.

ربما لا يكون الحجم المطلق للسكان ذا فائدة كـــبيرة في تحديد إمكانيـــة قيـــام خطـــط التنمية، ولذلك فتحديد قوة العمل من الأمور الضرورية لفهـــم إمكانيـــة قيـــام تلـــك الخطـــط والمشروعات.[2]

إن دراسة حجم السكان ذات أهمية كـــبرى في جميع المجتمعات وتأتي معرفة الواقع السكاني بشكل دقيق وصحيح في سلم الأولويات التي يجـــب أن يلتفـــت إليهـــا المخطـــط والباحـــث الديموغرافي حيث تعد دراسة السكان وتوقعات نموه وحركته وتوزيع السكان حسب الأنشطة الاقتصادية من الأساسيات في أي خطة تنموية هادفة.

وينقسم السكان إلى ثلاث فئات رئيسية وهي فئة صغار السنة أي ما دون سن الخامسة عشرة وفئة متوسطي السن وهم الذين يبلغون سن الخامس عشرة وحتى الرابعة والستين وفئة كبـــار السنة وهم الذين يبلغون سن الخامس والستون فما فوق وحيث تعد الفئة الوســـطى (15-64) فئة العاملين اقتصادياً وتقع عليها مسئولية الإنتاج.

هذا التحديد إذاً يمثل الإطار العام للقوة المنتجة في المجتمع التي يطلق عليها أحياناً اسم "سكان سن العمل" وســـن العمل هي المرحلة العمرية التي تحدد بدايتها مرحلة التعليم الإلزامي، وهي غالباً ما تكون شهادة مرحلة التعليم الأساسي أي سن الخامسة عشرة، وتحـــدد نهايتهـــا ســـن التقاعد أو الإحالة على المعاش، وهـــي غالباً ما تكون عند نهاية سن الرابعة والســـتين مـــن العمر.[3]

تعتبر الزيادة الطبيعية عاملا رئيسياً في نمو السكان وهي المحدد الأساسي لها، وهي عبـــارة عن الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات كما أنها تمثل العدد المضاف إلى حجم السكان من فترة إلي أخري في أي مجتمع وان كان هذا العدد يختلف من مكان لآخر ومن مجتمع لآخـــر ومن فترة لأخرى حيث تتحكم فيها عدة عوامل تبعاً لطبيعة المكان ومكوناته .

وعليه فإن مكونات الزيادة الطبيعية متمثلة في عنصرين أساسيين هما :

" المواليد–والوفيات" والفارق بينهما تعتبر مقدار الزيادة الطبيعية في المجتمع سواء بالزيادة أو النقصان ويمكن دراسة هذين العنصرين كالتالي:

أولا: المواليد:

إن دراسة معدلات المواليد في أي مجتمع من الأمور الأساسية نظرا لما له من أهمية في دراسة الوضع السكاني في المجتمع حيث يعتبر معدل المواليد هو المحدد الأساسي لنمو السكان وتوزيعهم وتركيبهم وهي تفوق عنصر الوفيات من حيث الأهمية ومعدلات المواليد في أي مجتمع لا يتسم بالثبات إذ أنه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وبعض العوامل الأخرى والتي من شأنها إن تحدد معدلات المواليد في هذا المجتمع وبالتالي تكون هذه العوامل مجتمعة هي المسئولة الرئيسية عن معدلات المواليد فيها.

وتعتبر خصوبة السكان لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء[4] وتعتبر الخصوبة من أهم العوامل التي تؤثر في التغيرات السكانية وتتعرض للكتلة السكانية لعمليتي الأخذ والعطاء فالمواليد تضيف للكتلة والوفيات تأخذ منها[5].

وتعد دراسة المواليد (الخصوبة): أحد الجوانب المهمة في دراسة السكان، لأنها المحدد الرئيسي لنمو السكان وتوزيعهم وخصائصهم ، وهي أصعب في تحليلها من الوفيات[6].

يختلف معدل المواليد والخصوبة من مجتمع سكاني إلى آخر، وأحياناً داخل المجتمع نفسه ويختلف باختلاف العمر حيث للإناث حدود عمرية معينة يتم من خلالها الحمل والوضع[7].

ويقاس عنصر المواليد بمقاييس إحصائية عديدة تختلف فيما بينها تبعاً للعمليات الإحصائية المتبعة وذلك لقياس معدلات المواليد ومعرفة اتجاهها ومن هذه المقاييس:

معدل المواليد الخام:

يقصد به النسبة بين عدد المواليد الأحياء السنوي إلى عدد السكان في منتصف السنة مضروباً في الألف وهو يعتبر من ابسط المقاييس المتبعة في دراسة المواليد.

معدل المواليد الخام في منطقة المرج:

عند تطبيق معدل المواليد الخام سواء في منطقة الدراسة وعلى مستوي ليبيا فيمكن بعدها استخلاص الجدول (1) .

جدول (1) معدل المواليد الخام في منطقة المرج وليبيا (1970 – 2006) بالألف

الفترة	منطقة المرج	ليبيا
1974 – 1970	49.1	47.2
1979 – 1975	48.0	45.3
1984 – 1980	47.6	44.9
1989 – 1985	46.8	46.0
1994 – 1990	33.0	29.9
2000 – 1995	28.9	24.1
2006 – 2001	13.7	–

المصدر: 1- عثمان الناجي عثمان، النمو السكاني وأثره علي النشاط الاقتصادي في شعبية المرج من عام 1954 – 1995ف، رسالة ماجستير غير منشورة ، كليه الآداب والتربية – جامعة قار يونس ، بنغازي ، قسم الجغرافيا ، 2003 ، صـــ19 .

2- السجل المدني بشعبية المرج بيانات غير منشوره 2006ف.

يتضح من الجدول (1) أن معدل المواليد يتجه نحو الانخفاض فمن 47.2 ‰سنة 1970 – 1974ف انخفض ليتوقف عند 24.1 ‰ سنة 2000ف هذا بالنسبة لليبيا أما بالنسبة في منطقة الدراسة فالأمر لا يختلف كثيراً فقد كـــان 49.1‰ فـــي الفتـــرة 1970 – 1974ف وبـــدأ بالانخفاض ليصل إلى 46.8 ‰ في الفترة 1985 – 1989 ف ثم انخفض ثانياً ليصل فـــي الفترة 1990 – 1994 ف ليصل إلى 33.0 ‰ثم عاود الانخفاض ثانية ليصل إلى 18.7‰ سنة 2006 ف وهو أقل معدل شهدته المنطقة وعليه يمكن أن نقسم معدل المواليد في منطقة الدراسة وليبيا إلى المراحل الآتية :

1- مرحلة الارتفاع في معدلات المواليد:

يمكن تحديدها في العشرين سنه الأولى كما في الجدول أي فـــي الفتـــرة مـــن 1970- 1989ف حيث كانت مـــعدلات المواليد في فتره 1970- 1974ف حـــوالي 47.2‰ فـــــي ليبيا و 49.1‰ في منطقه الدراسة ثم انخفضت في الفترة 1975 - 1979ف إلى 45.3 في ليبيا و 0. 48‰ في منطقه الدراسة وتواصل الانخفاض حتى نهاية هذه الفترة ليستقر المعدل علي 46.0‰ في ليبيا و8.46 ‰في منطقة الدراسة ويمكن أن تكون للخطط التنموية الشاملة

في البلاد والتي شهدتها المنطقة أيضاً دوراُ في ارتفاع هذا المعدل نظرا لتحسن الأوضاع المعيشية والصحية وانخفاض معدلات الوفيات الرضع، يمكن أن يكون سبب ارتفاع معدلات المواليد في منطقة الدراسة في فترة 1970ف إلى بعض العوامل منها صدور بعض القوانين التي يجبر المواطنين على تسجيل الأبناء، كذلك تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والذي ترتب عن تنويع مشاريع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد وفي منطقة الدراسة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل الزواج.

2- مرحلة الانخفاض البطيء في معدلات المواليد:

تتحدد هذه الفترة في العشر سنوات الأخرى أي من 1990-2000 ف حيث انخفض معدل المواليد في الفترة 1990- 1994 ف إلى 9. 29‰ في ليبيا وحوالي 0. 33‰ في منطقة الدراسة ثم إلي 1. 24‰ في ليبيا و 5. 28‰ في منطقة الدراسة عام 2000 ف وقد يرجع السبب إلي الركود الاقتصادي في هذه الفترة و الأحوال السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد وإلي توقف خطط التنمية مما أدى إلي تأخر سن الزواج لدى الشباب.

3- مرحلة الانخفاض الشديد في معدلات المواليد:

تمتد هذه الفترة من 2001 -2006 ف وهى الفترة إلتى شهدت اقل معدلات المواليد في منطقة الدراسة حيث بلغ معدل المواليد الخام في هذه الفترة حوالي 18.7 ‰وهو معدل لا يقارن بالسنوات الفائتة ويعزي هذا الانخفاض إلي ارتفاع مستوي التعليم خاصة بالنسبة للإناث وذلك لتطور التعليم الجامعي مما خفض من معدلات الإنجاب كذلك دخول كثير من الشباب في التعليم الجامعي مما ترتب عليه التأخر في الزواج ، أما انخفاض معدل المواليد في فترة 2000 – 2006 ف قد يكون نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة والركود الاقتصادي للبلاد سبب بعض العوامل كذلك تأخر سن الزواج نتيجة انتشار التعليم بين الشباب .

معدل المواليد الخام في فروع منطقة المرج:

إن فروع منطقة الدراسة قد تسير وفق معدلات المواليد في المنطقة أو ليبيا تقريباً ففي حين بلغ المعدل في المرج المدينة 31.9‰ في الفترة (1995-2000) وانخفض إلي 21.3 ‰عام 2006 ف وبلغ المعدل في جردس 30.9‰ في الفترة (1995-2000) ينخفض إلي 17.2 ‰في عام 2006ف، كذلك انخفض معدل المواليد في تاكنس من 30.3 ‰خلال الفترة (1995-2000) ليصل إلي 12.7‰ في عام 2006ف، كذلك الحال في البياضه فالانخفاض

استمر من 26.7 ‰ ليصل إلي 12.1‰، وفي بطة انخفض المعدل من 27.6‰ إلى 12.5‰ ، كذلك في طلميثة فالانخفاض في معدل المواليد كان بنفس الطريقة حيث انخفض هذا المعدل من 33.1‰ إلى 15.5 ‰وكل هذا الانخفاض من فترة (1995–2000) إلى عام 2006ف والجدول (2) يوضح معدلات المواليد الخام في مدنية المرج وضواحيها لعام 2006ف .

جدول (2) معدل المواليد الخام في مدينة المرج وضواحيها سنة 2006 ف بالألف

المنطقة	عدد السكان	عدد المواليد	معدل المواليد الخام بالألف
المرج	95508	2039	21.3
جردس	14327	247	17.2
تاكنس	11302	144	12.7
البياضة	11962	145	12.1
بطة	7731	97	12.5
طلميثة	9782	152	15.5

المصدر : 1– مكتب السجل المدني المرج (بيانات غير منشورة) 2006ف .

2– المعدل من حساب الباحث .

في الجدول (2) يتضح لنا أن معدل المواليد يتجه نحو الانخفاض نوعاً ما حيث بلغ في مدينة المرج حوالي 21.3 ‰وهو الأعلى وهي نتيجة لكونها المركز الرئيسي للإقليم والأعلى نسبة من حيث السكان وهذه القاعدة تختلف في الفروع حيث أن منطقة جردس وصل المعدل فيها إلى 17.2 ‰وهي أقل سكاناً من منطقة البياضة التي بلغ المعدل فيها 12.1 ‰وهو أقل من تاكنس والتي بلغ المعدل 12.7 ‰وهي أقل منها سكاناً أيضاً وصل معدل المواليد الخام في بطة 12.5 ‰بينما في طلميثة فبلغ معدل المواليد الخام 15.5‰.

ويرجع التباين في معدلات المواليد بين المناطق إلى عدة أسباب منها وجود المستشفى الرئيسي في المدينة حيث تشهد اغلب حالات الولادة في المنطقة وبالتالي يقوم اغلب الموطنين بتسجيل أبنائهم في مكتب الإحصاء بالمستشفى و توثيقهم في السجل المدني الرئيس و كذلك عدم وجود إحصاءات دقيقة في بعض الشهور في الضواحي .

إن انخفاض معدلات المواليد تؤثر سلباً على حجم القوى العاملة الوطنية مستقبلاً وقد توجـــه المنطقة عجزاً كبيراً في العاملين خاصةً وان المدينة و ضواحيها تشهد تطوراً عمرانياً كبيـــراً تحتاج إلى القوى العاملة بشكل كبير هذا ما قد يؤدى إلى الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبيـــة انظر الشكل (2)

الوفيات

الوفاة هي ثانية العمليات الحيوية. كما أنها ثانية العوامل الرئيسية الثلاثة التي تؤثر في عـــدد السكان[8].

تعد الوفيات عنصراً هاماً من عناصر تغير السكان حيث تفوق في أثرها عامل الهجـــرة وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك، كما أنها تتناقض مع الخصوبة في أنها أكثـــر ثباتـــاً ويمكـــن التحكم في مستواها، ولا يبدو أثرها في تغير حجم السكان فقط بل وفي تركيبهم كذلك[9] كمـــا إن دراسة الوضع السكان العام في أي مجتمع من حيث الحجم والتطور لا يمكن أن تتوقـــف علي المواليد فقط بل إن الوفيات تدخل ضمن هذه الدراسة.

حيث إن دراسة بيانات الوفيات تصور لنا في الواقع الأخطار التي قد تهـــدد بعـــض فئـــات المجتمع، كما أن لبياناتها أهمية خاصة لأنها تعكس مدى تطور مستوى الخدمات في المجتمع، ومدى انتشار الوعي الصحي بين السكان[10] وبالنسبة للوفيات في ليبيـــا فـــإن الإحصـــاءات المستمدة من السجل المدني تعد أكثر الإحصاءات الحيوية قصوراً وتذبذباً، بحيـــث لا يمكـــن الاعتماد عليها في إجراء دراسة تحليلية سليمة، حيث إن بعض نشرات مصـــلحة الإحصـــاء والتعداد تعترف بهذا القصور، وهذا النقص ناتج عن عدم الدقة فـــي التســـجيل والبلاغـــات الخاصة بحالات الوفاة في المناطق الريفية والرعوية البعيدة عن مراكز التسجيل المدني، ولهذا فان التسجيل الحيوي للوفيات يعطينا دائما أرقاماً غير متكاملة ومعدلات منخفضة إلى درجة لا يمكن إن نجد لها تفسيراً مقبولاً [11].

عليه فـــإن جمع البيانات الخاصـــة بالوفيات فـــي منطقة الدراسة وخاصة في الفروع لا تتسم بالدقة الشديدة حيث توجد هناك شهور لا توجد بها أية بيانات عن الوفيـــات وهنـــاك بعـــض الفروع لم نجد لها معلومات عن الوفيات فيها وبالتالي فان معدلات الوفيات قد لا تكون دقيقـــة جداً ولكن الأرقام التي تحصلنا عليها يمكن اعتبارها معدلات رسمية ومســـجلة فـــي مكاتـــب السجل المدني بمنطقة الدراسة ، إن دراسة الوفيات تفيدنا في معرفة مدي التطور والتقدم الذي يعيشه أي مجتمع فإن انخفاض معدلات الوفيات قد تعطينا صـــوره علـــي تطـــور الوضـــع الاجتماعي والصحي والاقتصادي الذي يشهده المجتمع وبالتالي فإن ارتفاع معدلات المواليـــد وانخفاض معدلات الوفيات يضيف لحجم الكتلة السكانية من سنة إلى أخرى بينمـــا انخفـــاض معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات قد يقلص هذه الكتلة السكانية وبالتالي يمكن اعتبـــار

هذا المجتمع من المجتمعات الفقيرة أو تلك إلتى تعاني مشاكل اقتصادية أو صحية أو اجتماعية أو سياسية أدت إلى انخفاض عدد السكان من سنة إلى أخرى .

يمكن قياس معدل الوفيات بعدة مقاييس حسب الغرض من الدراسة ونوعيتهـــا ومـــن هـــذه المقاييس:

معدل الوفيات الخام

هو من أبسط المقاييس وهو حاصل قسمة عدد الوفيات في العام على جملة السكان مضروباً في الإلف.

بالنظر إلى الجدول (3) يتضح لنا معدلات الوفيات في منطقة الدراسة في هذه الفترة وهـــو كالتالي:

جدول (3) معدل الوفيات الخام في ليبيا والمرج 1970 – 2006ف بالألف

السنة	منطقة المرج	ليبيا
74 -70	12.2	8.2
80 - 75	8.0	6.4
85 - 81	6.3	6.9
90 - 86	6.4	8.0
95 - 91	6.0	7.2
2000 - 96	5.6	6.0
2006 -2001	2.2	-

المصدر: 1- عثمان الناجي عثمان، النمو السكاني وأثره علي النشاط الاقتصادي في شعبية المرج من عام 1954 – 1995ف، رسالة ماجستير غير منشورة ، كليه الآداب والتربية – جامعة قار يونس ، بنغازي، قسم الجغرافيا ، 2003 ، ص 34 .

2- مكتب السجل المدني المرج بيانات غير منشوره 2006ف .

3- المعدل من حساب الباحث .

من الملاحظ كما في الجدول (3) أن معدل الوفيات الخام في البلاد متذبذب من ســـنة لأخرى، ففي الفترة من 1970 – 1974 كان المعدل 8.2 ‰ ثم انخفض 6.4 سنة 1980 ثم ارتفع ثانية سنة 1995 ليصل 7.2 ‰ثم انخفض سنة 2000 إلى 6.0‰ .

أما في منطقة الدراسة خلال الفترة 1970 – 1974 وصل المعدل إلى 12.2 ‰ثم استمر في الانخفاض ليستقر المعدل عند 2.2 ‰خلال الفترة 2000 – 2006 ف حيث يسير معدل الوفيات نحو الانخفاض ويمكن إرجاع هذه النتيجة لتحسن الأوضاع الصحية في البلاد وارتفاع مستوى المعيشة.

على الرغم من أن معدل الوفيات الخام يتميز بالتذبذب وذلك لتدخل بعض العوامل التي تتحكم في ارتفاع وانخفاض هذا المعدل وأن هذه العوامل متباينة ولا يمكن التنبؤ بحدوثها فان معدلات الوفيات في منطقة الدراسة وليبيا ومن خلال أرقام الجدول السابق تظهر لنا انخفاض المعدل تقريبا في كل مرحلة وعليه يمكن تقسيم المراحل حسب السنوات كالتالي:

1- مرحلة معدلات الوفيات المرتفعة (1970–1980):

في هذه المرحلة بلغ معدل الوفيات في ليبيا 8.2 ‰في الفترة (1970–1974) ومن ثم 6.4‰ في الفترة (1975–1980) أما في منطقة الدراسة فبلغ المعدل 12.2 ‰في الفترة (1970–1974) ثم 8.0 ‰في الفترة (1975–1980) وربما يرجع السبب في ارتفاع معدلات الوفيات إلي الظروف الاجتماعية والاقتصادية ومستوي الخدمات الصحية المنخفضة نوعا ما في تلك الفترة وقلة الوعي الصحي لدي الناس وارتفاع نسبة الأمية وكثرة الإنجاب بالتالي أدي إلي زيادة معدلات الوفيات الرضع .

2- مرحلة الوفيات المتذبذبة بين الانخفاض والارتفاع (1981– 1990):

شهدت هذه الفترة عدم الاستقرار في معدلات الوفيات حيث انخفض في الفترة الأولي (1981–1985) فبلغ المعدل في ليبيا 6.9 ‰وفي منطقة الدراسة 6.3 ‰في هذه الفترة ثم ارتفع معدل الوفيات الخام في الفترة الثانية من هذه المرحلة (1986–1990) فبلغ المعدل 8.0‰ في ليبيا و 6.4 ‰في منطقة الدراسة مع إن البلاد شهدت تحسن في مستوي الخدمات الصحية والقضاء علي بعض الأوبئة والإمراض وارتفاع نسبة الأمية وتحسن الأحوال الصحية ولكن هناك بعض الأسباب الأخرى إلي أدت ارتفاع المعدل في نهاية هذه الفترة وقد يكون ارتفاع نسبة الوفيات الرضع أحد هذه الأسباب، على الرغم من تحسن الأوضاع الصحية و المعيشية في المنطقة .

3- مرحلة معــدلات الوفيات المنخفضة تدريجياً (1991–2000):

حيث بلغ المعدل في ليبيا 7.2 ‰ وفي منطقة الدراسة 6.0 ‰ فــي الفتــرة الأولــى (1991–1995) ثم انخفض إلي 6.0 ‰ في ليبيا و 5.6 ‰ في منطقة الدراسة في الفتــرة الثانية (1996–2000) ويعزي هذا الانخفاض إلي التحسن في جميــع مجــالات الخــدمات وارتفاع نسبة المتعلمين خاصة لدي الإناث ودخولهن سوق العمل وتأخر الزواج لدي الشباب مما قلل من معدلات الإنجاب وبالتالي انخفاض نسبة الوفيات الرضع.

4- مرحلة معدلات الوفيات المنخفضة جداً (2001 – 2006ف)

بلغ معدل الوفيات في منطقة الدراسة أدنى مستوياته وقدر بحوالي 2.2 ‰ وقد تكــون الأسباب هي ذاتها التي أدت إلى انخفاض الوفيات في فترة التسعينيات وكـــذلك انخفــاض معدلات الوفيات بصفة عامة .

معدلات الوفيات الخام في فروع منطقة المرج:

إن دراسة معدلات الوفيات في جميع إنحاء منطقة الدراسة المتمثلة بالفروع والضواحي قد تعطينا فكرة ولو بسيطة عن الصورة الديموغرافية حيث تشكل خارطة الإقلــيم الســكانية والتي تختلف وتتباين بين إرجاء هذه المنطقة كما تتباين في جميع المنــاطق وإن كــان هــذا الاختلاف والتباين ناتج عن عوامل طبيعية فإن حجم السكان في كل منطقة ومستوي الخدمات الصحية والوضع الاقتصادي للسكان والمستوي التعليم لكل فرد في هذه المحــلات وكــذلك بعض العوامل الأخرى مثل الدقة في التسجيل والتبليغ عن حالات الوفاة ومكان تسجيل حالات الوفاة والتي تعتبر عاملاً أساسياً في توزيع الوفيات في منطقة الدراسة وعليــه فــان توزيــع معدلات الوفيات في الفروع هي أكثر صعوبة من دراسة المعدل في المنطقة بشكل عام نظرا لعدم الدقة في بعض مكاتب السجل المدني في المحلات كذلك تسجيل أغلب حالات الوفاة فــي المكتب الرئيس بالمدينة وان كانت الحالة من خارج المدينة وعليه فان المدينة تســجل دائمــا أعلي معدلات الوفاة فبلغ المعدل 6.8 ‰ عام 2000 وانخفض إلي 2.1 ‰عام 2006ف وفي جردس كان المعدل عام 2006 6.1 ‰وانخفض أيضا إلــي 0.4 ‰عــام 2006، كــذلك انخفض المعدل في تاكنس من 3.2 ‰عام 2000 إلي0.5 ‰ عام 2006، وكذلك انخفــض المعدل في البياضة من 3.0 ‰عام 2000 ليصل إلي 0.9 ‰عام 2006، كذلك الحال فــي الفرع البلدي بطة حيث كان المعدل عام 2000 حوالي 4.1‰ ليصــح 0.3 ‰ عــام 2006

وأخير في طلميثة كان معدل الوفيات الخام 6.0‰ عام 2000 لينخفض بشدة إلي 1.3 ‰عام 2006 ف .

جـــدول (4) معدل الوفيات الخام في منطقة المرج وفروعها سنة 2006ف

المنطقة	عدد السكان	عدد الوفيات	معدل الوفيات الخام
المرج	95508	204	2.1
جردس	14327	6	0.5
تاكنس	11302	6	0.5
البياضة	11962	11	0.9
بطة	7731	3	0.3
طلميثة	9782	13	1.3

المصدر : 1- مكتب السجل المدني المرج بيانات غير منشورة 2006ف .

2- المعدل من حساب الباحث .

كما هو مبين بالجدول (4) أن معدل الوفيات في منطقة الدراسة منخفض جداً مقارنة بالوضع العام للبلاد كذلك في بعض ضواحي المدينة حيث من طبيعي أن يكون مركز الإقلـــيم هو اعلي معدل للوفيات بينما في باقي المناطق فقد تكون النسبة ضئيلة وقد تعزي هذه النتيجة إلي أن المدينة توجد بها المراكز الصحية الرئيسة في الإقليم وإن اغلب حالات الوفاة قد تحدث فيه رغم أن المتوفى ليس من سكان المدينة كذلك أن أكثر وقائع الوفاة في منطقة الدراسة قـــد يتم تسجلها في المكتب الرئيسي للسجل المدني والموجود في المدينة. هذا ولا يمكن إغفال أن تحسين الأوضاع الاجتماعية والتطور الصحي في علاج بعض الإمراض وتحسين مســـتوي المعيشة كانت وراء انخفاض هذا المعدل بصفة عامة سواء علي مستوي الـــبلاد أو منطقـــة الدراسة كذلك علي فروع منطقة الدراسة.

الزيادة الطبيعية:

تعتبر الزيادة الطبيعية من المقاييس البسيطة والسهلة، وهو عبارة عن الفرق بين معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام ،إذا إن الفرق بينهما يمثل المعدل الذي يتزايد به المجتمع علي وجه العموم[12] ، وهى نتيجة التوازن بين المواليد و الوفيات وهى تحسب إما عـــددياً أو نسبياً حيث إن حسابها كنسبة ألفية أكثر شيوعاً .

و يختلف معدل الزيادة الطبيعية من فترة زمنية إلي أخري ومن مكان لأخر كما يختلف داخل المجتمع نفسه وذلك وفق الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلي يعيشها المجتمع[13]. حيث من المألوف أن يزيد عدد المواليد عن عدد الوفيات إلا إذا حدثت ظروف محلية لفترة محدودة تنعكس فيها الصورة فيزيد عدد الوفيات عن عدد المواليد وفي هذه الحالة يحدث ما يسمي بالنقص الطبيعي ومن أمثلة تلك الفترات المحدودة الحروب والأوبئة وخاصة أوبئة الأطفال ولكن يندر أن تستمر تلك الظروف لفترة طويلة أو أن تشمل جزءاً كبيراً من العالم[14].

عند دراسة هذا الموضوع في منطقة المرج يتضح لنا الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعة وذلك من خلال الجدول (5) حيث تباينت المعدلات من فترة لأخرى بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخري وبشكل دوري حيث شهدت فترة السبعينات معدلات مرتفعة في الزيادة الطبيعية حيث كان معدل المواليد في عام 1971ف حوالي 50‰ بينما معدل الوفيات 13.1‰ فكان محصلة ذلك الزيادة الطبيعية في السكان بمقدار 36.9‰ في نفس العام، بينما كانت فترة الثمانيات أكثر الفترات ارتفاعا في عدد السكان حيث بلغت الزيادة الطبيعية في عام 1981ف حوالي 42.0‰ وذلك للارتفاع الملحوظ في عدد المواليد والانخفاض الشديد في معدلات الوفيات كما انخفض معدل الزيادة الطبيعية عام 1991ف حيث كان معدل المواليد 35.1‰ ومعدل الوفيات 5.8‰ فبلغ معدل الزيادة الطبيعية في هذه السنة 29.3‰ واستمر المعدل في الانخفاض حتى في عام 2001ف الذي بلغ معدل المواليد فيه حوالي 29.0‰ ومعدل الوفيات 5.6‰ فكانت تمثل هذه الفترة أدني معدلات في الزيادة الطبيعية وهي بمقدار 23.4‰ وذلك نتيجة انخفاض معدلات المواليد وهي بمقدار 18.7 ‰ في هذه السنة ذلك علي الرغم من الانخفاض الشديد في معدلات الوفيات الخام والتي قدرت بحوالي 1.7 ‰ ويمكن تتبع معدلات الزيادة الطبيعية في منطقة الدراسة من عام 1971-2006ف ومن الجدول (5) يتضح لنا الاختلاف الكبير في معدلات الزيادة الطبيعية في منطقة الدراسة حيث كان اعلي معدل سنة 1981 حيث بلغ (42.0 ‰) وأدنى معدل في سنة 2006 وبلغ (17.0‰).

وعليه فيمكن تقسيم معدلات الزيادة الطبيعية إلى ثلاث مراحل رئيسة هي:

1. مرحلة الزيادة الطبيعية خلال الفترة (1971 – 1977ف):

وهى فترة شهدت زيادة طبيعية مرتفعة ويرجع السبب إلى ارتفاع عدد المواليد وارتفاع في عدد الوفيات ومتوسط الزيادة الطبيعية لهذه المرحلة بلغ (36.4 ‰).

جدول (5) معدل الزيادة الطبيعية في منطقة المرج من سنة 1971 – 2006 بالألف .

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية	متوسط الزيادة الطبيعية
1971	50.2	13.1	37.1	
1973	49.9	11.9	38.0	36.4
1975	48.0	10.2	37.8	
1977	42.1	9.1	33.0	
1979	47.8	7.1	40.7	
1981	48.2	6.2	42.0	
1983	47.0	6.0	41.0	40.7
1985	46.8	6.9	39.9	
1987	46.0	5.5	40.5	
1989	46.1	5.5	40.6	
1991	35.1	5.8	29.3	
1993	34.8	6.0	28.8	
1995	31.0	5.3	25.7	
1997	29.1	5.8	23.3	
1999	28.2	5.1	23.1	24.1
2001	29.0	5.6	23.4	
2003	28.1	5.0	23.1	
2005	28.3	5.0	23.3	
2006	18.7	1.7	17	

المصدر : عثمان الناجي عثمان، النمو السكاني وأثره علي النشاط الاقتصادي في شعبية المرج من عام 1954 – 1995ف، رسالة ماجستير غير منشورة ، كليه الآداب والتربية – جامعة قار يونس ، بنغازي ، قسم الجغرافيا ، 2003 ، صـ56 .

2- السجل المدني المرج بيانات غير منشورة 2006 ف .

2. مرحلة الزيادة الطبيعية خلال الفترة (1979 – 1989 ف):

وسجلت أعلى معدلات في الزيادة الطبيعية حيث صاحب هذه الفترة زيادة في عـــدد المواليـــد يقابله انخفاض في عدد الوفيات ومتوسط الزيادة الطبيعية لهذه الفترة بلغ (40.7 ‰).

3. مرحلة الزيادة الطبيعية خلال الفترة (1991 – 2006ف):

على الرغم من انخفاض المعدل إلا إنه يعتبر مرتفعاً و شهدت هذه الفترة انخفاضا فـــي عدد المواليد والوفيات وكانت سنة 2006 اقل عدداً في المواليد وهو (18.7‰) واقل عدداً في الوفيات (1.7 ‰) وقد يرجع السبب إلى تأخر سنة الزواج عند الشـــباب وارتفـــاع مســـتوى الخدمات الصحية والذي نتج عنه الانخفاض في عدد الوفيات الرضع وقلة المعلومـــات عـــن المواليد والوفيات ببعض مكاتب السجل المدني في الضواحي وعدم الدقة في التســـجيل فـــي بعض الشهور وبلغ متوسط الزيادة الطبيعية في هذه الفترة (24.1 ‰).

الزيادة الطبيعية في فروع منطقة المرج:

علي الرغم من أن دراسة معدلات الزيادة الطبيعية في الفروع هامة جدا فـــي جميـــع المراحل والفترات للمقارنة بين الفترات الزمنية من حيث معدلات نمو السكان فـــان بيانـــات معدلات المواليد الوفيات في فترة السبعينات والثمانيات غير متوفرة أما في الفتـــرة (1990–2000) فقد كان معدل الزيادة الطبيعية في فرع المرج مرتفعا إذ بلغ متوسط الزيادة الســـنوية في هذه الفترة 30.2‰ وفي جردس بلغ متوسط الزيادة الطبيعية في هـــذه الفتـــرة حـــوالي 28.0‰ وبلغ المتوسط السنوي الزيادة الطبيعية في تاكنس 24.9‰ وبلغ هذا المعـــدل فـــي البياضة 22.9‰ وفي بطة 32.9‰ وأخيرا في طلميثة فقد بلغ المعدل حوالي 24.1‰ وفي نفس هذه الفترة (1990–2000) .

أما معدلات الزيادة الطبيعية في فروع منطقة الدراسة فهي مبينة بالجدول (6) وهـــي كالتالي :

جدول (6) معدلات الزيادة الطبيعية في فروع منطقة المرج لعام 2006 ف

المنطقة / المعدل	المرج	جردس	تاكنس	البياضه	بطه	طلميثة
معدل المواليد	21.3	17.2	12.7	12.1	12.5	15.5
معدل الوفيات	2.1	0.5	0.5	0.9	0.3	1.3
معدل الزيادة الطبيعية	19.2	16.7	12.2	11.2	12.2	14.2

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا علي بيانات المواليد والوفيات السجل المدني المرج.

من خلال الجدول (6) يتبين لنا أن معدلات الزيادة الطبيعية خلال العام 2006ف في جميع فروع منطقة الدراسة منخفضة جدا مقارنة بمعدلات الزيادة الطبيعية في المنطقة بشكل عام في فترات سابقة وذلك لانخفاض معدلات المواليد الخام في جميع الفروع هذا علي الرغم من انخفاض معدلات الوفيات، ويأتي فرع المرج الأعلى معدلا في الزيادة الطبيعية بمقدار 19.2‰ وذلك لأنه يمثل الأعلى معدلا في المواليد وذلك لأنها مركز الإقليم، ويأتي فرع جردس ثانيا من حيث الأعلى في معدلات الزيادة الطبيعية بمقدار16.7‰ ثم طلميثة بمقدار 14.2‰ ثم تاكنس وبطة بمقدار 12.2 ‰ وأخيرا البياضة بمقدار 11.2‰.

شكل (3) معدلات الزيادة الطبيعية حسب فروع منطقة المرج لعام 2006 ف بالألف.

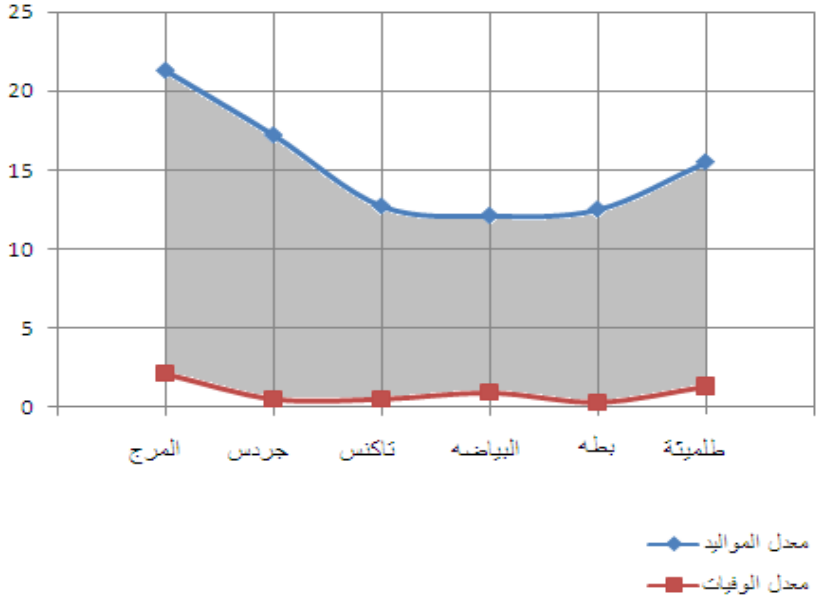

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا علي بيانات جدول رقم (6).

الهجـــرة:

تحـــدد النمو السكاني بثلاث عوامل: المواليد والوفيات والهجرة والفرق بين العـــاملين الأول والثاني هو ما يعرف بالزيادة الطبيعية للسكان أما الهجرة فإنها تسمي بالزيـــادة غيـــر الطبيعية للسكان إذا كانت الدولة من الدول المستقبلة للمهاجرين[15].

كما أن الهجرة من العوامل الهامة في تباين نمو وتطور حجم السكان فـــي أي مجتمـــع سواء بالزيادة أو النقصان، كما تؤثر في تحديد ملامح الهرم السكاني العـــام وذلـــك بتـــأثيره المباشر في التركيب العمري والنوعي للسكان.

وتعد الهجرة حسب تعريف الأمم المتحدة هي انتقال السكان من منطقة جغرافية إلي أخـــري وتكون عادة مصحوبة بتغير محل الإقامة ولو لفترة محدودة[16].

و إن كانت الهجرة هي الحركة من مكان لآخر ولو لفترة محدودة فان هناك عدة حركـــات يقوم بها الناس مثل الانتقال اليومي سواء للعمل أو المدرسة كذلك انتقال العمـــال والرعـــاة، أيضا انتقال الناس من مكانهم الأصلي إلي مكان الهجرة وغيرها.

وقد شهدت ليبيا في فترة قبل اكتشاف النفط تيارات هجرة اعتيادية تعد غالبا انتقال الناس من محل إقامتهم للبحث عن مواطن الغذاء أماكن الرعي وهي ما تعرف بالهجرة الموسمية للرعاة، كذلك هجرة العائلات من أماكن إقامتهم وذلك بسبب الأمراض الأوبئة والحروب، والنزاعات القبلية وكانت هذه الهجرات تحدث بين الأرياف والأقاليم الرعوية غالباً.

أما في فترة اكتشاف النفط فقد تغير مفهوم الهجرة فأخذت عائدات النفط تتشكل علـــي أرض الواقع وذلك في مجالات التنمية الشاملة فأصبحت تيارات الهجرة تحدث من الأرياف والقرى إلي المدن وذلك بحثاً عن العمل.

تقسم الهجرة إلى هجرة داخلية وهجرة خارجية كما تنقسم حسب اتجاه الحركة إلى هجرة وافدة وهجرة نازحة.

أولاً: الهجرة الداخلية:

هي التي تتم من منطقة لأخرى في دولة ما دون عبور الحدود السياسية الدولية.

أ. الهجرة الداخلية الوافدة:

نقصد بها أعداد السكان التي استقبلتهم منطقة الدراسة والجدول التالي يوضح لنا هـــذه الأعداد.

يلاحظ من الجدول (7) أن عام 1973ف يمثل أعلي فترة من حيث عدد المهـــاجرين الوافدين إلي منطقة الدراسة ويرجع السبب لعده عوامل منها إعادة بناء مدينة المرج الجديـــدة التي استقطبت عدد من الناس الذين هاجروا من المنطقة بعد كارثة زلـــزال 1963ف. كـــذلك تمثل هذه النسبة بداية مشروع خطط التنمية وخاصة في بعض المشاريع الإنتاجية مما أســـهم في استجلاب عددا من العمالة سواء الوطنية أو الأجنبية.

ثم عام 1984ف حيث ازدادت مشاريع التنمية في البلاد خاصة بعد افتتاح بعض المشـــاريع الصناعية بالمنطقة والتي بدورها أيضا كانت فرصة للعمالة الوطنية والأجنبية في الحصـــول علي أعمال في هذه المواقع.

كما نلاحظ أيضا إن عام 1964ف كان عدد المهاجرين كبيرا مقارنه بالسنوات الأخيرة علـــي الرغم من ما فعله الزلزال من تدمير المدينة القديمة وقد يعزي السبب إلي تحول المنطقة إلـــي موقع إنشاءات كبير لإعادة بناء المدنية الجديدة وهذا يتطلب عدد من العمال وبأعداد كبيرة.

أما في الفترة ما بين 1995–2006 ف فالانخفاض يبدو ملحوظا من حيث أعداد المهـــاجرين الوافدين وقد يرجع السبب إلي تحسن وتطور بعض المدن المجاورة كمدينتي البيضاء وبنغازي خاصة في هذه الفترة مقارنة بمنطقة الدراسة والتي تعتبر مكانا مناسبا للعمالة لتحسين مستوي معيشتهم.

من الملاحظ أيضا إن تيارات الهجرة كانت وبنسبة كبيرة تأتي من منطقتـــي بنغـــازي والجبل الأخضر وهذا لقربها من منطقة الدراسة. كما يقل أعداد الوافدين كلما بعدت المســـافة أحياناً كما في منطقتي سبها والزاوية، هذا وقد يلعب عامل الزواج والعلاقات الاجتماعية في وفود المهاجرين خاصة من المناطق البعيدة، وهذا ما يعلل ارتفاع عدد الإناث عـــن عـــدد الذكور من إجمالي عدد الوافدين إلي المنطقة في بعض السنوات كما في عام 2006 ف.

جدول (7) حجم ونسبة الهجرة الداخلية الوافدة إلى منطقة الدراسة خلال الفترة 1964– 2006ف.

		الجبل الأخضر	بنغازي	الخليج	مصراته	الخمس	طرابلس	الزاوية	الجبل الغربي	سبها	جملة
1964	ذكر	293	723	–	312	121	178	225	125	55	2032
	أنثى	271	770	–	212	146	161	67	78	31	1736
	جملة	564	1493	–	524	267	339	292	203	86	3768
	%	15.0	39.6	–	13.9	7.0	9.0	7.7	5.5	2.3	%100
1973	ذكر	460	1479	163	391	215	227	154	137	122	3348
	أنثى	444	1565	175	307	208	187	134	138	88	3246
	جملة	904	3044	338	698	423	414	288	275	210	6594
	%	13.8	46.2	5.2	10.5	6.5	6.3	4.3	4.1	3.1	%100
1984	ذكر	419	892	142	260	58	190	71	47	56	2135
	أنثى	483	825	137	235	45	212	41	54	49	2081
	جملة	902	1717	279	495	103	402	112	101	105	4216
	%	21.4	40.8	6.7	11.7	2.5	9.6	2.6	2.3	2.4	%100
1995	ذكر	377	616	43	103	20	192	21	19	10	1401
	أنثى	472	801	64	236	17	86	14	14	23	1727
	جملة	849	1417	107	339	37	278	35	33	33	3128
	%	27.2	45.4	3.5	10.8	1.2	8.8	1.1	1.0	1.0	%100
2006	ذكر	302	466	31	171	36	237	35	47	18	1343
	أنثى	541	708	68	223	31	118	24	73	37	1823
	جملة	843	1174	99	394	67	355	59	120	55	3166
	%	26.7	37.0	3.2	12.4	2.2	11.2	1.8	3.7	1.7	%100

المصدر : 1. التعداد العام للسكان للسنوات (1964– 1973– 1984– 1995).

2. مكتب السجل المدني المرج عام بيانات غير منشورة لعام 2006ف.

3. النسب من حساب الباحث.

ب. الهجرة الداخلية النازحة:

هو ما يعني عدد السكان المغادرين وفى منطقة الدراسة يمكن ملاحظتهـــا كمـــا فـــي الجدول (8):

جدول (8) حجم ونسبة الهجرة الداخلية النازحة من منطقة الدراسة

خلال الفترة 1964-2006ف

		الجبل الأخضر	بنغازي	الخليج	مصراته	الخمس	طرابلس	الزاوية	الجبل الغربي	سبها	جملة
1964	ذكر	384	843	-	378	133	217	207	98	63	2323
	أنثى	276	769	-	203	129	201	82	78	30	1773
	جملة	660	1612	-	581	262	418	289	176	93	4096
	%	16.3	39.5	-	14.2	6.3	10.2	7.0	4.2	2.3	%100
1973	ذكر	310	822	93	213	73	123	113	93	58	1898
	أنثى	216	596	56	128	102	78	48	36	19	1279
	جملة	526	1418	149	341	175	201	161	129	77	3177
	%	16.6	44.7	4.6	10.8	5.6	6.3	5.0	4.0	2.4	%100
1984	ذكر	223	900	226	167	55	236	77	43	37	1964
	أنثى	357	986	124	149	38	228	55	46	12	1995
	جملة	580	1886	350	316	93	464	132	89	49	3959
	%	14.7	47.7	8.8	8.0	2.3	11.8	3.3	2.2	1.2	%100
1995	ذكر	292	2349	113	44	19	90	11	16	28	2962
	أنثى	309	2148	110	59	15	112	19	13	28	2813
	جملة	601	4497	223	103	34	202	30	29	56	5775
	%	10.6	78.0	3.8	1.7	0.6	3.4	0.5	0.5	0.9	%100
2006	ذكر	208	2277	201	97	111	31	32	47	40	3044
	أنثى	293	1990	167	80	130	23	40	29	43	2795
	جملة	501	4267	368	177	241	54	72	76	83	5839
	%	8.6	73.1	6.3	3.0	4.2	0.9	1.2	1.3	1.4	%100

المصدر : 1. التعداد العام للسكان للسنوات (1964- 1973- 1984- 1995).

2. مكتب السجل المدني المرج عام بيانات غير منشورة لعام 2006ف.

3. النسب من حساب الباحث.

من الجدول (8) نجد أن عام 2006ف كان يمثل أعلي فترة من حيث عدد النـــازحين من المنطقة حيث نلاحظ إن العدد يرتفع خاصة في التعدادين (1995–2006ف) أما في سنة 1964ف فيعـــزى هذا الحجم المرتفع نسبيا في عدد النازحين إلي تدمير المدينة القديمة على أثر الزلزال عام 1963ف وانتقال السكان إلي المدن والقرى المجاورة، أمـــا فـــي الفتـــرتين (1973–1984ف) فيعتبر عدد النازحين منخفض إذا ما قورن بالأعوام الأخرى وهذا راجع إلي بناء المدينة الجديدة والى المشاريع الإنتاجية المختلفة التي شهدتها المنطقة.

كما نلاحظ أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث من حجم النازحين الإجمالي ويراجع هذا إلى رغبت الشباب في البحث عن أعمال و تحسين مستوى معيشتهم في مناطق أخرى خاصة الهجرة إلى مدينتي البيضاء و بنغازي ، كما أن نسبة الإناث تبدو كبير وهذا رجع لعدة عوامل منها زواج الإناث من أشخاص في مدن أخرى وطبيعة التركيب العمري للسكان حيث تفوق عدد الإناث على عدد الذكور ويكون هذا واضحاً في حالات هجرة العائلات .

و بالنسبة لعامل المسافة فهو يلعب دوراً من حيث اختيار مكان المهجـــر فنجـــد إن منطقتـــي بنغازي والجبل الأخضر تستوعب أكبر نسبة من النازحين من المنطقة لوقوع المنطقـــة بـــين هاتين المنطقتين والتي تعتبر أفضل من غيرها من حيث الخدمات وفرص العمل.

صافي الهجرة:

من خلال دراسة الهجرة الداخلية الوافدة والنازحة في منطقة الدراسة نستطيع أن نســـتخلص حجم الهجرة الصافية وحجم الهجرة الكلية ومعدلاتها في المنطقة وهي كالتالي:

جدول (9) حجم ومعدل الهجرة الداخلية في منطقة الدراسة خلال الفترة (1964–2006ف).

السنوات	حجـــم الهجرة الصافية	حجم الهجرة الكلية	معدل الهجـــرة الصافية	معدل الهجرة الكلية
1964	328	7864	(⁻ 0.8)	19.6
1973	3417	9771	6.4	18.2
1984	257	8175	0.3	10.3
1995	2647	8903	(⁻ 2.7)	8.7
2006	2673	9005	(⁻2.2)	7.4

المصدر : 1. إعداد الباحث اعتماداً على التعدادات العامة للســـكان (1964– 1973– 1984– 1995– 2006ف)

نلاحظ أنه في عام 1964ف كان تيار الهجرة سلبي حيث ارتفع عدد المغادرين علـــي عـــدد الوافدين وذلك لأسباب سبق ذكرها، أما في عامي 1973-1984ف كان تيار الهجرة ايجـــابي حيث زاد عدد الوافدين على عـــدد المغادرين أما فـــي آخـــــر تعـــادين 1995-2006ف فانخفض عدد الوافدين علي عدد المغادرين مما جعل تيار الهجرة سلبي، واعتبـــرت المنطقـــة منطقة طرد سكاني حيث زاد عدد النازحين خاصة إلي مديني بنغازي والبيضاء.

كما نلاحظ إن اعلي تيارات الهجرة (حجم الهجرة الكلية) كانت في عام 1964ف حيث بلـــغ معدل الهجرة الكلية "الوافدة والمغادرة" 19.6 وانخفض هذا المعدل عام 2006 بمعدل حوالي 7.4 وهذا ليس فقط لعدد المهاجرين بل لأثر حجم المهاجرين علي حجم السكاني الكلي حيـــث يؤثر عدد السكان بالمنطقة في انخفاض أو ارتفاع المعدل.

الهجرة الدولية : يقصد بها انتقال السكان من دولة لأخرى وهى إحدى المظاهر الهامة في الحركات السكانية على مدى العصور وانتقال السكان غالباً ما يكون لمسافات اكبـــر مـــن مسافات الهجرة الداخلية[17].

و يشمل هذا النوع من الهجرات الانتقال السكاني عبر حدود الدول ليس فقط الدول المتجاورة بل ومن قارة إلى أخرى[18].

ويترتب على هذا الانتقال مشكلات عديدة للمهاجرين منها السياسية والاقتصـــادية والثقافيـــة والدينية وخاصة في المراحل الأولى للهجرة حيث يتم التأقلم في مكان المهجر ببطء شـــديد إذا ما قورنت بالمهاجر الداخلي[19] .

الهجرة الدولية النازحة:

أدت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعرضت لها البلاد خـــلال الخمســـة العقود الأولى من بداية القرن العشرين دوراً واضحاً في عملية الهجرة الدولية النازحة، فقـــد وصفت البلاد في هذه المرحلة بأنها منطقة طرد سكاني بسبب المجاعة والفقر، يضاف إلـــى ذلك المشاكل الاجتماعية[20].

والجدول (10) يوضح دوافع الهجرة الدولية النازحة في منطقة الدراسة.

جدول (10) دوافع الهجرة الدولية النازحة من منطقة الدراسة سنة 2001ف.

الدوافع	دوافع اجتماعية	دوافع الصحية	دوافع تعليمية	دوافع اقتصادية	دوافع أخرى	مجموع
النسبة	%30.8	%25.1	%14.9	%19.1	%10.1	%100

المصدر: عثمان الناجي عثمان: النمو السكان وأثره علي النشاط الاقتصادي في شعبية المرج من عام 1954–1995ف، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه الآداب والتربية، جامعة قار يونس، بنغازي، قسم الجغرافيا، 2003، صـ75، 79.

الهجرة الدولية الوافدة:

كانت الهجرة إلى ليبيا في السنوات الماضية محدودة، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية، وبعد اكتشاف النفط وتدفق عائداته خصص فيه الجزء الأكبر منها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدأ الطلب على الأيدي العاملة بدأت البلاد في استقبال المهاجرين وأصبحت منطقة جذب سكاني.

ويمكن دراستها عن طريق التعدادات العامة للسكان و يمكن بيان ذلك في الجدول (11) .

جدول (11) عدد ونسبة الأجانب إلى جملة السكان في منطقة الدراسة وليبيا

المنطقة / التعداد	المرج		ليبيا	
	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %
1954	179	0.4	47274	4.3
1964	43	0.1	48868	3.1
1973	10495	8.0	196865	8.0
1984	7300	9.3	411517	11.2
1995	8116	8.0	409326	8.5
2006	6028	5.3	359540	6.3

المصدر :

1) التعدادات العامة للسكان للسنوات: 1954، 1964، 1973، 1984، 1995، 2006.

2) النسب من حساب الباحث.

ويلاحظ من الجدول (11) إن نسبة الأجانب لا تكاد تذكر في الفترة 1954–1964ف وربما يرجع لظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية كذلك إن منطقة الدراسة كانت حدودها غير واضحة في أول تعدادين مما اثر على نسبة الأجانب أما في سنة 1973 ف فالأمر يختلف حيث ارتفعت فجأة نسبة الأجانب وهذا يرجع لتبنى الدولة خطط تنموية في جميع المجالات خاصة بعد الاستفادة من عائدات النفط وكانت منطقة الدراسة تسير وفق هذا الإطار،

وانخفضت النسبة في التعداد الأخير(2006 ف) حيث يتضح أن عددها انخفضت عن تعداد(1995ف) بحوالي الربع هذا سواء في المنطقة أو في البلاد، حيث تفوق عدد النازحين على الوافدين بصفة عامة وقد شملت الأسباب السابقة السكان الأجانب التي دفعتهم إلى البحث عن فرص عمل أفضل .

الهجرة الدولية الوافدة حسب فروع منطقة الدراسة:

يمكن دراسة تيارات الهجرة حسب فروع منطقة الدراسة خلال الفترة (1973-2006ف) حيث توجد بهذه التعدادات تفاصيل دقيقة عن السكان الليبيين وغير الليبيين والجدول التالي يوضح هذا الموضوع.

جدول(12) يوضح عدد ونسبة الأجانب حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة ما بين (1973 -2006).

السنوات	1973	1984	1995	2006
المرج	3901	6656	6821	4917
%	28.5	12.3	10.1	6.1
جردس	82	157	153	114
%	1.5	2.5	1.9	1.2
تاكنس	36	140	187	230
%	1.2	3.0	2.8	3.0
البياضة	55	71	322	182
%	1.5	1.5	4.6	2.3
بطة	54	72	354	317
%	1.9	1.8	5.7	4.4
طلميثة	191	204	279	268
%	4.9	3.8	4.1	3.3

المصدر: 1. التعدادات العامة للسكان للسنوات (1973 ، 1984 ، 1995 ، 2006)

2. النسبة من حساب الباحث

يلاحظ من الجدول أن مدينة المرج استحوذت على أعلى نسبة من حيث عدد الأجانب لكونها مركز الإقليم وتوجد بها غالبية المنشات الإنتاجية والخدمية كذالك منطقة جذب للقوي العاملة خاصة في مجال البناء والتشييد وتأتي منطقة طلميثة ثانية في الفترة (1973-1984ف) أما في الفترة (1984-2006ف) فقد ارتفعت نسبة الأجانب في منطقتي البياضة وبطة حيث ساعدت الأراضي الزراعية هناك في جذب العمالة الأجنبية إلى هذه المناطق.

نـــمـــو السكان

إن التغيرات والتفاعلات التي تحدث في البنية الديموغرافية للسكان لابـــد وأن تـــنعكس تأثيراتها سلباً أو إيجاباً على حركة النمو السكاني وتطوره إلا أن الاتجاه العام لتطـــور نمـــو السكان ما هو إلا نتيجة مباشرة لتلك التغيرات الحيوية للكتلة السكانية [21] .

ويطلق لفظ نمو السكان على التغيرات التي تطرأ على حجم السكان في أي مكان ولفظ تغيـــر السكان يكون شاملاً لأنه يرصد كل ما يطرأ على سكان مكان ما من تغيرات في الحجم وفى الخصائص[22] .

كما حيث يربط نمو السكان بالزيادة الطبيعية وهى الفرق بين المواليد والوفيات دون إن تدخل الهجرة في حسابها، ولذلك فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعيـــة في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلـــى حجـــم معلـــوم إذا استمرت المعدلات بنفس مستواها[23] .

و تعد ليبيا كغيرها من بلدان العالم النامي، وخاصة العربي منه بلداً سريع النمو وذلـــك لعدة أسباب منها زيادة معدلات المواليد وانخفـــاض معـــدلات الوفيـــات وتحســـن الأحـــوال الاقتصادية مما أدى إلى تحسين مستوى المعيشة لدى السكان صاحبه زيادة في حالات الزواج وعودة الليبيين من المهجر[24] .

في جدول (13) يتضح التطور العددي للسكان في ليبيا ومنطقة الدراسة ومنطقة الدراســـة حيث ارتفع عدد السكان الليبيين من 1041599 نسمة عام 1954 ليصل إلى 5298152 نسمة عام 2006 . وهذا ينطبق كذلك على إجمالي السكان في ليبيا .

حيث إن معدل النمو للسكان الليبيين في فترة (1954 – 1964) بلغ حـــوالي 3.7 أمـــا إجمالي السكان فكان 3.6 إما في فترة (1995 – 2006 ف) فقد أصبح معدل النمو للســـكان الليبيين 1.7 وإجمالي السكان 1.4 .

جدول (13) تطور أعداد السكان في ليبيا بين عامي (1954 – 2006ف)

السنة	المنطقة	ليبيون			إجمالي السكان		
		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
1954	المرج	18779	17439	36218	18881	17516	36397
	ليبيا	540364	501235	1041599	565275	523598	1088873
1964	المرج	20314	19640	39954	20335	19662	39997
	ليبيا	788657	726844	1515501	813386	750983	1564369
1973	المرج	25048	24194	49242	28165	25365	53561
	ليبيا	1057919	994453	2052372	1191853	1057384	2249237
1984	المرج	35888	35187	71075	40632	37782	784414
	ليبيا	1651562	1579497	3231059	1950152	1687336	3642576
1995	المرج	46654	46517	93171	51922	49365	101287
	ليبيا	2231079	2158660	4389739	2501756	2297309	4799065
2006	المرج	56460	56508	112968	60640	56656	119296
	ليبيا	2687513	2610639	5298152	2934452	2723240	5657692

المصدر: التعـدادات العامـة للسـكان للسـنوات (1954 – 1964 – 1973 – 1984 – 1995 – 2006).

أما في منطقة المرج فقد تطور عدد السكان الليبيين مـن 36218 نسـمة عـام 1954 ليصل 112968 نسمة عام 2006 وهو من إجمالي السكان في منطقة الدراسة والـذي بلـغ 119296 نسمة في 2006ف وبلغ معدل النمو في فترة (1954 – 1964ف) للسكان الليبيين 0.9 وهى نفس معدل إجمالي السكان أما في الفترة الأخيرة (1995 – 2006 ف) فقد بلـغ معدل النمو للسكان الليبيين 1.8 أما إجمالي السكان فبلغ حوالي 1.9 وهو كما فـي الجـدول (14):

جدول (14) معدلات النمو في ليبيا ومنطقة الدراسة في فترة (1954 – 2006ف).

المنطقة / الفترة		64 – 54	75 – 64	84 – 73	95 – 84	95–2006 ف
المرج	الليبيون	0.9	2.3	3.3	2.4	1.8
	اجمالى	0.9	3.2	3.4	2.3	1.9
ليبيا	الليبيون	3.7	3.3	4.1	2.8	1.7
	اجمالى	3.6	4.0	4.3	2.5	1.4

المصدر : المعدل من حساب الباحث اعتماداً على أرقام التعدادات العامة للسكان للسنوات: 1954، 1964، 1973، 1984، 1995، 2006ف.

تطور حجم ونمو السكان حسب فروع منطقة الدراسة:

إن حجم السكان تطور في جميع فروع منطقة الدراسة ابتداء من عام 1954 حتى عام 2006ف ففي عام 1954 كان عدد السكان الليبيين في مدينة المرج 31341 نسمة وفي جردس 5287 نسمة وتاكنس 2784 نسمة وكان في البياضة حوالي 3480 نسمة وفى بطة كان 2707 نسمة وفى طلميثة 3643 نسمة .

إما في تعدد 2006 ف فأصبح في مدينة المرج 74554 نسمة أما في جردس فأصبح 8832 نسمة وتاكنس 7435 نسمة و أصبح في البياضة 7686 نسمة في بطة 6789 نسمة وأصبح في طلميثة 7672 نسمة سنة 2006 وهذا ما يبينه الجدول (15).

جدول (15) تطور حجم السكان حسب فروع منطقة الدراسة

من سنة 1973 – 2006 ف .

الفترة / المنطقة	1973			1984			1995			2006		
منطقة	الجنس	ليبيون	إجمالي	ليبيون	إجمالي		ليبيون	إجمالي		ليبيون	إجمالي	
المرج	ذكور	15830	18636	23937	28153		30178	34512		37332	40674	
	إناث	15511	16607	23517	25957		30123	32610		37222	38797	
	إجمالى	31341	35243	47454	54110		60301	67122		74554	79471	
جردس	ذكور	2705	2763	3025	3196		3910	3997		4409	4471	
	إناث	2582	2606	2862	2848		3894	3960		4423	4475	
	إجمالى	5287	5369	5887	6044		7804	7957		8832	8946	
تاكنس	ذكور	1422	1447	2287	2411		3153	3285		3678	3865	
	إناث	1362	1373	2239	2255		3145	3200		3757	3800	
	إجمالى	2784	2820	4526	4666		6298	6485		7435	7665	
البياضة	ذكور	1804	1837	2220	2268		3293	3524		3804	3943	
	إناث	1676	1698	2200	2223		3309	3400		3882	3925	
	إجمالى	3480	3535	4420	4491		6602	6924		7686	7868	
بطة	ذكور	1413	1450	1911	1945		2914	3190		3347	3600	
	إناث	1294	1311	1838	1876		2880	2958		3442	3506	
	إجمالى	2707	2761	3749	3821		5794	6148		6789	7106	
طلميثة	ذكور	1874	2032	2508	2659		3206	3414		3890	4087	
	إناث	1769	1802	2531	2584		3166	3237		3782	3853	
	إجمالى	3643	3834	5039	5243		6372	6651		7672	7940	
المجموع	ذكور	25048	28165	35888	40632		46654	51922		56460	60640	
	إناث	24194	25397	35187	37743		46517	49365		56508	58356	
	إجمالى	49242	53562	71075	78375		93171	101287		112968	118996	

المصدر التعدادات العامة للسكان للسنوات المذكورة 1973، 1984، 1995، 2006ف.

وعلى ضوء أرقام الجداول (15) نستخلص معدلات النمو في فروع وهى كما في الجدول (16) :

جدول (16) معدلات النمو حسب فروع منطقة الدراسة

في الفترة (1973– 2006ف).

الفترة / المنطقة	1973 1984		1984 1995		1995 2006	
المنطقة	ليبيون	إجمالي	ليبيون	إجمالي	ليبيون	إجمالي
المرج	3.7	2.8	2.1	1.9	1.9	1.5
جردس	0.9	1.0	2.5	2.4	1.1	1.0
تاكنس	4.4	4.5	3.0	2.9	1.5	1.5
البياضة	2.1	2.1	3.6	3.9	1.3	1.1
بطة	3.3	2.9	3.9	4.3	1.4	1.3
طلميثة	2.9	2.8	2.1	2.1	1.6	1.6
المجموع	3.3	3.4	2.4	2.3	1.7	1.4

المصدر حساب الباحث اعتماد على التعدادات العامة للسكان للسنوات 1973، 1984، 1995، 2006ف.

ومن معدلات النمو في الفروع كما في الجدول السابق يتضح أن معدل النمو في فترة 1995 – 2006ف منخفضة مقارنة بالفترات السابقة خاصة في إجمالي السكان والذي يشمل أيضا السكان غير الليبيين وهذا يتضح في بعض المناطق مثل البياضة وبطة وربما يرجع السبب إلى هجرة الأيدي العاملة وخاصة غير الليبية من الفروع إلي مركز الإقليم أو إلى المناطق والمدن المجاورة للبحث عن فرص عمل هناك ، إن نمو السكان يسهم بشكل إيجابي في توفير القوى العاملة المستقبلية في منطقة الدراسة إلا أن النمو المنخفض للسكان في السنوات الأخيرة قد يؤثر سالباً في سد حاجة سوق العمل القوى العاملة الوطنية ، وقد يلبى حاجة المشاريع العمرانية القائمة من العمالة ، هذا ما قد يؤدى إلى الاستعانة بالقوى العاملة الأجنبية و خاصة الآسيوية التي تمتاز برخصها وهذا يلاحظ فعلاً في منطقة الدراسة في هذه الفترة .

تركيب السكان:

يقصد بتركيب السكان دراسة الخصائص المختلفة للمجموعات السكانية التي يتألف منها سكان المجتمع في زمن معين أو خلال فترات زمنية متعاقبة [25]

وتعتبر دراسة السكان وفقاً للأعمار والنوع ذات أهمية بالغة في الدراسات السكانية وتعتبر المصدر الأساسي للمخططين في كافة المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية[26].

كما أن تركيب السكان هي عبارة عن خصائصهم المختلفة التي تتسم بها مجتمع ما وأكثر الخصائص شيوعاً في عمليات التحليل الديموغرافي هي تقسيم السكان إلى مجموعات حسب العمر والنوع حيث تعتبر من المكونات الأساسية للسكان حيث تتأثر بمعدلات المواليد والوفيات والهجرة.

عليه فإن التركيب السكاني باختلاف أقسامه يفيدنا في معرفة القوى العاملة في المجتمع موضوع الدراسة وما يحتاجه مستقبلاً من موارد بشرية على مستوى القطاعات الاقتصادية كما تعتبر معياراً عددياً للوقوف على مدى التباين المكاني بين المناطق والأقاليم فضلاً على معرفة الوضع السكاني العام وخصائصه خاصة في دراسة معدلات النشاط الاقتصادي وحجم القوة العاملة ومستويات التعليم والحالة الاجتماعية وبالتالي الوصول إلى إمكانية التخطيط ووضع التقديرات والاحتياجات السكانية المستقبلية على ضوء هذه المعلومات.

إن المجموعات العمرية والنوعية التي تتكون منها أي كتلة سكانية هي بمثابة حجر البناء التي تدخل في إنشاء المجتمع ولهذا فإن للتركيب العمري والنوعي أهمية في كلتا الناحيتين البيولوجية والاجتماعية ، فالنسب النسبية للذكور والإناث ونسب مختلف المجموعات العمرية في بلد ما في زمن معلوم هي نتيجة السنوات المائة السابقة من المواليد والوفيات والهجرة من البلد وإليه[27].

أولاً : التركيب العمري:

يقصد بالتركيب العمري هو تقسيم السكان إلى فئات عمرية حسب الأعمار "ويمثل البيان الخاص بتركيب السكان العمري وتوزيعهم على فئات السن المختلفة واحد من أهم البيانات في الدراسات السكانية و ذلك لأنه يرتبط بالنشاط الاقتصادي وحركة السكان،

وصورة المجتمع من ناحية العمالة أو القوه والقدرة على تقديم عدد من السكان لتأدية الخدمات" [28]. ويمكن توزيع السكان إلى فئات حسب الأعمار ومنها توزيعهم إلى ثلاثة فئات رئيسة هي :

الفئة الأولى: صغار السن أقل من 15 سنة.

الفئة الثانية: متوسطو السن (15 – 64) سنة.

الفئة الثالثة: كبار السن 65 سنة فما فوق.

أولاً .. فئة صغار السن أقل من 15 سنة

ويطلق عليها الفئة المستهلكة ويقصد بهم فئات العمر التي تمتد بين الميلاد وأقل من 15 عاماً، وتمتاز بأنها فئة غير منتجة غالباً (4).

ويوضح لنا الجدول (17) نسبة صغار السن في منطقة المرج من سنة 1954–2006 ف

السنة	في ليبيا	منطقة المرج
1954	40.8	41.4
1964	44.5	42.4
1973	49.0	48.7
1984	41.4	51.8
1995	39.0	40.2
2006	32.4	33.2

المصدر: 1. التعدادات العامة للسكان للسنوات (1954– 1964– 1973– 1984– 1995– 2006ف) .

2. النسب من حساب الباحث

من الجدول (17) نلاحظ أن الارتفاع في نسبة هذه الفئة من أول تعداد إلى أن انخفض بصورة مفاجئة حسب تعداد 2006 ف وهذا الوضع ينطبق على البلاد وعلى مستوى منطقة الدراسة ويمكن إرجاع هذا الوضع الارتفاع عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات ففي سنة 1954ف، يمكن أن يكون عملية الحصر وتسجيل الأبناء غير دقيق كذلك في السنوات التالية تغير الوضع الاقتصادي نتيجة لاكتشاف النفط في البلاد مم دعا إلى وضع خطط تنموية شاملة الأهداف ترتب عليها تنوع في مصادر الدخل الأمر الذي أدى ارتفاع مستوى المعيشة

والاهتمام بالخدمات العامة كالصحة مما قلل من الوفيات الرضع وزيادة في عدد المواليد كذلك عامل الهجرة العائدة أما انخفاض النسبة في آخر تعداد 2006 فقد يكون نتيجة لتأخر سن الزواج والإقبال على التعليم مما أدى إلى انخفاض في عدد المواليد .

ثانياً .. فئة متوسطي السن (15 – 64 سنة)

وهي تعرف بسن قوة العمل أو قوة العمالة وهي تضم فئات العمر المنتجة والعاملة في المجتمع ، وهي التي يعتمد عليها كل من الفئتين الأولى والثالثة من فئات السن الأساسية .

وهذه الفئة هي الأكثر قدرة على الحركة والهجرة، ونسبة متوسطي السن أكبر بكثير من الفئتين الأخريين، وتزداد بصورة أكبر في المجتمعات التي تستقبل المهاجرين ذوي الأعمار المتوسطة .

والجدول الآتي يوضح لنا النسبة العامة لهذه الفئة

جدول (17) نسبة فئة متوسطي السن في ليبيا ومنطقة الدراسة

في الفترة 1954 – 2006ف

المنطقة / التعداد	ليبيا	المرج
1954	48.0	53.0
1964	50.5	51.4
1973	47	46.8
1984	55.8	44.3
1995	58.6	56.2
2006	63.3	63.3

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التعدادات العامة للسكان للسنوات (1954- 1964- 1984- 1995- 2006ف) .

في ليبيا بلغت نسبة هذه الفئة في تعداد 1954 نحو 48% من جملة السكان و ارتفعت سنة 1995 إلى 58.6% وفي تعداد 2006 استمرت في الارتفاع إلى 63.3 كذلك الوضع على منطقة الدراسة فقد بلغت في تعداد 1954 حوالي 53% ثم انخفضت في التعدادات الثلاثة التالية من 51.4% و 46.8% 44.3 % على التوالي بعد ما ارتفعت في

تعداد 1995 إلى حوالي 56.2% وزاد الارتفاع في تعداد 2006 إلى حـــوالي 63.3% وقــد يكون سبب الانخفاض في نسبة هذه الفئة في التعدادات الثاني والثالث والرابـــع فـــي الـــبلاد ومنطقة الدراسة إلى ارتفاع نسبة فئة صغار السن بسبب ارتفاع عدد المواليد.

أما الارتفاع في هذه النسبة في آخر تعدادين فيمكن تفسيره بسبب انخفاض معدل المواليـــد بسبب تأخر سن الزواج وظروف التعليم الذي أدت بالتالي إلى انخفاض نسبة صغار السن .

ثالثاً .. فئة كبار السن (65 سنة فما فوق)

وهي لا تعتبر فئة منتجة، وتضم أعداداً كبيرة خاصة من الإناث وهي الأخرى تعد انعكاساً لظروف الخصوبة والوفيات لأن حجمها يقل كلما زاد حجم صغار السن.

والجدول التالي يبين لنا **الآتي** :

جدول (19) نسبة فئة كبار السن في البلاد ومنطقة الدراسة 1954 – 2006ف

التعداد	ليبيا	المرج
1954	11.2	6.1
1964	5.0	5.7
1973	4.0	4.4
1984	2.8	3.0
1995	3.6	3.3
2006	3.0	3.5

المصدر:

إعـــداد الباحث على التعدادات العامة للسكان للسنوات (1954– 1964– 1984– 1995– 2006ف).

ومن الملاحظ من الجدول السابق أن نسبة فئة كبار السن تتجه نحو الانخفاض بدءاً من سنة 1954 إلى سنة 2006 ف وهذا الوضع في كل من ليبيا و في منطقة الدراسة وهذا يعني أن عامل الوفيات يؤثر بشكل مباشر في هذه الفئة والجدول التفصيلي (20) يوضح التركيب العمري في منطقة الدراسة 2006ف .

جـــدول (20) يوضح التركيب العمري فـــي منطقة المرج لعام 2006ف .

النسبة النوعية	النسبة لإجمالي السكان			النسبة من إجمالي الفئات العمرية العريضة			نسبة الفئات العمرية العريضة لإجمالي السكان		
الفئة العمرية	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
4 -0	11.2	10.7	11.1	33.4	33.1	33.2	33.9	32.6	33.2
9 - 5	10.9	10.5	10.6	32.0	32.2	32.1			
14 - 10	11.8	11.3	11.6	34.6	34.7	34.7			
19 - 15	11.4	11.4	11.3	18.1	17.7	18.0	62.9	63.7	63.3
24 - 20	11.1	11.0	11.1	17.7	17.4	17.4			
29 -25	10.6	10.4	10.5	16.8	16.3	16.5			
34 - 30	9.3	9.2	9.3	14.8	14.6	14.6			
39 - 35	6.6	7.0	6.8	10.6	11.1	10.8			
44 - 40	4.6	4.9	4.7	7.4	7.7	7.6			
49 - 45	3.1	3.2	3.1	4.8	4.8	4.8			
54 - 50	1.8	2.4	2.1	3.0	3.8	3.5			
59 - 55	2.5	2.6	2.5	3.8	4.0	4.0			
64 - 60	1.8	1.6	1.8	3.0	2.6	2.8			
69 - 65	1.3	1.5	1.4	38.1	38.1	38.1	3.2	3.7	3.5
74 - 70	0.8	0.9	0.7	22.6	22.7	22.7			
75 فما فوق	1.2	1.4	1.4	39.3	39.2	39.2			

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على التعداد السكاني العام لشعبية المرج 2006ف

كما ذكرنا سابقاً إن الفئة العمرية العريضة (15 – 64 سنة) تشمل أكثر عدداً من السكان والتي تمثل القوى المنتجة وخاصة في الفئات الصغر (15 – 39 سنة) كما نلاحظ توافق تقريبي بين معدلات الذكور و الإناث والتي لا تختلف كثيراُ فيما بينها الأمر الذي قد يشكل عدة أمور منها تكدس غالبة الإناث في أعمال و قطاعات ذات طابع خدمي مريح و بالتالي قد يقع عجزاً في بعض القطاعات خاصة الإنتاجية والتي تحتاج إلى هايدى عاملة كثيرة هذا إذا افترضنا دخول الإناث لسوق العمل بالكامل ، وإذا حدث العكس فإن الأمر يزداد سوءاً

و يسبب عجزاً واضحاً في القوى العاملة الوطنية في القطاعات الاقتصادية في منطقة الدراسة انظر الملحق (1) .

نسبة التركيب العمري على مستوى فروع منطقة الدراسة:

سيتم تناول هذا الموضوع في المناطق على مستوى الفئات العمرية العريضة وهو على النحو التالي:

جدول (21) التركيب العمري للفئات العمرية العريضة في فروع منطقة الدراسة لعام 2006ف

الفئات العمرية / المنطقة		المرج	جردس	تاكنس	البياضه	بطه	طلميثة	المجموع
0- 14	ذكور	33.2	34.6	35.0	37.3	36.4	32.7	33.8
	إناث	32.3	33.8	33.3	36.3	33.3	29.4	32.6
	إجمالي	32.7	34.3	34.1	36.8	34.9	31.1	33.2
15- 64	ذكور	63.7	61.8	61.5	59.9	60.4	63.8	63.0
	إناث	64.3	62.0	62.4	60.3	62.6	66.0	63.7
	إجمالي	64.0	61.8	62.0	60.1	61.5	64.9	63.3
65 +	ذكور	3.1	3.6	3.5	2.8	3.2	3.5	3.2
	إناث	3.4	4.2	4.3	3.4	4.1	4.6	3.7
	إجمالي	3.3	3.9	3.9	3.1	3.6	4.0	3.5

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على التعداد السكاني العام لشعبية المرج 2006ف

يتضح من الجدول (21) مدى التوافق في نسب الفئات العمرية الرئيسية في جميع فروع منطقة الدراسة وعلى جميع المستويات (الذكور – والإناث – والإجمالي) حيث نلاحظ أن نسبة صغار السن تتراوح بين (31.1 – 36.8) أما فئة متوسطي السن فهي تتراوح بين (60.1 – 64.9) في حين أن فئة كبار السن تتراوح بين (3.1- 4.0) انظر الملحق (2).

ثانياً : التركيب النوعي

المقصود بالتركيب النوعي توزيع السكان إلى نوعين ذكور وإناث، فكل كتلة سكانية تنقسم طبيعياً إلى ذكور وإناث وتكون أعدادهم في العادة متقاربة إلا أن اختلاف عدد الذكور عن

عدد الإناث في مجموع السكان أو في كل فئة من فئات الأعمار من الأمور التي يهـتم بهـا الباحثون في جغرافية السكان اهتماماً كبيراً، لأن هذا الاختلاف يؤثر تأثيراً بالغاً في أوضـاع السكان واتجاه تطورهم ، فلكل واحد من النوعين احتياجاته ووظائف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية[29].

و بالرغم من أن أعداد الذكور والإناث ليست متباينة تبايناً واسعاً في المجتمعات المختلفة فإن دراسة التركيب النوعي هامة في مجال دراسة السكان وذلك لما لهذا التركيب من نتائج علـى دراسة العمالة والهجرة[30].

و من أبسط مقياس التركيب النوعي هو أن تنسب ما يقابل كل مائة من أحد النوعين إلى النوع الآخر، وإن كانت العادة جرت على أن يكون المعدل النوعي أو النسب النوعية أن تنسب عدد الذكور إلى كل مائة من الإناث [31] .

وعند دراسة التركيب النوعي سنحاول إلقاء الضوء على هذا الموضوع في البلاد خلال فترة الدراسة وهو مبين بالجدول (**22**) :

جدول (22) نسبة النوع للسكان الليبيين في البلاد خلال الفترة 1954 – 2006ف.

التعـــداد	نسـبة النـوع
1954	107.8
1964	108.5
1973	106.4
1984	104.6
1995	103.2
2006	102.9

المصدر : التعداد العام للسكان للسنوات (1954– 1964– 1973– 1984– 1995– 2006ف) .

ويتضح أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث في المجموع الكلي للسكان في جميع السنوات بالرغم من الانخفاض في النسبة من 107.8 عام 1954ف لتصل إلى 102.2 عام 2006ف .

التركيب النوعي في منطقة الدراسة :

إن نسبة النوع في منطقة الدراسة لاتختلف كثيراً عن دراستها على مستوى البلاد من ناحية انخفاض النسبة تدريجياً طول فترة الدراسة والجدول (23) يوضح ذلك.

جدول (23) النسبة النوعية للسكان الليبيين وغير الليبيون فـــي منطقة الدراسة خلال الفترة 1954 – 2006ف .

التعداد	السكان الليبيون
1954	107.5
1964	103.4
1973	104.0
1984	103.5
1995	100.3
2006	99.9

المصدر: التعدادات العامة للسكان للسنوات (1954– 1964– 1973– 1984– 1995– 2006ف).

من الجدول نلاحظ أن نسبة النوع كانت مرتفعة عام 1954ف بنسبة 107.5 من الذكور لكل 100 من الإناث وانخفضت عام 1964 ثم ارتفعت نسبياً في التعـــداد الثالـــث ثـــم واصـــلت الانخفاض حتى وصلت إلى 99.9 من الذكور لكل 100 من الإناث وهذا مختلف عن النســـبة النوعية في البلاد وقد يكون هذا الأمر ناتج عن عدم الدقة في البيانات أو يمكن إرجاعه إلـــى زيادة عدد الإناث عن عدد الذكور في مراحل عمرية معينة .

أما بالنسبة للنسبة النوعية للسكان غير الليبيين فنلاحظ ارتفاع النسبة من فترة لأخرى وذلـــك لأن عامل الهجرة يؤثر في النسبة النوعية تأثيراً مباشراً حيث أن اغلب المهاجرين هـــم مـــن الذكور الباحثين عن عمل وهذا ما جعل نسبة الذكور تساوي الضعفين والنصف تقريبـــاً مـــن نسبة الإناث من إجمالي السكان غير الليبيين في المنطقة .

النسبة النوعية حسب فئات السن:

سنحاول دراسة نسب النوع حسب الفئات العمرية في منطقة الدراســـة وهـــو موضـــح بالجدول الآتي :

جدول (24) النسبة النوعية للسكان الليبيين في منطقة المرج عام 2006ف.

النسبة النوعية / الفئة العمرية	النسبة النوعية للفئات الفرعية	النسبة النوعية للفئات العمرية العريضة
4 -0	104.4	103.7
9 - 5	103.0	
14 - 10	103.6	
19 - 15	100.3	98.7
24 - 20	100.7	
34 - 30	102.5	
39 - 35	100.5	
44 - 40	94.4	
49 - 45	93.1	
54 - 50	98.2	
59 - 55	76.0	
64 - 60	97.5	
69 - 65	86.7	86.8
74 - 70	86.7	
75	86.9	

المصدر : التعداد السكان العام لشعبية المرج عام 2006ف .

ويمكن أن نلاحظ النسبة النوعية تكون مرتفعة في الفئات العمرية الصغرى (فئات صغار السن) حيث بلغت 103.7 وذلك ربما لارتفاع المواليد الذكور وهذا بالتالي يؤدى إلى ارتفاع عدد الأطفال الذكور عن عدد الأطفال الإناث.

هذا وتبدأ النسبة بالانخفاض مع تقدم العمر حيث نلاحظ ذلك في فئة (متوسطي السن) حيث بلغت 98.7 أما في فئة (كبار السن) فإن النسبة منخفضة جداً وبلغت حوالي 86.6 ويعزى ذلك الانخفاض إلى أسباب بيولوجية واجتماعية ، كذلك أن عدد المترملات أكثر من ذكور في نفس العمر ، كذلك ارتفاع نسبة وفيات الذكور من الإناث في فئات عمرية معينة وهذه ظاهرة ديموغرافية تعرفها كل المجتمعات ويبدو أنها مرتبطة بعوامل بيولوجية تقلل من مقاومة الذكور في الأعمار المبكرة لأمراض الطفولة بالمقارنة مع الإناث ولذا فان الزيادة العددية المبدئية في الذكور تهبط باطراد إلى أن يزيد عدد الإناث على عدد الذكور في الأعمار المتقدمة [32] انظر الملحق (1).

النسبة النوعية حسب فروع منطقة الدراسة :

إن نسبة النوع في الفروع لا تختلف كثيراً عنها في منطقة الدراسة لكل أو في البلاد حيث أنها كانت مرتفعة وأخذت بالانخفاض تدريجياً في جميع الفروع وهو مبين بالجدول.

جدول (25) النسبة النوعية للسكان الليبيين في فروع منطقة الدراسة في الفترة (1973 – 2006ف) .

السنة / المنطقة	1973	1984	1995	2006ف
المرج	102.0	101.7	100.1	100.2
جردس	104.7	105.6	100.4	99.6
تاكنس	104.4	102.1	100.2	97.8
البياضه	107.6	100.9	99.5	97.9
بطه	109.1	103.9	101.1	97.2
طلميثة	105.9	99.0	101.2	102.8

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التعدادات العامة للسكان للسنوات (1973– 1984– 1995– 2006ف) .

تبين لنا أن النسبة النوعية في الفروع كانت مرتفعة في عام 1973ف في جميع الفروع وأخذت بالانخفاض التدريجي حتى عام 2006ف . ونلاحظ أن الانخفاض كان ضئيلاً في منطقة طلميثة حيث كان عام 1973ف 105.9 لينخفض إلى 102.8 عام 2006ف .

أما في باقي المناطق فالنسبة انخفضت إلى ما دون المائة انظر الملحق (1 ، 2).

شكل (6) الهرم السكاني لمنطقة 2006 ف.

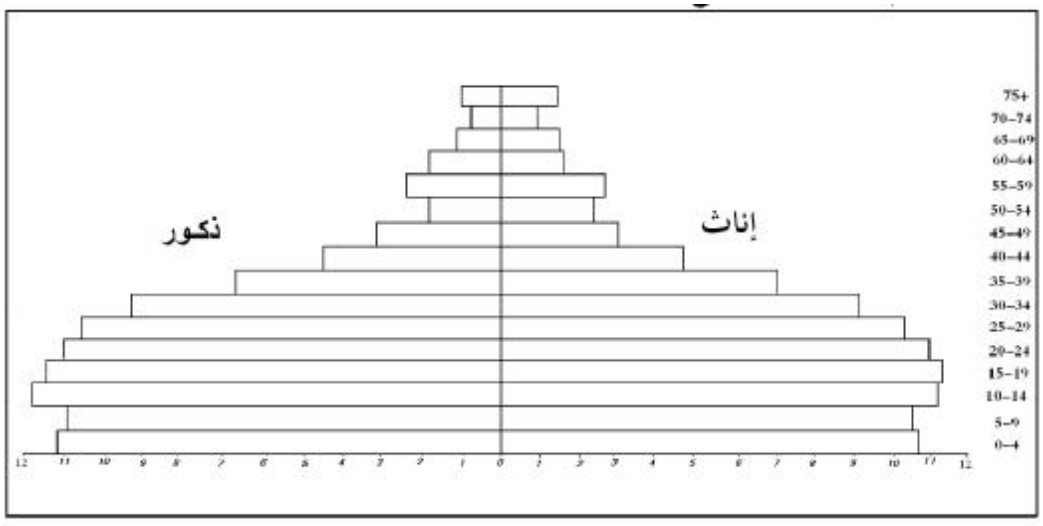

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (20)

هــوامش الفصل الأول

1- فتحي محمد أبوعيانة : جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعــة والنشــر بيــروت، ط3، 1986- ص 433.

2- محمد مختــار العمــاري : التغيــرات الســكانية فــي بلديــة بنغــازي فــي الفتــرة 1954- 1984، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب قسم الجغرافيا جامعة الإسكندرية، 1997م ص 365.

3- منصــور محمــد الكيخيــا، جغرافيــا الســكان أســس ووســائلها، منشــورات جامعــة قاريونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى ، 2003 صـــ 215 .

4- فتحي محمد أبوعيانة: المرجع السابق، صـــ 137.

5- محمد مختار العماري: المرجع السابق، ص 88.

6- ت- ليــت ســميت: أساســيات علــم الســكان، ترجمــة: محمــد الســيد غــلاب ، فــؤاد اسكندر، دار الفكر العربي، بدون تاريخ، ص 423.

7- محمــد الســيد غــلاب ، صــبحي عبــد الحكــيم: الســكان ديموغرافيــاً وجغرافيــاً، مكتبــة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974 ، ص 60 .

8- مصــطفى الشــلقاني : طــرق التحليــل الــديموغرافي، مطبوعــات جامعــة الكويــت، بدون تاريخ، ص 287 .

9- فــايز محمــد العيســوي : أســس جغرافيــة الســكان، دار المعرفــة الجامعيــة، الإسكندرية، 2001، ص 184 .

10- أحمد على إســماعيل : أســس علــم الســكان وتطبيقاتــه الجغرافيــة، دار الثقافــة والنشــر والتوزيع، القاهرة، ط7 ، 1989، ص 129 .

11- منصور محمد الكيخيا: المرجع السابق، صـــ 384 .

12- محمد مختار العماري، المرجع السابق، ص88 .

13- عثمان الناجي عثمــان: النمــو الســكان وأثــره علــي النشــاط الاقتصــادي فــي شــعبية المــرج مــن عــام 1954 – 1995ف ، رســالة ماجســتير غيــر منشــورة: كليــه الآداب والتربية، جامعة قار يونس، بنغازي، قسم الجغرافيا، 2003 ص54.

14- أحمد علي إسماعيل : المرجع السابق ص 63 .

15- محمد عبد الرحمن الشرنوبي: جغرافية السكان، مكتبة الأنجلو المصرية، 1986 – صـــ129.

16- أحمد علي إسماعيل: المرجع السابق، صـــ87 .

17- ناريمان درويش: دراسات في جغرافيا السكان، مركز الإسكندرية للكتاب، صـــ43.

18- فتحي محمد أبوعيانة فتحي محمد أبوعيانة: جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ . صـــ283

19- ناريمان درويش: نفس المرجع السابق، صـــ43.

20- عثمان الناجي عثمان: المرجع السابق، صـــ 74 .

21- محمد مختار العماري : المرجع السابق، صـــ15 .

22- عثمان الناجي عثمان : المرجع السابق، صـــ84 .

23- محمد مختار العماري: المرجع السابق، صـــ 15 .

24- فتحي محمد أبو عيانه: المرجع السابق، صـــ 243.

25- أحمد علي إسماعيل: المرجع السابق ص124 .

26- نفس المرجع السابق : ص130.

27- واريـــن س. تومســـون، دافيـــد ت. لـــويس: مشـــكلات الســـكان، ترجمـــة: راشـــد البراوي، عبد المنعم الشافعي، دار الفكر العربي، بدون تاريخ، ص113.

28- أحمد علي إسماعيل: المرجع السابق، صـــ144.

29- منصور محمد الكيخيا: المرجع السابق، ص135.

30- فتحي محمد أبو عيانه: المرجع السابق، ص 414 .

31- أحمد علي إسماعيل: المرجع السابق، ص125-126.

32- فتحي محمد أبوعيانه: المرجع السابق، ص415.

الفصل الثاني

التنمية والقوى والعاملة

- **تمهيد**
- **خطط التنمية**
  - **أولاً.. التنمية قبل اكتشاف النفط**
  - **ثانيا.. خطة التنمية بعد اكتشاف النفط**
  - **ثالثاً.. خطط التنمية مابين 1986 – 2006 ف**
- **التركيب الاقتصادي**
- **التركيب التعليمي**

تمهيد:

كانت ليبيا في فترة الخمسينات (قبل اكتشاف النفط) من أفقر بلدان العالم وذلك لضعف المقومات الأساسية لعملية التنمية، وكان أغلب السكان يمتهنون حرفتي الرعي والزراعة حيث كانت الزراعة في أغلبها موسمية. وكان حوالي 80% من السكان يعيشون فى الريف والبادية.

وبعد هذه الفترة ومع اكتشاف النفط تغيرت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بشكل كبير حيث احدث اكتشاف النفط تغيرات ضخمة في حياة السكان"وخلقت تلك التغيرات وظائف تطلبت أشخاصاً مؤهلين لأدائها فأصبح هناك حوالي 404.000 مواطن ليبيي في سوق العمل عام1973ف، ووصل هذا العددالى532.800 شخص في عام 1980ف بمعدل زيادة 3.2% في السنة، في الوقت نفسه ارتفع عدد الأيدي العاملة الأجنبية من 223.000 في سنة 1975ف إلى حوالي 280.000 في سنة 1980ف بمعدل زيادة 4.7%في السنة، الأمر الذي اوجب تأهيل قوى عاملة وطنية حيث وجه الطلاب إلى التعليم المهني ،وخصصت الخطة الخمسية (1975–1980) 300.000 فني متخصص وأيدي عاملة مؤهلة للعمل في مشاريع تتعلق بالصناعة والصحة والتعليم والزراعة[1].

إن تنمية القوى العاملة تعد من أولويات برامج التنمية الشاملة كما أن الأيدي العاملة الماهرة والمدربة هي من متطلبات العمل والتطوير.

وتركزهذه الدراسة على الفئة العمرية العاملة ومدى تطورها ومؤشراتها وحركتها في كل الاتجاهات حيث أن أغلب الخطط التنموية ركزت على هذه الفئة من اجل إنجاح جميع مخططاتها التنموية التي من شأنها أن تسير بالبلاد نحو التقدم والازدهار غاية في تقديم أفضل الخدمات لقاطنيها.

إن من الأهمية إبراز دورا لفئة العاملة وتوزيعها ومدى مشاركتها في النشاط الاقتصادي ومعرفة المستوى التعليمي للعاملين للوقوف على دورها الفعلي في عمليات التنمية من أجل النهوض بالخطط والأهداف الموضوعة إلى واقع ملموس.

أولاً. التنمية قبل اكتشاف النفط:

كانت ليبيا في سنة 1952 ف. من أفقر بلدان العالم وأكثرها تخلفاً حيث لم تشهد في هذه الفترة أية تنمية وطنية باستثناء بعض المشاريع الصغرى التي كانت تمول عن طريق المساعدات الفنية الخارجية .

لقد تميزت الفترة التي سبقت اكتشاف النفط في البلاد بالفقر والتخلف وشح الموارد المالية ، وكان أثر السيطرة الأجنبية سلبيا وواضحاً على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت ليبيا قبل اكتشاف النفط تعتبر من أفقر بلدان العالم نظراً لعدم توفر جميع المقومات الاقتصادية والبشرية اللازمة لخلق برامج التنمية وحيث أن غالبية الأراضي الليبية تعتبر أراضٍ صحراوية فقد كان حوالي 37 % من السكان يعتبرون بدواً رُحلاً أو شبه رُحل[2].

حيث يعيش أغلب الليبيين على حد الكفاف، طعامهم شحيح ورتيب ، منازلهم غالباً أكواخ بدائية، خيام أو كهوف مجردة من الأثاث تقريباً ، أغلب ملبوساتهم من الصناعات المنزلية والأحذية نوع من الترف لكثير منهم، ونحو 75% من دخل الأسرة ينفق على الطعام، وتحدث المجاعات على نطاق واسع خلال فترات فشل المحاصيل الزراعية[3].

واعتمد الاقتصاد الوطني في تلك الحقبة بشكل كبير على المساعدات والمنح الأجنبية وتدفق رأس المال الأجنبي من الخارج وعلى المستوى القطاعي كانت الزراعة تعاني من ضعف التربة وندرة المياه والظروف المناخية الصعبة، كما أن النشاط الصناعي كان محدوداً للغاية بسبب عدم توفر المواد الخام والنقص الحاد في الأيدي العاملة كما كانت البلاد بطبيعتها تعاني من ظاهرة صغر حجم السكان وهو الأمر الذي كان له الأثر الواضح على حجم المعروض من الأيدي العاملة المنتجة، وسبب نقصاً في قوة العمل المنتجة الماهرة وجعلها لاتستطيع مواكبة التدفقات المتزايدة من الاستثمارات المصاحبة لخطط التحول الإنمائية في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية [4]

و بلغ إجمالي دخل الدولة لفترة 1952/1951ف. 4.4 مليون جنيه إسترليني والمصروفات 5.9 مليون جنية إسترليني والعجزيغطى عن طريق المنح المالية، والعجز سمة سنوية إلا أنه كان متذبذباً في الحجم قبل و بعد الاحتلال البريطاني[5] .

وورث الاقتصاد الوطني من مراحله الأولي فقراً مدقعاً وتخلفاً شديداً حيث انخفضت معدلات التنمية وانتشر المرض والجهل وكانت البلاد في فترة (1951– 1962) من أفقر بلدان العالم ولم يتعد دخل الفرد 14 ديناراً سنوياً.

وكانت البلاد تعانى من نقص الأيدي العاملة المدربة في أغلب القطاعات الاقتصادية حيث كانت حرفتا الرعي والزراعة هما الحرفتان الرئيسيتان وكانت تدار بأساليب بدائية.

وأشارت تقارير هيئة الأمم المتحدة أن سنة 1953ف شهدت أول خطة للتنمية في ليبيا , حيث تم إنفاق مبلغ وقدره 18 مليون دينار لتطوير البنية التحتية في البلاد وتحسين قطاعات الخدمات الأساسية كالنقل والتعليم والصحة وإصلاح الأضرارالتي نجمت عن الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من أن برنامج هذا المشروع لم يخصص إلا في إطارها التخطيطي ولم تتجاوز أهدافها توفير هذه الخدمات .

وتتكون هذه الخطة من ثلاث مراحل كل مرحلة طولها ست سنوات وكان الهدف من المرحلة الأولى الاهتمام بالتدريب والتعليم وتنشيط الزراعة وإصلاح ما أفسدته الحرب العالمية الثانية التي دارت رحاها على أرض ليبيا ، وتعتمد هذه المرحلة كلياً على المساعدات الخارجية وخصص لها من 5 – 10 % من الناتج المحلي.

أما المرحلة الثانية من التحسين للخطة في قطاع الأمم المتحدة للتنمية في ليبيا فكان هدفها الرئيس تحقيق المزيد من التحسن في قطاع الزراعة وإنشاء بعض الصناعات الخفيفة وتشجيع الصناعات الحرفية وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات و خصصت لهذه المرحلة من 10 – 15 % من الناتج المحلي الإجمالي .

أما المرحلة الثالثة والأخيرة لخطة الأمم المتحدة للتنمية فقد خصص لها 15% من الناتج المحلي الإجمالي وكان من أهدافها خلق التوازنات في القطاع الخارجي ومواصلة تنمية قطاعي الزراعة والصناعة والبدء في تحقيق إنماءات في الميكنة واستعمالاتها[6] .

ثانياً: خطة التنمية بعد اكتشاف النفط :

1– خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس"1963–1968 ف:

شهدت الفترة 1959– 1969 ف تحولاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، في حياة الشعب الليبي بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية .

وتعد هذه الفترة بداية التحول الاقتصادي في الحياة الاقتصادية للبلاد لأن اكتشاف النفط وبداية مرحلة التصدير في هذه الفترة أحدث تغيرات على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد، كما أن اكتشاف النفط وتطور استغلاله كان له عميق الأثر على ليبيا اقتصادياً واجتماعياً، بيد أن الأثر الاقتصادي كان وقعه أكثر وضوحاً في السنتين الأوليين لعمليات الكشف والاستخراج النفطي ويعزى ذلك إلى أن الاقتصاد الليبي قبل النفط يعتمد بشكل أساسي إن لم يكن كلي على القطاع الزراعي وما يدره من عائدات على المجتمع[7].

إن نقص الأيدي العاملة يعتبر مشكلة رئيسة تحول دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالنظر إلى صغر حجم السكان ونقص الأيدي العاملة الفقيرة ومع أن البلاد مرت بخطط إنمائية كبري أصبحت مشكلة العمالة تقف أمام هذه الخطط حيث تم الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية.

إن أول خطه تنموية وضعتها البلاد أطلق عليها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1963– 1968م وكان الغرض منها توزيع ما يعادل 70% من عائدات النفط على المشاريع والبرامج التنموية حيث جاءت خطه التنمية الثانية قبل اكتمال خطه الأمم المتحدة لتنمية ليبيا ووضع بنود الخطة الثانية المصرف الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1960م ومدة هذه الخطة خمس سنوات وكان مجموع المخصصات والإنفاق العامل علي الخطة 25 مليون دينار ليبي أي بواقع 5 ملايين دينار ليبي لكل سنة[8]، وأعطت الخطة الأولوية لتنمية القطاع الزراعي، وتشجيع القطاع الصناعي والتوسع في قطاع التعليم والرفع من مستواه،إلا أن النمو في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بجب أن يكون متوازيًا بحيث إن جميع القطاعات تخدم بعضها البعض وتكمل إحداها الأخرى.

ومن بين أهداف الخطة **ما يلي:**

1– ضمان سرعة تحسين مستوى معيشة أفراد الشعب وعلى الأخص أصحاب الدخل المحدود الذين لم يتأثروا بالانتعاش التجاري.

2– الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتباره مصدر معظم السلع الاستهلاكية ومورداً للدخل والعمل لغالبية الشعب والعناية بالصناعة ورفع كفاءة الفلاح والعامل والإنتاجية.

3- استمرار القطاع العام في الاستثمار في الخدمات العامة كالتعليم و الصحة والمواصلات والإسكان والقطاعات الأخرى.

4- تنمية المناطق القروية بإنشاء كافة المشروعات الإنتاجية ومشروعات الخدمات العامة ليضمن لأهالي القرى عملاً مستقراً[9].

والجدول التالي يبين المخصصات المالية للقطاعات في خطة التنمية للسنوات الخمس 1963- 1968ف.

جدول (26) يبين مخصصات القطاعات التقديرية في خطة التنمية للسنوات الخمس 1963- 1968ف

م	القطاع	التكاليف التقديرية
1	الزراعة	29.275.000
2	الصناعة	6.900.000
3	الاقتصاد الوطني	2.870.000
4	المواصلات	27.460.000
5	الأشغال العامة	37.862.000
6	المعارف	22.365.000
7	الصحة العامة	12.500.000
8	العمل والشؤون الاجتماعية	8.490.000
9	الأنباء والإرشاد	2.550.000
10	الإدارة العامة	6.425.000
11	التخطيط والتنمية	12.400.000
المجموع		**169.097.000**

المصدر : المملكة الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس، مصلحة المطابع، طرابلس، ص13.

لقد تميز الاقتصاد الليبي في هذه السنوات بحدوث تطورات سريعة بوجود مستوى عالٍ من النشاط في قطاع الخدمات قابله معدل نمو بطيء في قطاعي الزراعة والصناعة وقد كانت جهود الحكومة في ميدان التنمية الاقتصادية مركزة بصورة رئيسة في الاستثمار في المنافع العامة والنقل والتعليم والصحة وقد انصب جانب كبير منها في ترميم المنشآت أثناء الحرب كما أعطت الحكومة أهمية للقطاع الزراعي[10]

كما جاء في هذه الخطة اعتماد إعادة بناء مدينة المرج بعد كارثة الزلزال سنة 1963ف.الذي دمر المدينة وكان هناك اهتمام بهذا المشروع من حيث متابعة سير العمل

وإعداد الأبحاث والدراسات لها وتخصيص مبالغ من ميزانية الخطة لها كما ساهمت خطط التنمية الاقتصادية في ليبيا ومنطقة الدراسة في تركيز مشاريع التنمية في مراكز البلديات والأقاليم دون النظر للمناطق الهامشية والنائية حيث أن هذه المراكز تضم أكثر من نصف سكان المنطقة على اعتبار أن مشاريع الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمرافق العامة و المشاريع الإنتاجية ترتبط بحجم السكان ، وكان توزيع المشروعات علي مراكز الإقليم وكانت مخصصات منطقة الدراسة كالآتي :

جدول (27) توزيع المشاريع ونسبة المخصصات لبعض القطاعات العامة في خطة 1963– 1968ف.

لمتصرفية المرج:

القطاع	عدد المشاريع	نسبة المخصصات
الأشغال العامة	11	%60.7
الصحة العامة	1	%28.1
الإسكان والأملاك	3	%8,65
الزراعة	6	%34.8
التعليم	8	%12.5
العمل والشؤون الاجتماعية	11	%21.9

المصدر: خالد محمد إدريس بن عمور، أثر التقسيمات الإدارية في عملية التنمية في منطقة الجبل الأخضرفي الفترة الممتدة 1951–1997 ف، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة قاريونس، كلية الآداب والتربية، 2000ف، ص338.

كذلك خصصت ميزانية في هذه الخطة من أجل إعادة بناء مدينة المرج بعد كارثة الزلزال إضافة لإكمال بناء مدينة البيضاء وقد قدرت هذه المخصصات كما في الجدول (28):

جدول (28) مخصصات بناء مدينة المرج وتكملة بناء مدينة البيضاء في خطة التنمية للسنوات الخمس 1963 – 1968ف.

	التكاليف التقديرية	1963–1964ف	1964– 1965ف	الرصيد المتبقي لاستكمال المشروع
إعادة بناء المرج وتكملة بناء البيضاء	6,250,000	2,5000,000	1,250,000	2,500,000

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1963– 1968ف

أما من حيث الاستخدام فقد ظل راكداً بصفة عامة في نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك ونشاط الصناعات التحويلية في الستينيات نتيجة اهمال التنمية الزراعية والصناعية فلم يزد عدد المشتغلين في النشاط الأول خلال الفترة 1964–1971ف إلا بنحو 9,7 ألف مشتغل فقط منها نحو 7,4 ألف مشتغل في السنتين 1970– 1971ف، ولم يزد عدد المشتغلين في النشاط الثاني إلا بنحو 8,1 آلاف مشتغلاً منها نحو 3 آلاف مشتغلاً في السنتين 1970–1971 ف.

وأحدثت صناعة النفط ازدهاراً في بعض الخدمات المرتبطة بها وأوجدت فرصا للعمل في بعض المصانع الصغيرة ونجم عنها ارتفاع في معدل الهجرة من المناطق الريفية بانتقال عمال الزراعة إلى مجالات العمل الصناعي حيث الأجور مرتفعة مما أدى إلى هبوط الإنتاج الزراعي وإهمال الزراعة بشكل ملحوظ .

أحدث اكتشاف النفط تغييراً جذرياً في حياة الفئة العاملة سلباً أو إيجابياً، ويتضح ذلك من هجرة أعداد كبيرة من العمال الزراعيين من الريف إلى المدن بحثاً عن مواطن عمل في المجالات التي أوجدها النفط كالتجارة والمقاولات وغيرها لغرض الإثراء السريع وصاحب ذلك انخفاض نسبة النمو في القطاع الزراعي الذي كان يشكل النصيب الأكبر من الدخل الوطني ويستوعب أكثر من 70 % من حجم القوى العاملة في البلاد[11].

2. الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973– 1975ف:

بعد عام 1969ف وماصاحبها من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخذت التنمية في البلاد تتجه نحو القطاعات الإنتاجية كقطاع الزراعة والصناعة من أجل تنويع الاقتصاد الوطني بحيث تتعدد مصادر الدخل للتخلص من سيطرة قطاع النفط على اقتصاد البلاد، حيث وضعت الدولة الخطط التنموية وكانت في مقدمتها الخطة الثلاثية للتنمية (1973–1975ف) إذ

تبنت هذه الخطة عملية النهوض بالبلاد وإحداث تنمية اقتصادية زراعية إضافة إلى الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في جميع المناطق .

وعلى الرغم من أن برامج التنمية كانت مركزة في السابق على المناطق الحضرية إلا أنه بعد عام 1969ف فقد تم الاهتمام بإصلاح الأرياف والواحات المتناثرة في وسط البلاد وجنوبها، وكان التركيز بصفة خاصة على برامج الإصلاح الزراعي، وذلك بهدف استغلال الموارد الطبيعية المتاحة وإيقاف الهجرة وتحسين ظروف السكان في المناطق النائية وقد خصص في بداية السبعينيات أكثر من 700 مليون دينار ليبي[12].

حيث نجد أن خطه 1973-1975م، كانت تهدف إلى التقليل من التفاوت المكاني عن طريق تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والصحة والخدمات الأساسية للرفع من مستوى معيشة السكان في جميع الأقاليم وتوطين السكان النازحين من القرى الصغيرة والبدو الرحل في مناطق ملائمة للتجمع السكاني ولذلك تم التركيز على المحافظات الأقل تطوراً حيث زادت الدولة من الإنفاق الإجمالي لتلك المحافظات ويمكن القول إن هذه الخطة اعتمدت سياسة المركزية في توطين المشاريع الصناعية.

ومن أهداف تنمية القوى العاملة في هذه الخطة ما يلي:

1. تحقيق أقصى استفادة ممكنة من القوى البشرية عن طريق:
   أ. زيادة إسهام قطاعات المجتمع بالعمل خاصة الإناث والسكان الرحل.
   ب. إعادة توزيع السكان بمراعاة موارد البلاد .
   جـ. التقليل من البطالة المقنعة .
   د. خلق فرص عمل في المناطق المختلفة اقتصادياً .
   هـ. تشجيع الشباب على الاتجاه نحو المهن المطلوبة في سوق العمل .
   و. إيجاد حوافز مادية ومعنوية لتحسين المهارات الوطنية .
2. العمل على تحسين الكفاية الإنتاجية باستخدام التقنية الحديثة في الإنتاج وتحسين نظم العمل في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية.
3. العمل على تدريب أكبر عدد من الشباب في أقصر وقت ممكن.
4. توزيع المؤهلين الجدد في القوى العاملة على الأعمال التي تتناسب مع مؤهلاتهم وميولهم.

5. الاستمرار في سياسة تحسين أجهزة تخطيط القوى العاملة وإداراتها وبالأخص مكاتب الاستخدام[13].

وقد أولت خطة التنمية الثلاثية اهتماماً بالغاً بالقطاعات الإنتاجية للقناعة الشديدة بضرورة إيجاد بديل سريع وفعال للنفط ولتكوين مصادر جديدة للدخل القومي وذلك لاعتبار النفط مصدر غير دائم ، وبالتالي لابد من استغلاله في تنمية القطاعات الأخرى بالإضافة إلى توفر موارد طبيعية وبشرية في البلاد يمكن تطويرها واستغلالها كمصدر جديد للدخل.

ومن الأهداف الأساسية في مخطط التنمية الاقتصادية في البلاد من خلال البرنامج الاستثماري المنفذ من خلال الفترة (1970– 1988ف) إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لصالح القطاعات الاقتصادية غير النفطية، من أجل إيجاد مصادر جديدة ومتجددة للدخل والتخلص من سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد الوطني ، باعتباره مصدراً غير متجدد وقابلاً للنفاذ وتنفيذا لهذه السياسة الإنمائية فقد تم إنفاق مبالغ مالية كبيرة على قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وبالطبع فقد أصاب هذا الإنفاق الاستثماري الكبير زيادة الطلب على استخدام العنصر البشري سواء المواطنين أو من غيرهم.

ويلاحظ الرغبة الواضحة للنهوض بمختلف القطاعات وخاصة القطاعات الإنتاجية،حيث تميزت هذه الخطة عن الخطط السابقة بضخامة المخصصات المالية والتي بلغت حوالي 2.6 مليار ديناراً ، بمتوسط سنوي بلغ 887 مليون ديناراً وهو يزيد كثيراً عن متوسط التنفيذ خلال السنوات السابقة والجدول (29) يبين حجم المخصصات المالية في هذه الخطة.

وتحتاج البلاد إلى ما يزيد عن 500,000عاملاً لتحقيق كافة أهداف الخطة هذا يعني مشاركة أكبر في سوق العمل من السكان خاصة من الإناث واتضح أن عام 1972 قد شهد نمواً سريعاً في مستوى العمالة حيث ارتفع عدد المشتغلين من 508 ألف عام 1971الي 557 ألف في عام 1972 بنسبة زيادة (9.6%) ومن أبرز أسباب تلك الزيادة في نمو العمالة وذلك للتوسع الكبير في مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة في مجال التشييد والتعليم والصحة[14] كما نلاحظ الزيادة في العمالة الوطنية بالنسبة لإجمالي السكان وربما ترجع لمشاركة الإناث في سوق العمل وهو ما يبينه الجدول (30)

جدول (29) المخصصات المالية للقطاعات في الخطة الثلاثية للتنمية (73- 1975ف).

الأنشطة الاقتصادية	القيمة	التوزيع النسبي بالمليون دينار
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	311.3	14.4
استخراج النفط والغاز الطبيعي	195.4	9.0
التعدين والمحاجر	5.3	0.2
الصناعة التمويلية	226.7	10.4
الكهرباء والغاز والمياه	254.6	11.7
التشييد	18.0	0.8
تجارة الجملة والتجزئة	7.9	0.3
النقل والمواصلات والتخزين	270.0	12.5
المصارف والتأمين	1.0	-
الإسكان	425.3	19.6
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)	165.9	7.7
الخدمات التعليمية	181.9	8.4
الخدمات الصحية	90.6	4.2
الخدمات الأخرى	10.5	0.5
احتياطي	20.6	1.0

المصدر : الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية (1973 – 1975ف) ، ص 47.

جدول (30) القوى العاملة الوطنية بين عامي 1972-1975ف

السنة	مجموع القوى العاملة	الذكور في القوى العاملة	الإناث في القوى العاملة	نسبة الإناث في القوى العاملة	نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان
1972	495000	464000	31000	6.3	25.1
1973	516000	482000	34000	6.6	25.3
1974	528000	501000	37000	6.9	25.5
1975	561000	521000	40000	7.1	25.7

المصدر: الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية (1973 – 1975ف)، ص 155.

أما بالنسبة لتطور العمالة في القطاعات الاقتصادية في فترة الخطة فهي كما في الجـــدول **(31)**:

جـــدول (31) تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية 1972-1975م

	مجموع العمالة بالآلاف			الزيادة بالآلاف	
	1972	1975	1975	1972- 1979	1973- 1975
الزراعة والغابات والصيد البحري	163,5	166,5	183,5	3,0	20,0
التعدين والنفط والغاز	11,5	11,6	12,0	0,1	0,5
المناجم والمحاجر	6,9	7,3	8,2	0,4	1,3
الصناعات التحويلية	38,8	41,0	48,3	2,2	9,5
الكهرباء والمياه	7,3	8,0	9,9	0,7	2,6
التشييد	60,5	74,9	86,1	14,6	25,6
التجارة والمطاعم والفنادق	38,3	40,0	44,5	1,4	6,2
النقل والتخزين والمواصلات	51,9	54,8	64,3	2,9	12,4
المصارف والتأمين وخدمات الأعمال	5,7	6,2	7,5	0,5	1,8
الإدارة العامة	88,7	90,5	94,1	1,8	5,4
الخدمات التعليمية	40,5	46,0	65,3	5,5	24,8
الخدمات الصحية	21,3	26,0	31,6	4,7	10,3
الخدمات الأخرى	22,1	23,7	27,6	1,6	5,5
المجموع	557,5	596,5	682,9	39,5	125,9

المصدر: الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية (1973 – 1975ف)، ص134 .

بالنسبة لمشاريع بلدية المرج فقد تضمنت الخطة إنشاء عدة مشروعات ورشة مركزيـــة بالمرج وإنشاء وحدة للسجاد والبطاطين ومصنع لغسل وغزل الصوف ومركز تدريب مهنـــي ومستوصف في بطة والعويلية[15].

3. خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 – 1980 ف :

من أجل تلافي النقص والمشاكل التي تعرضت لها الخطة الثلاثية وخاصة في قطـــاع الصناعة تم اعتماد خطة التحول الخماسية 1976 – 1980 وسميت بخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أعطى في هذه الخطة اهتمام كبير لقطاعات الاقتصاد الإنتاجية الرئيسة إذ يقدر أنه بلغ الاستثمار المنفذ في قطاع الزراعة 16.4% وفي قطاعات الصناعة والطاقة 27.6% من إجمالي الاستثمارات المقدر تنفيذها خلال الخطة إلا أن الاستثمارات المقدر تنفيذها في القطاعات الإنتاجية الأساسية تبلغ نحو 44% من مجموع الاستثمارات المقدر تنفيذها[16].

قد تضمنت الخطة عدة مشاريع تنموية كان النصيب الأكبر فيها لقطاع الزراعة حيث كانت تهدف الخطة لاستصلاح 160234 ألف هكتار بمنطقة الجبل الأخضر.

حيث زاد الاهتمام بقطاع الصناعة التحويلية من خلال المخصصات التي حظي بها في تلك الفترة وقد أعطت قدراً من الأهمية والأولوية في التنفيذ والتشغيل لصناعة سلع رئيسة لتحل محل الواردات وتشغيل أكبر قدر من الأيدي العاملة ، وكانت توجهات الخطة الخمسية نحو الصناعة بشكل واضح لرغبة الحكومة في التحول إلى الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

من بين أهداف خطة التحول 1976– 1980ف الآتي :

1. تخليص الاقتصاد الوطني من سيطرة النفط.
2. تنويع الإنتاج مع خلق قوى إنتاجية في القطاعات غير النفطية.
3. ارتياد ميدان التصنيع لكونه أكثر استجابة في التقدم العلمي.
4. الاهتمام بالزراعة باعتبارها منتجاً لكثير من السلع الضرورية والوسيط للصناعة وخلق تنمية متوازنة اقتصادياً واجتماعياً.
5. التركيز على زيادة كفاءة العنصر البشري[17].

ويلاحظ أنه خلال الفترة (1970– 1989 ف) أن هناك تحسناً ملحوظاً في نوعية القوى العاملة الوطنية، نتيجة لتزايد عدد الخريجين في الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا ومراكز التدريب المختلفة، وذلك نتاج انتشار التعليم في أنحاء ليبيا كافة، وقد تحسنت نوعية الأيدي العاملة بشكل كبير بفضل الكوادر الوطنية التي تم إيفادها إلى الخارج حيث توالت البعثات الخارجية على مستوى التعليم الجامعي وغيرة من التخصصات بحيث ساهمت هذه الكوادر في تنفيذ خطط التنمية.

قد رصدت مبالغ مالية كبيرة على القطاعات الاقتصادية من أجل النهوض بها وهو مبين بالجدول (32).

جدول (32) مخصصات ومصروفات خطة التنمية حسب القطاعات خلال الفترة الخماسية 1976– 1980ف (بالمليون دينار).

القطاعات	المخصصات	%	المصروفات	%	نسبة المصروفات إلى المخصصات
الزراعة	1815.9	21	1703.2	21	93
الصناعة	1438.7	16	1276.7	15	88
النفط والغاز	411.2	4.6	363.6	4	88
الكهرباء	871.6	10	1053.2	13	120
الصحة والضمان	347.9	4	272.9	3	78
التعليم والبحث العلمي	558.6	6	481.9	6	86
التكوين والتدريب المهني	57	0.7	43.4	0.5	75
الإعلام والثقافة الرياضية	207.9	2	164.8	2	79
الإسكان	1016.4	12	888.4	11	87
المرافق	753.4	9	730.9	9	97
المواصلات والنقل	1132.2	13	1125.6	14	99
أخرى	156.9	1.7	154.6	1.5	98
المجموع	**8767.7**	**100**	**8259.2**	**100**	**94**

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد، النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية خلال الفترة 1970– 1990ف، ص 9.

و قد وضع برنامج تدريبي لموظفي القطاعات بالخارج في خطة التحول 1976 – 1980ف، لموظفي الدولة بالخارج من أجل الاستمرار في السياسة التي وضعت في الخطة السابقة مع التوسع في الإيفاد وهدفت الخطة لإيفاد حوالي 1500 موظف سنوياً بدلاً من (400) سنوياً خلال السنوات الثلاث الماضية ، والجدول (33) يوضح مخصصات الخطة في تنمية القوى العاملة

جدول (33) المخصصات المالية في خطة التحول (1976 – 1980)

وميزانية التحول(1976ف) بالمليون دينار

البند	اسم البرنامج	تقديرات خطة 1976 – 1980	مخصصات ميزانية 1976
1	تنمية القوى العاملة	34599000	5699000
2	الثقافة العمالية	1200000	500000
3	التنمية الإدارية	6000000	1150000
	المجموع الكلي	41799000	7349000

المصدر : الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1976 – 1980، ص 349 .

حيث تضمنت إستراتيجية الخطة في قطاع القوي العاملة **الآتي:**

1. زيادة مساهمة السكان الوطنيين في القوى العاملة مع الالتزام بالتعليم الإعدادي .
2. زيادة نسبة عدد المشتغلين في قوة العمل والعناية بالتعليم الفني وزيادة نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.
3. زيادة كفاءة العاملين الليبيين عن طريق التدريب و تعديل مناهج التعليم بما يتلاءم مع احتياجات الخطة.
4. الاستخدام الأمثل للقوى العاملة وإمداد المشروعات بأحسن الكفاءات.
5. إتباع سياسة حكيمة في استخدام غير الليبيين للاستعانة بهم خلال سنوات الخطة .
6. تشجيع الزيادة السكانية لتوفير الأعداد اللازمة من القوى العاملة[18].
7. ونظرًا إلي زيادة الطلب على الأيدي العاملة عن عرضها خلال فترة خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 76–1980ف . فقد زاد عدد المشتغلين غير الليبيين بنحو 57 ألف مشتغل ، وبذلك ارتفع حجم العاملين غير الليبيين من 223 ألف عامل عام 1975ف. إلي 280 ألف، عام 1980ف بمعدل زيادة 4.7%[19].

أما بالنسبة إلى استخدام الليبيين فقد زاد عدد المشتغلين بنحو 78,7 ألف مشتغل خلال خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976–1980ف. وبذلك ارتفع حجم العاملين الليبيين من نحو 454.1 ألف مشتغل عام 1975ف إلي 532,8 ألف مشتغل عام 1980ف. بمعدل زيادة سنوي 3.2%[20].

4. خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 – 1985 ف:

تمثل خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 – 1985ف خطوه هامة على طريق التحول وتمثل أيضاً برنامجاً طموحاً يهدف إلى استخدام الموارد الطبيعة والبشرية والمالية بأنسب الطرق.

مع بداية عام 1981 كانت بداية خطة التحول الخماسية التالية وكان من أهم أهداف هذه الخطة:

1. العمل على زيادة مساهمة العناصر الوطنية في تنفيذ وتسيير وإدارة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة خلال خطة التحول .

2. زيادة مساهمة المرأة وزيادة دورها في العمل الاقتصادي واشتراك جميع فئات المجتمع وخاصة الطلاب في تنفيذ مشاريع التحول .

3. إعداد وتدريب جميع الداخلين الجدد إلى القوى المنتجة عن طريق التوسع في برامج التعليم والتدريب على كافة المستويات والتخصصات.

4. الرفع من مستوى كفاءة وفعالية المنتجين بغية زيادة الإنتاج وتحسين مستواه .

5. إعادة التوزيع المتوازن للقوى المنتجة المتاحة والتي ستتوفر خلال سنوات الخطة بين الأنشطة الاقتصادية حسب الحاجة والأولويات لكل منها [21].

لقد تم الإعداد لهذه الخطة في فترة شهدت زيادة في إيرادات النفط انعكس في كبر حجم المخصصات المالية وتوزيعها على مختلف القطاعات كما تبنت الخطة توسيع وتعميق دور الدولة في كافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية ، والتقليل من الاعتماد على القطاع الأهلي، والجدول التالي يوضح المخصصات المالية لكافة القطاعات في هذه الخطة.

لا شك أن للانخفاض المستمر في أسعار النفط الذي بدأ عام 1982م أثر حاسم في عدم إمكانية تحقيق مستهدفات الخطة وفي الحقيقة فإن تنفيذ الخطة والالتزام بها علق فعليا بعد عام 1982ف.

نظرًا لأهمية تنويع الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد على مصدر واحد فقط وهو النفط فإن الخطة تستهدف زيادة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية وعلى رأسها قطاعي الزراعة والصناعة وبالتالي تستهدف إعادة توزيع القوى المنتجة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة بحيث تعطي الأولوية في استخدام القوي المنتجة إلي الأنشطة الإنتاجية.

جدول (34) المخصصات المالية في خطة التحول 81- 1985ف (بالمليون دينار) .

م	القطـــــــــــــاعات	المخصصات	النسبة
1	الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي	3100	18.2
2	الصناعات الخفيفة	1200	7.0
3	الصناعات الثقيلة	2730	16.1
4	النفط واستغلال الغاز	200	1.2
5	الكهرباء	2000	11.8
6	التعليم والتربية	1000	5.9
7	الإعلام والثقافة	150	0.9
8	القوى العاملة	150	0.9
9	الصحة	560	3.3
10	الضمان الاجتماعي	130	0.8
11	الرياضة الجماهيرية	100	0.6
12	الإسكان	1700	10.0
13	المرافق	1300	7.6
14	الموصلات والنقل البحري	2100	12.3
15	الاقتصاد	500	2.9
16	التخطيط	80	0.5
المجمـــــــــــوع		17000	%100

المصدر : أمانة التخطيط، خطط التحول الاقتصادي الاجتماعي (1981 – 1985ف) ص 97 .

و من هنا كانت ضرورة التركيز على تنمية العنصر البشري وإعطائه أولوية خاصة بحيث يمكن إعداد وتدريب وتأهيل الداخلين الجدد في سوق العمل.

إن المجتمع اعتمد اعتماداً كلياًعلى قوى عاملة أجنبية على الرغم من تزايد عدد العاملين الوطنيين في سوق العمل الليبي حيث أوضحت الإحصاءات أن نسبة السكان غير الليبيين ازدادت من 13.6% عام 1980ف إلى 19.4% عام 1983 ف وفي الوقت ذاته ازداد معدل العمالة الأجنبية من 34.4% إلى 47.0% حيث كانت الأغلبية العظمى منهم متركزة في الشركات الأجنبية التي اعتمدت أيدي عاملة رخيصة من أقطار أسيوية[22].

جدول (35) تقديرات الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية في الفترة1980-1985م :

	1980م		1985	
	العدد بالألف	%إلى مجموع	العدد بالألف	% إلى المجموع
الزراعة والغابات والصيد البحري	153,4	18,9	178,2	16,8
استخرج النفط والغاز الطبيعي	11,7	1,4	13,0	1,2
التعدين والمحاجر الأخرى	9,5	1,2	11,6	1,1
الكهرباء والغاز والمياه	19,7	2,4	25,5	2,4
الصناعة	58,0	7,1	112,0	10,5
التشييد	173,0	21,3	256,5	24,2
التجارة والمطاعم والفنادق	42,9	5,3	40,7	3,8
النقل والتخرين والمواصلات	71,7	8,8	92,9	8,8
المصارف والتأمين وخدمات الأعمال	9,6	1,2	12,9	1,2
الإدارة العامة	65,0	8,0	69,0	6,5
الخدمات التعليمية	91,0	11,2	122,5	11,5
الخدمات الصحية	45,8	5,6	61,3	5,8
الخدمات الأخرى	61,5	7,6	65,7	2,6
المجموع	812,8	%100	1061,8	%100

المصدر : أمانة التخطيط، خطط التحول الاقتصادي الاجتماعي (1981 – 1985ف) ، ص 198 .

ثالثاً: خطط التنمية مابين 1986 – 2006 ف:

يمكن اعتبار خطة التحول 1981– 1985ف هي آخر خطط التنمية الرسمية التي وضعتها الدولة حيث تم من خلالها تنفيذ العديد من المشاريع التنموية بأسلوب مركزي حيث أعطيت للبلديات مهمة التخطيط والتنمية من خلال الميزانيات التسييرية السنوية و أصبح التخطيط لامركزي، إذ عمل كل إقليم على حصر ومعرفة متطلباته من المشاريع والخدمات ويقوم بمهمة التنمية بهدف تحقيق مبدأ التنمية المكانية المتوازنة في جميع المناطق، وبعد هذه الخطة كانت هناك مشاريع خطط ولكنها لم تنفذ ومن هذه المشاريع الخطط الآتية :

1. مشروع خطة التحول الاقتصادي الاجتماعي 1986 – 1990 ف :

وقدرت مخصصات هذه الخطة حوالي 7 مليار دينار منها 45.7% خصص للقطاعات الإنتاجية وقد استهدفت هذه الخطة تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1. الاهتمام بالزراعة والصناعة لترجيع كفة القطاعات الإنتاجية على الخدمية التي سيطرت على الهيكل الاقتصادي خلال الخطط السابقة .
2. زيادة الموارد المالية بما يحقق تخفيض العجز في الميزانية التسييرية.
3. زيادة مساهمة القوى العاملة الليبية في النشاط الاقتصادي[23].

إلا أن هذا المشروع لم يعتمد وتقرر التريث فيه،وربما من أبرز أسباب تأجيل اعتماد الخطة ما يأتي:

1. الانخفاض الشديد في أسعار النفط الخام مع بداية هذه الخطة.
2. ضخامة حجم الالتزامات القائمة على مشروعات التنمية.

أما بالنسبة للمخصصات المالية لهذه الخطة فهي كالتالي:

جدول (36) مخصصات ومصروفات التنمية حسب القطاعات خلال الفترة 1986– 1990ف:

القطاعات	المخصصات / القيمة بالمليون		المصروفات / القيمة بالمليون	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	1016.1	14.4	688.9	16.6
الصناعة	1047.3	14.8	604.5	14.6
الكهرباء	728.7	10.3	340.4	18.2
الثروة البحرية	36	0.5	5.4	0.3
النفط والغاز	395	5.6	66.7	1.6
التعليم والبحث العلمي	612.8	8.7	325.1	7.8
التكوين والتدريب المهني	130.4	1.8	56	1.3
الصحة والضمان الاجتماعي	257.3	3.6	183.5	4.4
الإسكان والمرافق	1942.5	27	1247.5	30
المواصلات والنقل	629.9	8.9	484	11.7
أخرى	259.4	3.7	151.3	3.5
المجموع	**7055.4**	**100**	**4153.3**	**100**

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1986–1990ف، ص5.

2. مشروع خطة التحول الاقتصادي الاجتماعي 1991 – 1995ف:

أعد هذا المشروع بمخصصات مالية تقدربحوالي 5 مليار دينار، حيث بلغت مخصصات القطاعات الإنتاجية 46.3% من إجمالي مخصصات الخطة ويلاحظ بصورة

عامة أن النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينيات كان مشابهًا لما كان عليه خلال النصف الثاني من العقد السابق(1985-1990ف)[24]. وتبنت هذه الخطة نفس أهداف الخطة السابقة ولم يتم إقرارهذا المشروع بسبب نفس الصعوبات التي واجهت خطة (1985-1990ف).

3. البرنامج الثلاثي (1994-1996ف):

وضع هذا البرنامج كمنهاج استثماري وليس كخطة هدفه تصفية الالتزامات للمشاريع التي تم إنشاؤها ولكن لم تُصفَّ التزاماتها المالية بعد والمشاريع المتعاقد عليها ولم تنفذ، ومع ذلك بلغ حجم البرنامج الذي يمول من ميزانية التحول 4953 مليون دينار، ولقد ترك البرنامج للقطاع الأهلي وباقي القطاع العام خارج الميزانية (1260) مليون دينارا ، ويبق هذا البرنامج ليس خطة تنموية أكثر من أنها استهدفت التمهيد لإعداد وطرح خطة جديدة[25].

جدول (37) مخصصات ومصروفات التنمية حسب القطاعات خلال الفترة 1991- 1995ف.

القطاعات	المخصصات / القيمة بالمليون		المصروفات / القيمة بالمليون	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	905.6	17.6	480.2	20.4
الصناعة	575.4	11.2	102.7	4.4
الكهرباء	393	7.6	332.3	14.1
الثروة البحرية	47.2	1	18.6	0.8
النفط والغاز	462	9	176.5	7.5
التعليم والبحث العلمي	740.2	14.3	217.9	9.3
التكوين والتدريب المهني	80	1.6	52.9	2.2
الصحة والضمان الاجتماعي	335	6.5	143.1	6.1
الإسكان والمرافق	851.8	16.5	328.9	14
المواصلات والنقل	298.1	5.8	144	6.1
أخرى	461.2	9	354.3	15.1
المجموع	5149.5	100	2351.4	100

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1991- 1995ف. ص 5.

4. خطة التحول 1996 – 2000 ف:

تم الإعداد لمشاريع خطط للتحول الاقتصادي والاجتماعي كالبرنامج الثلاثي 1994-1996ف، وبلغ إجمالي مخصصات مشروع خطة التحول حوالى7 مليار اً بلغ نصيب القطاعات الإنتاجية حوالي 30.2% من إجمالي مخصصات الخطة وقدرت نسبة قطاع الزراعة نحو 12.3%، وبلغ نصيب الصناعة فقط 2% من إجمالي المخصصات.

جدول (38) مخصصات ومصروفات التنمية حسب القطاعات خلال الفترة 1996- 2000ف .

القطاعات	المخصصات / القيمة بالمليون		المصروفات / القيمة بالمليون	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	906.6	12.3	637.1	10.9
الصناعة	145.9	2	95.1	1.6
الكهرباء	532.8	7.2	409.7	7
الثروة البحرية	81.8	1	53.5	1
النفط والغاز	558.9	7.6	526.4	9
التعليم والبحث العلمي	795.1	10.8	717	12.2
التكوين والتدريب المهني	184.9	2.5	153.2	2.6
الصحة والضمان الاجتماعي	586.4	7.9	452.4	7.8
الإسكان والمرافق	1030.8	14	919.6	15.7
المواصلات والنقل	881.9	12	647	11
أخرى	167.6	22.7	1239.3	21.2
المجموع	**7376.7**	**100**	**5856.5**	**100**

المصدر: عبدالباري شوشان الوني، تقييم الأهداف والاستراتيجيات في الخطط السابقة، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا – الماضي والمستقبل، طرابلس 2002ف. الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز البحوث الاقتصادية 2003ف، ص 97 .

5. مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 2001 – 2006 ف:

تستهدف خطة التحول الاقتصادي للفترة 2001 – 2006 حشد وتعبئة الطاقات والإمكانيات المتوفرة والتي يمكن توفيرها ووضعها في برنامج متكامل بهدف تحقيق تنمية فعالة في مختلف القطاعات يمكن الرفع من مستوى معيشة السكان من جانب وتحقيق معدل مناسب من الدخل القومي من جانب ثان ، وتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية من جانب ثالث وتخليص الاقتصاد الوطني من اعتماده شبه الكامل على قطاع

النفط من جانب رابع[26]، وتأتي خطة التحـــول الاقتصـــادي والاجتمـــاعي 2001-2006ف لاستمرار مسيرة التنمية والعمل على توظيف جزء كبيـــر مـــن المـــوارد الماليـــة المتوقـــع تخصيصها لهذا المشروع 8066 مليون دينار على مستوى المناطق وتهـــدف إلـــى توظيـــف الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بها من أجل تحقيق تنمية مكانيـــة متوازيـــة، والجدول (39) يبين المخصصات المالية للقطاعات.

ويهدف مشروع التنمية لتحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية مثـــل رفـــع مســـتوى المعيشة للسكان وتقليل الفوارق الكبيرة بين دخول الأفراد، كذلك تحقيق تنمية مكانية متوازية تضمن لكل مواطنين نصيبهم من الخدمات العامة كالتعليم والصحة وغيرها، وتضمن نصيبهم من مشروعات البنية الأساسية مثل المساكن والكهرباء والطرق وغيرها.

و قـــد خطط توزيع الميزانية على المناطق وفـــق عدد السكان ونصيب الشعبيات مـــن مصروفات التنمية من السنوات الخمس السابقة كذلك وفق الالتزامات والمشاريع القائمة لكـــل شعبية.

- أهداف خطه التحول الاقتصادي والاجتماعي 2001-2006ف في منطقة المرج:

وتستهدف خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة المرج تحقيق مجموعـــة مـــن الأهداف **أهمها:**

1- تصفية الالتزامات القائمة على مشروعات المنطقة وقدرها 47.7 مليون دينارا.

2- تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي لتغطية احتياجات المنطقة .

3- بناء(2725)وحده سكنية منها(225) وحده سكنية (إسكان عام) لذوي الدخل المحـــدود تحول من مخصصات قطاع الإسكان.

4- إقامة 100 فصل في مختلف مراحل التعليم وإضافة 300 ســـرير لنشـــاط الخـــدمات الصحية.

5- إقامة منطقة صناعية تقام عليها المشروعات الصناعية الصغيرة ومتوســـطة الحجـــم لزيادة الإنتاج وخلق المزيد من فرص العمل قدرت بحوالي 8697 فرصة عمل.

6- تطوير وتجديد مشروعات البنية الأساسية بخاصة في مجال الصرف الصحي.

7- تكوين قاعدة معلومات بالمنطقة [27].

جدول (39) البرنامج الاستثماري للقطاعات في خطة التحول 2002– 2006ف.بالمليون د.ل

القطاع	الإجمالي	
	القيمة	%
الهيئة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية	808	4
الهيئة العامة للمياه	144	0.8
الهيئة العامة للتصنيع	1648	8.2
الحديد والصلب	190	0.9
المؤسسة الوطنية للنفط	8367	41
الشركة العامة للكهرباء	1657	8
الهيئة القومية للبحث العلمي	346	1.8
مشروعات الصحة	139	0.7
الإسكان العام	300	1.5
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	96	0.4
الهيئة العامة للبيئة	48	0.2
الهيئة العامة للمواصلات والاتصال	3086	15
العدل والأمن العام	192	0.9
الوحدة الإفريقية	77	0.4
الاتصال الخارجي والتعاون الدولي	67	0.3
السياحة والآثار	254	1.3
الاقتصاد والتجارة	61	0.3
مصلحة التخطيط العمراني	19	0.1
التخطيط	34	0.2
المالية	384	2
جهاز تحسين السلالات	38	0.2
النهر الصناعي	1255	6.2
جهاز تطوير وتنمية المراكز الإدارية	125	0.6
الإعلام	96	0.5
الضمان الاجتماعي	582	2.9
الاستثمار الوطني	250	1.2
ليبيا للتأمين	75	0.4
الإجمالي	20338	100

المصدر: اللجنة الشعبية العامة، مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (2002 – 2006ف) الجزء الثالث، القطاعات، هانيبال، 2001ف، ص5.

نلاحظ أن القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة تحظى بأعلى نسبة من المخصصات بالرغم من ضآلة نسبة المصروفات عليها.

وكان من بين المشاريع في كافة القطاعات المخطط لها في المنطقة في مجال الإسكان مشروع بناء وحدات سكنية وفي قطاع الصحة زيادة 300 سرير أما في قطاع التعليم والبحث العلمي فستهدف الخطة إضافة عدد من الفصول الدراسية و 8 ثانويات تخصصية إضافة إلى 94 ورشة مطلوب إنشاؤها في المنطقة بتكلفة 5,630,940 ديناراً ليبياً، كذلك صيانة 80 مدرسة و 12 مركزاً مهنياً بتكلفة تصل 4,101,466 ديناراً ليبياً هذا إضافة إلى مبلغ وقدره حوالي 12,158,359 دينارا ليبيًا تكلفة تجهيزات المدارس والمراكز التدريبية والمهنية وحوالي 12,362,704 ديناراً ليبياً الإنشاءات والصيانة والتجهيزات بالجامعة وأخيراً رفع كفاءة حوالي 267 معلماً في كافة مراحل التعليم بتكلفة حوالي 1,381,947 ديناراً ليبياً.

ولتحقيق هذه الأهداف وغيرها رصد لخطة المنطقة مخصصات مالية قدرها 199 مليون دينار وكما هو موضح بالجدول (40):

جدول (40) استثمارات خطة التحول 2002–2006ف بمنطقة المرج حسب القطاعات (بالمليون دينار)

ر.م	القطاع	المخصصات المقترحة		القطاع الأهلي	إجمالي الاستثمارات	
		القيمة	%		القيمة	%
	الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية	22.10	11.1	21.000	43.10	13.1
.1	الصناعة والمعادن	6.40	3.2	11.000	17.40	5.3
.2	التعليم والشباب والرياضة	43.20	21.7	40.00	83.20	25.3
.3	الإعلام والثقافة والسياحية	3.20	1.5	2.000	5.20	1.7
.4	الصحة والضمان الاجتماعي	32.00	16.2	15.000	47.00	14.3
.5	الإسكان والمرافق	64.00	32	30.000	94.00	28.6
.6	المواصلات والنقل	20.30	10.4	10.000	30.30	9.4
.7	العدل والأمن العام	3.80	1.9	0	3.80	1.1
.8	التخطيط والمالية	4.00	2	0	4.00	1.2
	المجموع	199.00	100	129	328	100

المصدر: اللجنة الشعبية العامة، مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (2002 – 2006ف) الجزء الثاني، الشعبيات، هانيبال، 2001ف، ص 36.

على الرغم مما سبق حول استراتيجية الخطط من أجل الارتقاء بالقطاعات الإنتاجية وحيث أن البلاد شهدت تنمية إنتاجية خاصة في القطاع الزراعي فإن هذه المشاريع لم تستحوذ على القدر الكافي والمخطط له من القوى العاملة الوطنية فقد قدر عدد الليبيين المشتغلين في القطاع الزراعي حوالي 109946 بنسبة 26.4 % أما في مجال القطاع الصناعي فقد كان عدد العمال الوطنيين حوالي 13099 وبنسبة ضئيلة وصلت إلى 3.1 %.

أما في منطقة الدراسة والتي شهدت نشاطات إنتاجية ملحوظة فقد كان عدد العمال الوطنيين في القطاع الزراعي حوالي 3431عامل وبنسبة 35 % أما القطاع الصناعي فقد ضم إليه حوالي 96 وبنسبة 0.9 % وهذا يعطينا صورة واضحة على أن الخطة الثلاثية للتنمية لم تسر بالتوازي مع مستهدفات الخطة الخاصة بالقوى العاملة وهذا ما يعني أنه تم الاستعانة بالعمالة الأجنبية في تحقيق أهداف هذه الخطة حيث قدر عدد العمالة الأجنبية في القطاع الزراعي سنة 1973 في ليبيا حوالي 11971 يشكلون حوالي 9.8 % من إجمالي العاملين في القطاع الزراعي في ليبيا وحوالي 9074 عامل في قطاع الصناعات التحويلية وبنسبة 40.9 % من إجمالي العاملين في هذا القطاع.

أمافي منطقة الدراسة فقد كان هناك حوالي 605 عاملاً أجنبياً يشكلون حوالي 14.9% من جملة العاملين في هذا القطاع في منطقة المرج ووصل عدد العمالة الأجنبية في قطاع الصناعات التحويلية حوالي 87 عامل وبنسبة 47.5 %.

وبالرغم من حجم التقديرات في حجم العمالة بحيث تتركز في قطاعي الزراعة والصناعة بشكل أكبر وعلى الرغم من الزيادة العددية في حجم العمالة الوطنية في قطاع الزراعة والذي كان 109946 سنة 1973 وأصبح 76091 سنة 1984ف فلم يشكل هذا العدد إلا حوالي 11.6 % من إجمالي العاملين في ليبيا وكذلك في قطاع الصناعات التحويلية بعد أن كان عدد العاملين الليبيين حوالي 13099 سنة 1973ف وأصبح حوالي 34006 سنة 1984ف وبنسبة 5.1 % .

وفي منطقة الدراسة تطور العدد من 3431 عاملاً ليبياً في سنة 1973ف إلى حوالي 4120 ستة 1984 ف وبنسبة 21.2 % وكان عدد العمال الليبيين في قطاع الصناعة حوالي 96 عاملاً سنة 1973ف وأصبح في سنة 1984ف حوالي 754 وبنسبة 3.8 % وهذه

الأرقام تعطينا صورة واضحة أن توزيع العمالة الوطنية لم يتمش وأهداف الخطة وهو ما تم تداركه نوعاً ما بالطلب على القوى العاملة الأجنبية حيث وصل عدد العمال الزراعيين الأجانب في ليبيا حوالي 30685 ويشكلون 28.7 % من إجمالي العمال الزراعين في البلاد وبلغ عدد عمال الصناعات التحويلية الأجانب حوالي 20794 بنسبة 37.9 % من جملة العاملين في هذا القطاع.

أما في منطقة المرج بلغ عدد العمال الأجانب في قطاع الزراعة 1744 عاملاً ويشكلون حوالي 29.7% من جملة العمال، وعدد العمال الأجانب في قطاع الصناعات التحويلية بلغ حوالي 454 عامل ويشكلون حوالي 37.5% من إجمالي العاملين الكلي في قطاع الصناعات.

أما في سنة 1995ف وعلى الرغم من الخطط التنموية والتي كانت مجرد مشاريع ولم يتم تنفيذها فإن العمالة الوطنية لم تكن موزعة حسب الاحتياجات المستقبلية المخطط لها من القوى العاملة، وحيث أن عدد العمال في قطاع الزراعة ازداد عددياً من 76091 عاملاً سنة 1984ف ليصل إلى 111915 عاملاً سنة 1995ف وبنسبة 10.9% من إجمالي العاملين الكلى هذا ما يعنى انخفاض النسبة حوالي 0.7 % عن سنة 1984ف.

وكان عدد العمال في مجال الصناعات حوالي 34006 سنة 1984ف ليصل إلى 74808/ سنة 1995ف وبنسبة 7.2% حيث ارتفعت النسبة عن التعداد السابق حوالي 2.1% وإن كانت هذه النسبة لا ترتقي إلى مستوى الطموح والمتوقع.

أما منطقة الدراسة فقد كان عدد العمال في قطاع الزراعة من 4120 عاملاً وطنياً سنة 1984ف ووصل إلى 3944 سنة 1995ف وبنسبة 19.7% بحيث أن النسبة انخفضت عن التعداد السابق حوالي 1.5% سنة 1984ف في حيث ارتفع عدد العاملين في قطاع الصناعة من 754 إلى 1037 عاملاً سنة 1995ف وبنسبة 5.1% وكان معدل الزيادة حوالي 1.3% عن سنة 1984ف في حين ارتفع عدد العمالة الوافدة في ليبيا في قطاع الزراعة من 30685 سنة 1984ف إلى 34299 سنة 1995ف ويشكلون حوالي 23.4% من إجمالي عمال الزراعة وكان عدد العمال في قطاع الصناعة عام 1984ف 20794 ليصل إلى 23703 عاملاً أجنبيا سنة 1995ف وبنسبة 24% من إجمالي العاملين في هذا القطاع وفي منطقة المرج انخفض عدد العمال الأجانب في سنة 1995 ليصل إلى 945 عاملاً ويشكلون 19.3% من إجمالي عمال الزراعة في المنطقة .

كذلك انخفض حجم العمالة الوافدة في قطاع الصناعة من 425 سنة 1984ف إلى 421 سنة 1995ف ويمثلون حوالي 28.8% من إجمالي عمال الصناعة بالمنطقة .

أما في التعداد الأخير 2006ف فقد ارتفع عدد العمال الليبيين في قطاع الزراعة في ليبيا من 111915 عاملاً سنة 1995ف إلى 119287 وبنسبة 7.1**%** من إجمالي العاملين في البلاد حيث انخفضت النسبة عن سنة 1995ف حوالي 3.8%.

كما انخفض عدد العمال في قطاع الصناعة من 74808 سنة 1995ف ليصل إلى 47190 عاملاً سنة 2006ف وبنسبة 2.8% من إجمالي العمال في البلاد وبحيث أصبح معدل الانخفاض عن سنة 1995ف حوالي 4.4%.

وفي منطقة الدراسة كان عدد العمال في قطاع الزراعة سنة 1995ف 3944 ووصل إلى 6157 سنة 2006ف وبنسبة 11.5% بحيث أصبح معدل الزيادة 8.2%.

بينما كان عدد العمال الوطنيين في الصناعة سنة 1995ف 1037 وانخفضت إلى 719 سنة 2006ف وبنسبة 1.3% من إجمالي العمال بالمنطقة وكان معدل الانخفاض عن سنة 1995ف 3.8%.

هذا ما يعنى الاستعانة بالعمالة الوافدة والتي قدرت بحوالي 46663 عاملاً في قطاع الزراعة في ليبيا سنة 2006ف ويشكلون حوالي 28.1% من إجمالي عدد عمال الزراعة في ليبيا.

أما عدد العمالة الوافدة في قطاع الصناعة في ليبيا فأصبح 20429 عاملاً وبنسبة 30.2% من جملة العمال في الصناعة.

وفي منطقة الدراسة فقد كان عدد العمالة الوافدة في قطاع الزراعة سنة 1995ف 945 عاملاً ليصل إلى 1068 عاملاً سنة 2006ف ويمثلون 14.7% من إجمالي الزراعة بالمنطقة؛ بينما كان عدد عمال الصناعة سنة 1995ف 421 عاملاً أجنبياً حيث ارتفع قليلاً إلى 466 عاملاً في 2006ف وبنسبة 39.3% من إجمالي عمال القطاع بالمنطقة ونلاحظ ارتفاع معدلات الزيادة في حجم العمالة الوافدة في ليبيا ومنطقة الدراسة في كل تعداد.

التركيب الاقتصادي

إن دراسة التركيب الاقتصادي للسكان على قدر كبير من الأهمية لأنها تظهر حجم القوى العاملة التي يتوقف عليها الإنتاج والتي تعد نتاجاً لظروف البيئة الحضرية من ناحية وعاملاً رئيسيا في نمو المدن وتطور رقعتها من ناحية أخرى[28] كما تعد من العناصر العامة في دراسة تركيب السكان فيمكن من خلال هذه الدراسة تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية كذلك يمكن الوقوف على نسبة العمالة وحجمها وأهميتها وخصائصها المتعددة ومعرفة معدلات التعطل وتوزيعها حسب العمر والنوع والمهنة وغير ذلك[29].

كما أن هذا النوع من الدراسة يسهم مباشرة في تحديد القوى العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية ومستواهم التعليمي وإسهام المرأة في تلك القوى العاملة [30] وقد اختلفت التعدادات في تحديد القوى العاملة إذ لم تكن موحدة خلال التعدادات الأربعة فقد اعتبرها تعداد 1954م بأنها تمثل الأشخاص الذين بلغوا سن الخامسة فما فوق ،أما تعداد 1964ف فاعتبرها ست سنوات فما فوق، واعتبرها تعداد 1973م عشر سنوات فما فوق، وجاء تعداد 1984م ليتماشى مع القانون الصادر في أول مايو/الماء 1960م الذي ينص علي أنه لا يجوز استخدام الأحداث أو السماح لهم بدخول أمكنة العمل قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة وهو ما يتماشى مع إلزامية التعليم[31] وهكذا سارت الأمور مع تعداد 1995 وتعداد 2006 وبنفس الطريقة ومع القانون الصادر.

وكانت نسبة النشيطين اقتصادياً في ليبيا 1954ف حوالي 53.6% وانخفضت هذه النسبة إلي حوالي 51% في سنة 1964ف وزادت هذه النسبة في الانخفاض في سنة 1973ف حتى وصلت إلي 45% وارتفعت في سنة 1984ف حوالي 48% ثم أخذت بالارتفاع في سنة 1995ف لتصل إلي 58.6% ثم ارتفعت هذه النسبة في عام 2006ف لتصل إلي 68.9%.

أما بالنسبة لمنطقة الدراسة فقد ارتفعت النسبة في سنة 1954من 47% لتصل إلي 51% في سنة 1964ف، ثم انخفضت في سنة 1973ف إلي حوالي 46.8% ثم إلي 44.3% في سنة 1984ف ومن ثم ارتفعت في سنة 1995ف لتصل إلي حوالي 56.2% وفي سنة 2006ف ارتفعت بشكل ملحوظ لتصل إلي 68.8% وتجدر الإشارة هنا إلي انخفاض نسبة

النشيطين اقتصادياً لا يعني انخفاض حجمها أو عددها بل على العكس من ذلك حيث ارتفع عدد هذه الفئة من تعداد إلى آخر وإن هذه النسبة توضح حجم إجمالي النشيطين اقتصادياً[32].

وعليه يمكن تقسيم فئة النشيطين اقتصادياً إلى:

أولا :- الأفراد الخارجون عن قوة العمل:

ويمكن وصفهم بأنهم السكان الذين يدخلون من حيث السن ولكنهم لا يعتبرون عاملين بالفعل، أو يعتبرون في مهن غير منتجه أحياناً مثل طلبة المدارس والجامعات والمرضى ونزلاء السجون والذين يعيشون من دخل ملكهم وربات البيوت[33].

ويلاحظ من الجدول (41) أن نسبة الطلبة المتفرغين من العمل ترتفع من سنة لأخرى والانخفاض الذي حدث سنة 1984ف ربما يرجع لارتفاع نسبة المتقاعدين وربات البيوت فنسبه الطلبة كانت في عام 1973ف 35.7% وارتفعت حتى وصلت إلى 49.3 %عام 2006ف وهو نتيجة ارتفاع نسبة صغار السن وكذلك إلزامية التعليم والتطور الذي حدث في مجال التعليم من كثرة التخصصات والجامعات.

أما بالنسبة لربات البيوت فقد ارتفعت في سنة 1984ف لحوالي 62.0% عما كانت عليه في سنة 1973ف ثم بدأت بالانخفاض حتى وصلت إلى 38.6% في سنة 2006ف وقد يرجع السبب إلى دخول الإناث في سوق العمل فنلاحظ في التعداد ما يسمى (بربات البيوت العاملات) وهذا ما نتج عنه الانخفاض في نسبة هذه الطبقة في التعداد الأخير.

أما المتقاعدين فنسبتهم ترتفع تدريجياً وببطء حيث أن كبار السن تعد الطبقة القليلة على سلم الهرم السكاني.

كما يلاحظ التطور العددي لهذه الطبقة خاصة في سنة 2006 ف وهو ما يعني أن دخول المرأة لسوق العمل أصبح في مرحلة النضج وهذا نظرياً حيث ارتفعت النسبة من 0.4% عام 1973ف لتصل عام 2006ف إلى8.0% .

أما طبقة غير القادرين على العمل وغيرهم فنسبتهم في انخفاض حيث كانت في سنة 1973ف حوالي 6.0% وأصبحت في 2006ف حوالي 4.1% وربما يرجع السبب إلي ارتفاع نسبة الطلبة وربات البيوت وهذا ما يعني أن عدد هذه الطبقة تزداد من سنة لأخرى خاصة في فئة الإناث،والجدول (41) يوضح هذه الفئة في منطقة الدراسة.

جدول (41) توزيع السكان غير العاملين في منطقة الدراسة حسب النوع من سنة 1973– 2006ف

	المرج								ليبيا							
	1973				2006				1973				2006			
	ذكور	إناث	جملة	%	ذكور	إناث	جملة	%	ذكور	إناث	جملة	%	ذكور	إناث	جملة	%
الطلبة	4720	2300	7020	35.7	10024	10468	20492	49.3	225857	117152	343015	41.1	445402	439293	884695	42.8
ربات البيوت	-	11336	11336	57.7	-	15696	16058	38.6	-	446637	446637	53.5	-	900366	900366	43.6
المتقاعدون	80	6	86	0.4	2552	740	3292	8.0	2533	243	2776	0.3	165721	15312	181033	8.8
غير القادرين على العمل وآخرين	718	408	1189	6.0	881	844	1725	4.1	32791	9522	42313	5.1	59049	40863	99912	4.8
مجموع	5581	14050	19631	%100	13457	27748	41566	%100	261181	573560	834741	%100	670172	1395834	2066006	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التعدادات العامة للسكان لسنتي 1973 و2006 ف

ثانياً: الأفراد الداخلون في قوة العمل:

وهم جميع الأفراد الذين يسهمون فعلاً بمجهودهم الجسمي والعقلي في أي عمل يتصل بإنتاج السلع والخدمات سواء أكانوا يعلمون بأجر أو بدون أجر، لحسابهم الخاص أو أصحاب عمل، كذلك تشمل العاطلين، أو القادرين على دخول سوق العمل، ولكنهم لا يجدون العمل رغم رغبتهم فيه(34).

أي أنهم الأفراد ذكورا وإناثا والذين هم فعلاً مجمل القوى العاملة، وتضم كل الأفراد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية كافة الإنتاجية والخدمية كذلك تشمل هذه الطبقة كل الباحثين عن عمل وهم ما يطلق عليهم النشيطين اقتصادياً.

ويتضح لنا أن الفئة الوسطى من الأعمار (15ـ64 سنة) التي تمثل "السكان النشيطين اقتصادياً" والتي يقع عليها عبء الإعالة الاقتصادية في المجتمع والتي تتميز بنسبة مرتفعة أي أن عددها أكثر من الفئات الأخرى , مما يؤدي إلى قوة الإعالة للفئتين الأخريين(فئة صغار السن , فئة كبار السن) .

وتعتبر هذه الدراسة التي تخص هذه الفئة الاقتصادية من السكان على قدر كبير من الأهمية لأنها تدلنا على حجم القوة المنتجة في المجتمع ككل وعلى طاقة المجتمع الإنتاجية ، وتتميز هذه الفئة بانخفاض نسبتها سواء على مستوى البلاد أو منطقة الدراسة قياساً إلى جملة عدد السكان وعدد النشيطين اقتصادياً [35].

عند دراسة العاملين اقتصادياً في ليبيا نجد أن نسبتهم في سنة 1973ف وصلت إلى 20.6% إلى جملة عدد السكان وحوالي 27.5% إلى جملة النشيطين اقتصادياً، وفي سنة 2006ف أصبحت النسبة حوالي 31.6% إلى جملة عدد السكان وحوالي 45.8% إلى جملة النشيطين اقتصادياً.

أما في منطقة الدراسة فبلغت نسبة العاملين اقتصادياً في سنة 1973ف نحو 23.4% من إجمالي السكان ونحو 39.0% من جملة النشيطين اقتصادياً، وفي تعداد 2006ف بلغت نسبة العاملين اقتصادياً نحو 30.3% إلي إجمالي السكان ونحو 43.9% من جملة النشيطين اقتصادياً انظر الشكل (7).

أما بالنسبة لتوزيع العاملين اقتصادياً حسب النوع فهو كما في الجدول (42):

جدول (42) نسبة العاملين اقتصادياً في منطقة الدراسة حسب النوع من سنة 1973–2006ف.

	% الذكور	% الإناث
1973	95.4	4.6
1984	82.8	17.2
1995	82.9	17.1
2006	69.8	30.2

شكل (7) نسبة العاملين اقتصادياً في منطقة الدراسة حسب النوع من سنة 1973–2006ف.

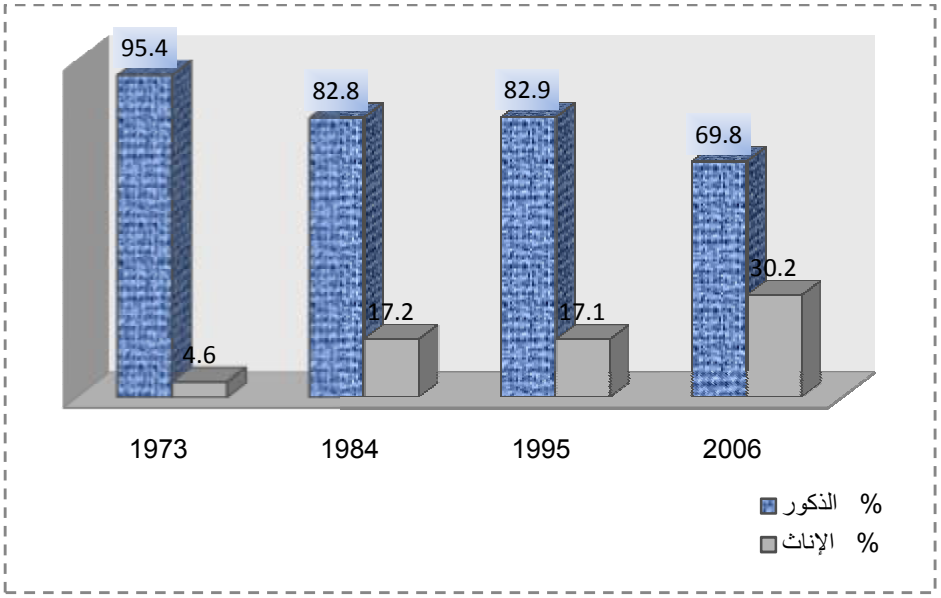

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على التعدادات العامة للسكان للسنوات 1973، 1984، 1995، 2006ف.

و كما جاء في الجدول(42) نجد أن نسبة الذكور العاملين اقتصادياً تفوق نسبة الإناث العاملات اقتصادياً حيث أنه في سنة 1973ف كانت نسبة الذكور مرتفعة حيث وصلت إلى 95.3% ثم انخفضت في سنة 1984 إلى 82.7% ونفس النسبة في عام 1995ف ثم انخفضت مرة أخرى لتصل إلى 69.7% في عام 2006ف ونسبة الإناث ارتفعت من 4.6% في عام

1973ف لتصل إلى 30.2% في عام 2006ف وهذا يدل على دخول المرأة إلى العمـــل بشـــكل تدريجي طول فترة الدراسة وأصبحت هذه المشاركة ملحوظة بشكل كبير في التعداد الأخير.

جدول (43) توزيع العاملين وغير العاملين في الفروع في سنتي 1973– 2006.

	1973						2006					
	عاملون			غير عاملين			عاملون			غير عاملين		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
المرج	8423	492	8915	3468	8822	12290	16049	7302	23351	8892	17791	26683
جردس	1086	14	1100	590	1567	2157	1774	417	2191	1110	2514	3624
تاكنس	532	9	541	302	814	1116	1489	478	1967	904	2031	2935
البياضه	590	10	600	423	1011	1434	1482	461	1943	903	2012	2915
بطه	507	18	525	350	770	1120	1396	573	1969	731	1722	2453
طلميثة	844	29	873	448	1066	1514	1701	629	2330	919	2040	2959
المجموع	11982	572	12554	5581	14050	19631	23891	9860	33751	13459	28110	41569

المصدر : حساب الباحث اعتمادا على التعدادات العامة للسكان لسنتي 1973، 2006ف.

توزيع العاملين وغير العاملين اقتصادياً في الفروع:

دراسة توزيع فئة النشيطين اقتصادياً داخل الفروع لها أهمية خاصة حيث إن هذه الفئة لها خصائص تختلف من فرع إلى أخر ويرد ذلك إلى اختلاف معدلات التركيب العمـــري والنـــوعي للسكان النشيطين اقتصادياً[36].

ويمكن مقارنة عام 1973– 2006ف بهذا الخصوص وهي مبينة بالجدول التالي.

ونجـــد في الجدول (43) أن إجمالي النشيطين اقتصادياً على مستوي الفروع سنة1973ف بلغ حوالي 32185 منهم 17563 ذكور يمثلون حوالي 54.5% والإناث بلـــغ عـــددهن 14622 ويمثلن حوالي45.5% .

أما في سنة 2006ف فبلغ إجمالي النشيطين اقتصادياً حوالي 75436 منهم 37350 ذكور يمثلون حوالي 49.5% أما الإناث فأصبحن حوالي 38086 ويمثلن ما نسبته 50.5% أي أن نسبة الإناث النشيطات اقتصادياً أخذت بالارتفاع وقد يكون ارتفاع عدد الإناث خارج قوة العمل ما جعل هذه النسبة ترتفع على نسبة الذكور.

وينقسم النشيطين اقتصادياً إلى عاملين وغير عاملين فنجد أنه في سنة 1973ف كان عـــدد العاملين 12554 منهم 11982 ذكور يمثلون حـــوالي95.5% والإنـــاث حـــوالي 572 ويمـــثلن حوالي4.5% أما غير العاملين فبلغ عددهم 19631 منهم 5581 ذكور يمثلون حـــوالي 28.4% والإناث حوالي 14050 ويمثلن 71.6%.

أما في سنة 2006 فبلغ عدد العاملين 33751 منهم 23891 ذكور يمثلون 69.7% والإناث 9860 يمثلن حوالي 30.3%.

أما غير العاملين فبلغوا حوالي 41569 منهم 13459 ذكـــور حـــوالي 32.6% والإنـــاث حوالي 28110 يمثلن حوالي 67.4%، وهنا نلاحظ هناك زيادة في إعداد العاملين وغير العاملين بين سنة 1973– 2006ف وخاصة غير العاملين حيث ارتفع العدد من 19631 إلى 41207 عام 2006ف وهذا العدد كبير إذا ما قورن بعدد سكان منطقة الدراسة الأمر الذي يدل علي ارتفـــاع نسبة الإعالة في منطقة الدراسة، أما بالنسبة لمعدل النشيطين اقتصادياً في الفروع عـــام 2006ف فهي كالتالي ففي فرع المرج بلغ معدل النشيطين اقتصادياً حوالي 67.2% أما العاملون اقتصادياً فبلغ نستبهم 31.9% لإجمالي السكان وحوالي 47.7% من إجمالي النشيطين بالفرع منهم 67.4% ذكور و 32.5% إناث،وغير العاملين اقتصادياً فبلغ حوالي 35.3% لإجمالي الســـكان وحـــوالي 52.5% من إجمالي النشيطين اقتصادياً منهم 33.7% ذكور و66.2% إناث.

وفي جردس بلغ معدل النشيطين اقتصادياً لإجمالي السكان حوالي 65.8% وبلـــغ معـــدل العاملين اقتصادياً حوالي 24.9% لإجمالي السكان وحوالي 37.8% لإجمالي النشيطين اقتصادياً منهم 80.5% ذكور و 19.4% إناث، وغير العاملين اقتصادياً فنسبتهم حوالي 40.9% لإجمالي السكان وحوالي 62.1% من جملة النشيطين اقتصادياً بالمنطقة منهم 30.7% ذكـــور و 69.2% إناث. وبالنسبة لتاكنس فبلغ معدل النشيطين اقتصادياً حوالي 65.9% لإجمالي السكان فـــي هـــذا الفرع حيث بلغ معدل العاملين اقتصادياً حوالي 26.4% لإجمالي السكان وحوالي 40.1% مـــن إجمالي النشيطين اقتصادياً منهم 75.5% ذكور وحوالي 24.5 إناث.

ووصلت نسبة غير العاملين اقتصادياً إلى 39.4 لإجمـــالي الســـكان و 59.8% لإجمـــالي النشيطين اقتصادياً منهم 30.8% ذكور و69.1% إناث. وفي فرع البياضـــة فقـــد بلـــغ معـــدل النشيطين اقتصادياً عام 2006ف لإجمالي السكان حـــوالي 63.2% حيـــث أن معـــدل العـــاملين اقتصادياً بلغت نسبتهم 25.4 لإجمالي السكان وحـــوالي 40.2% بالنســـبة لإجمـــالي النشـــيطين اقتصادياً ومنهم 75.7% ذكور و 24.2% إناث ووصلت نسبة غير العاملين اقتصـــادياً حـــوالي 37.7% لإجمالي السكان و59.7% من إجمالي النشـــيطين اقتصـــادياً مـــنهم 31.1% ذكـــور و 68.8% إناث.

وفي بطة أصبح معدل النشيطين اقتصادياً حوالي 65.1% لإجمالي السكان وبلغـــت نســـبة العاملين اقتصادياً لإجمالي السكان حوالي 29.0% وحوالي 44.5% لإجمالي النشيطين اقتصادياً ونسبة الذكور 70.8% ونسبة الإناث 29.1%.

أما غير العاملين اقتصادياً فيصلون إلى حوالي 36.1% لإجمالي السكان وحوالي 55.4% لجملة النشيطين اقتصادياً منهم 29.8% ذكور والإناث حوالي 70.1% . وأخيرًا في طلميثة حيث وصل معدل النشيطين اقتصادياً إلي 68.9% لإجمالي عدد السكان ومعدل العاملين اقتصادياً هـــو 30.4% لإجمالي السكان و44.1% لجملة النشيطين اقتصادياً منهم 72.8% ذكور و 27.1 إناث.

أما غير العاملين اقتصادياً فبلغ حوالي 38.4% لإجمالي عدد الســـكان وحـــوالي 55.8% لإجمالي النشيطين اقتصادياً منهم 31.1% ذكـــور و68.8 إناث.

وهكذا يتضح لنا من الأرقام والنسب السابقة أن معدلات نسبة الذكور العاملين اقتصادياً تكون مرتفعة عن نسبة الإناث بشكل ملحوظ، وأن نسبة الإناث تكون مرتفعه عن نسبة الذكور في معدلات غير العاملين اقتصادياً.

كما يلاحظ بشكل عام ارتفاع معدلات غير العاملين اقتصادياً نسبياً عن معدلات العاملين اقتصادياً ويمكن إرجاع ذلك إلي إلزامية التعليم ودخول الصغار في المدارس كذلك تطور التعليم العالي وانتشار المعاهد العليا في كل أرجاء البلاد جعل نسبة كبيرة من القوى العاملة تتجه نحوها.

معدلات النشاط العمري والنوعي للقوة البشرية:

إن النظر إلى حجم القوة العاملة ونموه من الناحية الكمية لا يعطى صورة متكاملة على هذا الكيان، ومدى فاعليته في مجتمع الدراسة ، وترى بعض الدراسات ، أن سكان أي مجتمع ليسوا مجرد عدد وإنما هم أفراد يختلفون فيما بينهم من حيث العمر والنوع[37].

ويقترن التركيب العمري للنشيطين اقتصادياً بمعدل النشاط الاقتصادي ومعدل النشاط الاقتصادي لفئة بعينه هو عبارة عن الأفراد النشيطين اقتصادياً (عاملون وغير عاملين) إلى إجمالي السكان.

ويلاحظ من الجدول (44) أن معدل النشاط الاقتصادي للقوة البشرية في منطقة الدراسة ينخفض بالتدريج كلما زاد العمر حيث نجد أن أعلى معدل يأتي في الفئة العمرية (15- 19) بحوالي 17.9% من مجموعة القوة البشرية، وأدنى معدل يأتي في الفئة العمرية (60- 64) بحوالي 2.8% من مجموع القوة البشرية.

كما نلاحظ أن معدلات الذكور أعلى من معدلات الإناث في الفئات الصغرى ومعدلات الإناث أكثر من معدلات الذكور في الفئات الكبرى. وهذا لأن هذه النسبة معتمدة على أعداد الأفراد حيث أن عدد السكان يتناقص بزيادة الأعمار وخاصة في الفئات من 60 سنة فما فوق انظر الشكل (8).

وبدراسة هذه المعدلات في منطقة الدراسة في سنة 2006ف يمكن استخلاص الجدول(44):

جدول (44) معــدلات النشاط الاقتصادي العمري والنوعي للقوة البشرية في منطقة الدراسة سنة 2006ف

الفئة العمرية	ذكور	إناث	جملة
19 – 15	18.0	17.7	17.9
24 – 20	17.6	17.3	17.4
29 – 25	16.8	16.2	16.5
34 – 30	14.7	14.5	14.6
39 – 35	10.5	11.0	10.8
44 – 40	7.3	7.7	7.5
49 – 45	4.8	4.8	4.8
54 – 50	2.9	3.8	3.4
59 – 55	3.8	3.9	3.9
64 – 60	2.9	2.6	2.8

شكل (8) معــدلات النشاط الاقتصادي العمري والنوعي للقوة البشرية في منطقة الدراسة سنة 2006ف

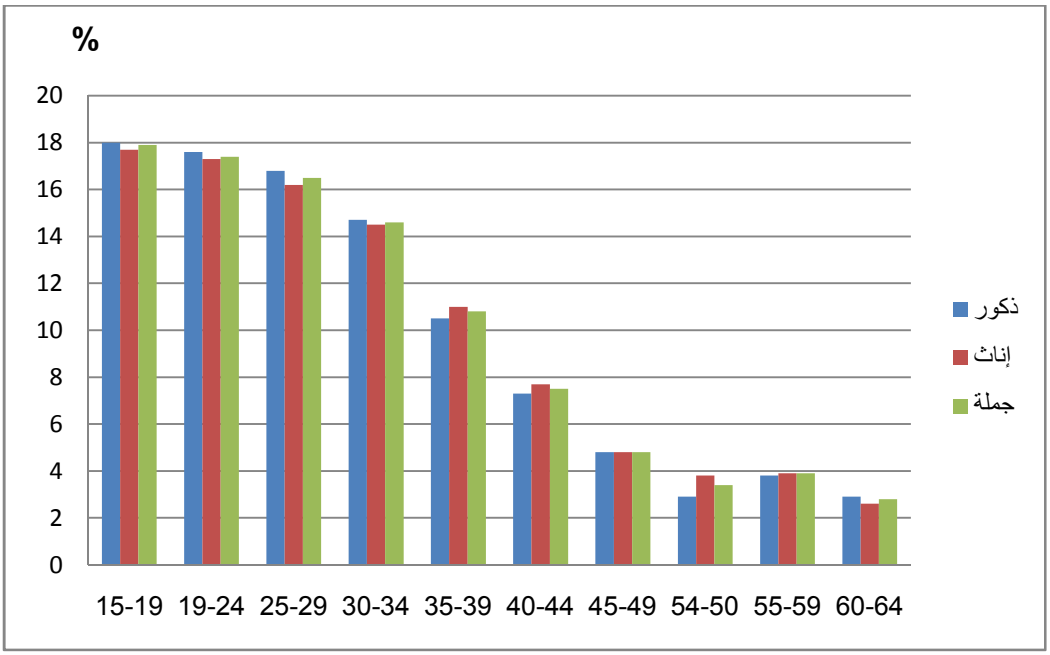

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على التعداد العام للسكان لشعبية المرج لسنة 2006ف.

ويمكن توزيع معــدلات النشاط الاقتصادي للقوة البشرية في فروع منطقة الدراسة كما هــو في الجدول (45):

جدول (45) معدلات النشاط الاقتصادي للقوة البشرية في فروع منطقة الدراسة لسنة 2006ف.

المنطقة	المرج			جردس			تاكنس			البياضه			بطه			طلميثة		
الفئة العمرية	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
19 -15	17.3	19.0	18.1	18.9	18.6	18.8	19.7	18.9	19.2	20.5	26.0	23.4	20.8	21.0	20.9	17.5	17.6	17.5
24 -20	17.3	19.4	18.3	17.4	17.9	17.7	14.1	17.3	15.8	18.2	17.0	17.5	18.5	16.6	17.5	18.5	16.3	17.4
29 -25	16.7	5.6	8.8	18.1	16.9	17.5	18.0	17.0	17.5	15.5	14.2	14.8	16.1	15.3	15.3	17.1	17.4	17.3
34 -30	14.8	16.4	15.5	14.7	14.8	14.7	14.6	13.1	13.8	14.1	13.0	13.5	14.5	15.3	14.5	15.5	14.9	15.2
39 -35	10.7	12.4	11.5	10.7	10.2	10.5	10.2	10.3	10.3	10.1	9.2	9.6	9.3	11.7	10.5	10.2	12.4	11.3
44 -40	8.0	9.2	8.6	5.9	6.8	6.4	6.9	7.4	7.1	7.2	7.2	7.2	6.3	7.5	6.9	7.0	7.1	7.0
49 -45	40.9	5.6	5.2	4.1	4.0	4.1	4.8	5.2	5.0	4.6	4.2	4.4	5.3	4.6	5.0	4.4	4.0	4.2
54 -50	2.9	4.5	3.7	2.8	3.6	3.2	3.7	3.7	3.7	3.2	2.9	3.0	2.5	3.1	2.8	2.7	3.8	3.2
59 -55	3.8	4.5	4.1	4.2	3.8	4.0	4.4	3.9	4.1	3.8	3.2	3.5	4.0	3.5	3.7	3.2	3.6	3.4
64 -60	3.0	3.0	3.0	2.7	2.7	2.7	3.0	2.7	2.9	2.4	2.7	2.5	2.3	2.3	2.3	3.4	2.3	2.8

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على التعداد العام للسكان لشعبية المرج 2006ف

ومن الجدول (45) يتضح لنا أن معدلات النشاط الاقتصادي للقوة البشرية الكلية في الفروع تكون في أعلى مستوياتها في الفئات العمرية الصغرى مابين (15 – 34 سنة) وهـذا لأن عـدد الأفراد في هذه الفئة هي الأكثر عدداً في جميع أنحاء منطقة الدراسة.

ثم نجد أن المشاركة المتوسطة في النشاط الاقتصادي تكون بين الفئات العمريـة مـابين (35– 44 سنة) وهي يمكن اعتبارها فئة متوسطي العمر وهذه الفئة يمكن اعتبارها أعلى معدلات النشاط الاقتصادي الفعلية وذلك لأنهم من المفترض أن يكونوا من أصحاب الأعمال والمهن.

أما الفئات مابين (45– 64 سنة) فهي الأقل معدلاً من حيث النشاط الاقتصادي خاصة فـي الفئة (60– 64 سنة) وذلك بسبب زيادة العمر وهذا يعني أن هذه الفئة هي الأقل عدداً في منطقة الدراسة. ومن حيث النسبة النوعية لمعدلات النشاط الاقتصادي نجد اختلاف في هذه المعـدلات في الفروع حيث نجد أن في مدينة المرج نجد معدلات الإناث أعلى من معدلات الذكور بينما في تاكنس نجد أن غالبية معدلات الذكور أعلى من معدلات الإناث خاصة في الفئات الأولى.

بينما في بقية المناطق (جردس وبطه وطلميثة) نجد اختلاف من حيث معدلات مشـاركة الذكور والإناث حيث نجد في بعض الفئات معدلات الذكور أعلى وفى البعض الآخر نجد الإناث أكثر معدلات النشاط الاقتصادي للنشيطين اقتصادياً.

إن معدلات النشاط الاقتصادي للقوة البشرية الكلية لا تعطي صورة واضـحة عـن حجـم القوى العاملة الفعلية حيث تشمل جميع من هم في الفئات مابين (15– 64) وقد يتضمن في هـذه الفئات الطلبة وربات البيوت وغير العاملين أي أن معدلات النشاط للقوة البشرية الكليـة يمكـن وصفها بالنشيطين اقتصادياً نظرياً.

وعليه يمكن تحديد القوة البشرية الفعلية "النشيطين اقتصادياً" حسب ماجاء في التعـدادات العامة للسكان ، سنستعرض معدلات النشاط الاقتصادي للنشيطين اقتصادياً في الفئـات العمريـة مابين (14– 64 سنة) في منطقة المرج . وهو موضح في الآتي:

جـــدول (46) معدلات النشاط الاقتصادي للنشيطين اقتصادياً في شعبية المرج وليبيا سنة 2006ف

المـــــــــــــــرج			لـيـبـيـــا		
الفئة	**ذكـــور**	**إناث**	**إجمالي**	**ذكور**	**إناث**	**إجمالي**
19 -15	0.7	0.3	0.6	16.7	16.6	16.7
24 -20	13.9	10.9	13.0	16.7	16.7	16.7
29 -25	23.0	31.0	25.3	16.5	16.4	16.5
34 -30	21.3	27.0	23.0	14.3	14.3	14.3
39 -35	15.1	15.6	15.2	11.2	11.5	11.4
44 -40	10.2	8.5	9.7	8.1	8.3	8.2
49 -45	6.5	3.6	5.6	5.8	5.8	5.8
54 -50	3.4	1.4	2.8	3.7	4.0	3.8
59 -55	3.9	1.1	3.1	3.5	3.5	3.5
64 -60	1.7	0.1	1.2	2.9	2.5	2.7

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على: 1. التعداد العام لسكان لشعبية المرج 2006ف.

2. التعداد العام للسكان 2006ف .

ونلاحظ أن معدلات النشاط الاقتصادي للنشيطين اقتصادياً تكون معدلاتها أعلى في الفئات العمرية مابين (25- 34سنة) وهى الفئة العاملة والأكثر مشاركة في سوق العمل. أما في ليبيـــا فنجد أعلى معدلات للنشاط الاقتصادي في الفئة العمرية من (15- 29). أما اقل مشاركة فهي فئة الذين ما بين (15- 19 سنة) ومن ثم فئة كبار السن (60- 64 سنة) حيث يكون الأشخاص في هذه الفئة في نهاية عمرهم الوظيفي ومقبلين على التقاعد . أما في ليبيا فأقل مشاركة تكـــون فـــي الفئات العمرية خاصة من سنة 45 فما فوق ، أما من حيث النسبة النوعية فنجد أن معدل نشـــاط الذكور أعلى من الإناث في غالبية الفئات وهو نتيجة أن الذكور أعلى مشاركة في سوق العمـــل. وبالنسبة على المستوى الوطني فتكون نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور في الفئات العمرية من 50 سنة فما فوق .

التركيب التعليمي

يعد التعليم من أهم مظاهر التنمية البشرية في المجتمع وأن معرفة الوضع التعليمي يساعد على تحديد احتياجات المجتمع المستقبلية من التعليم حسب حاجة القطاعات الاقتصادية.

ويرتبط بالتركيب التعليمي تقسيم السكان حسب التعليم والعمر والنوع وفى هذه الحالة ينقسم السكان البالغون حسب درجة التحصيل العلمي (مرحلة تعليم أولى – تعليم متوسط بأنواعه – تعليم جامعي – تعليم جامعي فما فوق) ويعطي ذلك التقسيم دلالة هامة لقدرة البلد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما يمكن تحديد الاحتياجات المتوقعة مستقبلاً من المتعلمين حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة[38].

كما أن التعليم أحد المؤشرات لمستوى المعيشة ومؤشراً هاماً على القدرة التنموية.

ولقد تضاعف عدد الطلبة والطالبات في مراحل التعليم الأساسي والثانوي في العقود الأخيرة وذلك لمحو الأمية وخلق مجتمع متعلم يتجاوب مع تطورات العصر الحديث كذلك لمجانية التعليم ليس فقط لأفراد المجتمع العربي الليبي بل لكثير من الطلاب الوافدين بمنح دراسية في مختلف التخصصات العلمية[39].

وبالنظر إلى التركيب التعليمي في ليبيا عام 1954ف نجد أن نسبة الأميين كانت تساوي 79.4% أما نسبة الذين يجيدون القراءة فقط فهي ضئيلة جداً في حين أن نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة كانت حوالي 13.6% أما غير المبينين فهم حوالي 7.0% وفي منطقة المرج كانت نسبة الأميين عام 1954ف حوالي 82.4% و لايختلف وضع الذين لايجيدون القراءة فقط عن نسبتهم في البلاد عنها في منطقة الدراسة أما الذين يقرؤون ويكتبون فنسبتهم كانت حوالي 11.1% أما غير المبينين فيشكلون 6.5% أما التركيب التعليمي في منطقة المرج وليبيا بعد هذه الفترة يمكن دراستها من عام 1973ف وذلك لعدم توفر بيانات تفصيلية عن منطقة الدراسة في تعداد 1964ف والجدول (47) يوضح ذلك .

ومن خلاله نلاحظ أن معدل الأمية في ليبيا كان عام 1973ف 51.6% وفى عام 1984ف 49.6% وانخفض في عام 1995ف إلى 18.6% ليصل في عام 2006ف إلى 11.5%. كـذلك ارتفع معدل الحاصلين على الشهادات الابتدائية والإعدادية والثانوية انظر الشكل (9 ، 10).

كما كانت نسبة الأمية في منطقة الدراسة عام 1973ف 57.1% لينخفض عام 1984ف إلى 52.9% ثم إلى 21.3% عام 1995ف وأخيراً 12.5% عام 2006ف.

كما نلاحظ تطور التعليم في جميع مستوياته خاصة في الشهادات الإعدادية والمتوسطة والتعليم الجامعي حيث كانت نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية في منطقة الدراسة حوالي 0.2% وارتفعت عام 1984ف إلى 1.4% ثم إلى 1.9% عام 1995ف وأخيراً إلى 7.4% عام 2006ف .

جدول (47) نسبة التركيب التعليمي في منطقة الدراسة وليبيا في سنتي 1973– 2006ف .

	1973						2006					
	المرج			ليبيا			المرج			ليبيا		
	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة
أمي	36.8	78.3	57.1	32.0	72.9	51.6	6.3	18.5	12.5	6.2	16.8	11.5
يقرأ ويكتب	42.8	16.9	30.2	42.7	20.5	32.1	11.6	10.3	11.0	10.2	10.3	10.2
ابتدائي	12.1	2.9	7.6	14.8	4.3	9.8	22.2	17.5	19.8	18.4	16.8	7.6
إعدادي ثانوي	7.2	1.5	4.4	2.9	2.1	5.8	25.9 21.8	19.7 20.0	22.8 20.9	25.4 23.5	20.2 20.6	22.9 22.1
دون الجامعي	0.2	–	0.1	0.2	–	0.1	4.8	5.2	5.0	7.5	7.2	7.3
جامعي فما فوق	0.4	0.0	0.2	1.0	0.1	0.5	6.8	8.0	7.4	8.1	6.8	7.4
غير مبين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5	0.3	0.3	0.9	0.6

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التعداد العام للسكان 1973– 2006ف .

كما نلاحظ من الجدول (47) تطور التعليم حيث كان معدل الأمية سنة 1973ف 57.1% في منطقة الدراسة وانخفض إلى 12.5% سنة 2006ف.

كذلك ارتفاع نسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية والثانوية بشكل ملحوظ في سنة 2006ف بالنسبة لمنطقة الدراسة وليبيا وتطور التعليم الجامعي حيث كانت النسبة سنة 1973ف 0.1% وأصبحت في 2006ف 7.4% وذلك لتطور التعليم الجامعي وفتح كليات في المنطقة للتعليم الجامعي والمعاهد العليا . وأيضاً تطور التعليم في المراحل العليا مثل الماجستير والدكتوراه حيث أوفدت فرع الجامعة بالمنطقة المعيدين للدراسة داخل وخارج ليبيا وأيضاً للحصول على درجة الدكتوراه، ونلاحظ أيضاً تطور تعليم الإناث حيث ارتفع معدل تعليم الإناث بين الفترتين (انظر الملحقين 3 ، 4).

شكل (9) التركيب التعليمي حسب فروع منطقة الدراسة سنة 1973ف

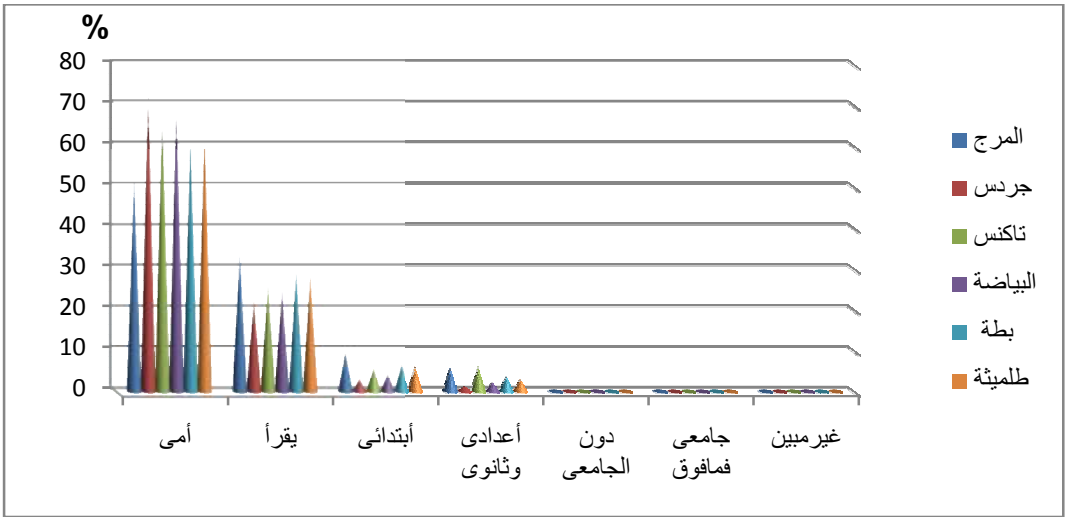

شكل (10) التركيب التعليمي حسب فروع منطقة الدراسة سنة 2006ف

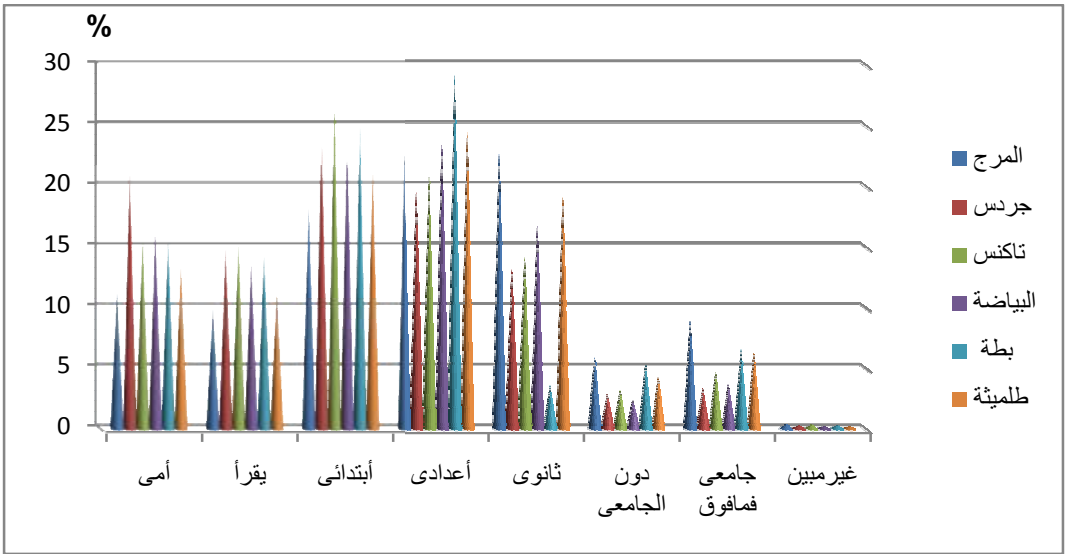

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على التعدادات العامة للسكان لسنتي 1973-2006ف

هوامش الفصل الثاني

1- محمد عبد الحميد الطبولي: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العربية الليبية ومشاركتها في العمل، مجلة الآداب والعلوم المرج العدد الثاني، السنة الثانية ،1998ف، ص13.

2- محجوب عطية الفائدي: توطين البدو في بعض المشروعات الزراعية كنموذج البرامج التنمية بالمجتمع الليبي، مجلة قار يونس، س5- ع3، 1992، ص84.

3- حسني بن زابيه: الزراعية والتنمية الزراعية في ليبيا ، منشورات دار الفضيل للنشر والتوزيع ، ص34.

4- عبد الحكيم عمار نابي: النظام السياسي والتنمية الاقتصادي في ليبيا 1969- 1992ف منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام ، ط1، 2006 ، ص397 .

5- حسني بن زابية: المرجع السابق، نفس الصفحة.

6- جمعة عبد السلام افحيمه، فيصل شلوف: دراسة تحليلية للسياسة الصناعية في ليبيا، مجله قاريونس العلمية، س3-ع2، منشورات جامعة قار يونس، 1990 ، ص28- 29.

7- رمضان عربي خلف لله: حركة القوي العاملة والتنمية والإقليمية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ، ط1، 1984، ص15.

8-جمعه عبد السلام افحيمه، فيصل شلوف: المرجع السابق ص29.

9- وزارة التخطيط: خطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1963- 1968 ، ص4.

10- نفس المرجع السابق ص2

11- المختار الطاهر كرفاع: المرجع السابق، ص 317 .

12- محجوب عطية الفائدي: المرجع السابق ، نفس الصفحة

13- وزارة التخطيط: الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975 ص 125- 126 .

14 – المرجع السابق ص 123 .

15- خالد محمد إدريس بن عمور: اثر التقسيمات الإدارية في عملية التنمية في منطقة الجبل الأخضر في الفترة الممتدة من 1951 – 1997م رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قار يونس، كليه الآداب والتربية، 2000ف، ص 216.

16- وزارة التخطيط: خطه التنمية الخمسية الأولي 1976 – 1980، ص12 .

17- نفس المرجع السابق، ص21.

18- المرجع السابق ، ص 349.

19- نفس المرجع السابق: ص109- 110

20- خطه التحول الاقتصادي والاجتماعي: 1981 – 1985م ، ص43.

21 – نفس المرجع السابق ص135.

22- محمد عبد الحميد الطبولى: المرجع السابق، ص16

23- فرج محمد يونس المقرحي: خطط التنمية وأثرها على التوطن الصناعى، دراسة تطبيقية على توطن الصناعة في إقليم الجبل الأخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه الآداب والتربية، جامعةقار يونس، بنغازي، 2005، ص34.

24- اللجنة الشعبية العامة: شؤون الخدمات، مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 2002-2006ف، الجزء الأول، الإطار الكلى، ناصر،2001 ف، ص34

25 - نفس المرجع السابق ص34- 35

26 - اللجنة الشعبية العامة: شؤون الخدمات، مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 2002-2006ف، الجزء الثاني ، الشعبيات ، ناصر ، 2001ف-ص7

27 - نفس المرجع السابق ص34

28 - فتحي محمد أبوعيانة : جغرافية سكان الإسكندرية "دراسة ديموغرافية منهجية"مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ، 1980-ص104

29- فتحي محمد أبو عيانه: جغرافية السكان " أسس وتطبيقات "، دار المعرفة الجامعية ط5، 2000ف، ص343.

30 - فتحي محمد أبو عيانة : الجغرافيا الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت 1984- ص104

31- محمد مختار العماري: " التغيرات السكانية في بلدية بنغازي في الفترة من 1954- 1984ف " ، رسالة دكتورة غير منشورة ، جامعة الإسكندرية -1997ف- ص220.

32- عثمان الناجي عثمان: النمو السكاني وأثره علي النشاط الاقتصادي في شعبية المرج من عام 1954-1995ف - رسالة ماجستير غير منشورة ، كليه الآداب والتربية، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 2002، ص135.

33- احمد علي إسماعيل: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط8، 1997ف، ص169.

34- فتحي محمد أبو عيانه: جغرافية السكان " أسس وتطبيقات " المرجع السابق ص430 .

35- عثمان الناجي عثمان: المرجع السابق، ص139.

36 - نفس المرجع السابق، ص140.

37 - نفس المرجع السابق، ص147.

38 - فتحي محمد أبوعيانه: أساسيات علم السكان ، ص 90 .

39 - صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ص 223 .

الفصل الثالث

حجم العمالة الوطنية في القطاعات الإنتاجية

- الزراعـــة
- التعدين والمناجم
- الصناعة
- البناء والتشييد
- الكهرباء والغاز والمياه

تمهـــيد:

إن معرفة حجم القوى العاملة و توزيعها العمري لا يمكن أن يكون بديلاً عـــن دراســـة توزيعها على الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها أفرادها ذلك لأن هيكل الإنتاج إنما يتوقف بين سنة وأخرى على معرفة توزيع العاملين في تلك الأنشطة[1].

ولاشك أن المورد البشري المؤهل فنياً ومهنياً يشكل بوجه عام مدخلاً أساسياً لا غنى عنه في العملية الإنتاجية الحديثة[2].

كما أن توزيع المشتغلين حسب تصنيف المجموعات المهنية له أهمية كبرى في تخطيط القوى العاملة وفي تحديد الاحتياجات من مختلف أصناف القوى العاملة سواء على مستوى الوحـــدة الإنتاجية أوعلى مستوى الفرع أو القطاع الاقتصادي[3].

كما أن دراسة التركيب الاقتصادي والتركيب المهني للسكان تعد من أهم مؤشرات الاســـتخدام والبطالة ، وأهمية سوق العمل ومدى نشاطه والفرص المتاحة فيه وتعد أيضاً مؤشراً واضحاً للاتجاه الاقتصادي والاجتماعي العام في البلاد ومتابعة تطوره وتقييمه تقييما سليماً[4].

والتركيب الاقتصادي هو الحرفة أو نوع العمل الذي يمارسه الفرد فقد تتوزع المهنة الواحـــدة في أكثر من نشاط اقتصادي وتفيد دراسة التركيب المهني في التعرف على أنـــواع الأعمـــال التي يؤديها العاملون في البيئة الاقتصادية للدولة[5].

وقد حددت الأمم المتحدة "مكتب العمل الدولي " أنواع هذا النشاط في تصنيف خاص يســـمى التقسيم الدولي الموحد للنشاط الاقتصادي، واتبعته معظم دول العالم وهو يبين تصنيف عشـــر مجموعات كبرى للنشاط بما فيها "ليس لهم نشاط" أو المجموعات التسع الرئيسة **هي** :

0 – الزراعة والغابات وصيد البر والبحر.
1- المناجم والمحاجر "النشاط الاستخراجي".
2- الصناعات التحويلية.
3- البناء والتشييد.
4- الكهرباء والغاز والمياه والخدمات الصحية.
5- التجارة والمصارف والتأمين.
6- النقل والمواصلات والتخزين.
7- الخدمات العامة.
8- أنشطة غير واضحة "خدمات أخرى".[6]

أولاً .. قطاع الزراعة

تشكل التنمية القطاعية ركناً أساسيًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ إنها تلعب دوراً مهماً في تنويع هيكل الاقتصاد الوطني للوصول إلى مرحلة ما بعد النفط الخام من جانب، وبناء اقتصاد قوي يعتمد على مقومات القوة الذاتية من جانب آخر[7]، ونظراً لأهمية النشاط الزراعي في ليبيا فقد حظي باهتمام كبير خلال تنفيذ خطط التنمية في البلاد، إذ تعد خطة التحول الزراعية الأولى 1952–1958 ف التي وضعت عن طريق فريق من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة من أولى الخطط الساعية إلى تطوير الإنتاج الزراعي في ليبيا وقد كانت تكلفة هذه الخطة 30 مليون دينار ليبي صرفت في مجال البحث عن المياه الجوفية والخدمات الزراعية والإرشاد الزراعي[8].

إن الأراضي الكاملة للإنتاج في جميع الأنواع تصل إلى حوالي أربعة عشر مليون هكتار حيث إن 75% منها ملائمة فقط للرعي أما الباقي تقريبا ثلاثة ملايين هكتار متوفرة للزراعة بنوعيها مستقرة ومتنقلة في الحقيقة قدرت مساحة الزراعة المستقرة أو المستوطنة بأنها لا تزيد عن 550 ألف هكتار مستغل منها بالفعل قدر يتراوح ما بين 50 إلى 75% أما الباقي تحت الزراعة المتنقلة[9].

كان الهيكل الاقتصادي مرتكزا على قاعدة زراعية ريفية عريضة إلى جانب قطاعات حضرية صغيرة منتشرة في أرجاء البلاد ، قبل اكتشاف النفط وكانت الزراعة والرعي تمثلان القطاعين الرئيسين في الاقتصاد الليبي[10] ولقد مر النشاط الزراعي في ليبيا بمراحل مختلفة من التطور إذ إن الهدف الأساسي لمزاولة النشاط الزراعي كان توفير المنتجات الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي[11].

ومرت البلاد بثلاث مراحل رئيسة من مراحل التنمية الزراعية حيث بدأت المرحلة الأولى بعد عام 1951 فكان اقتصاد البلاد في عقد الخمسينات مدعوماً عن طريق الإعانات الخارجية في شكل منح مباشرة وبتصدير النفط في عام 1961ف وهنا بداية المرحلة الثانية[12]. وبعد اكتشاف النفط وتصديره إلى الخارج في الستينات أصبحت عائداته تمثل الدخل القومي الرئيسي وكان لها الأثر على الاقتصاد والمجتمع[13].

والجدول(48) يبين تــوزيع الأراضي الزراعية ونوع الزراعة فيها

جدول (48) توزيع الأراضي الزراعية في ليبيا حسب الأقاليم 1945بالهكتار

	طرابلس	برقة	فزان
مجموع الأراضي الزراعية	10000000	4000000	125000
الأراضي الرعوية	8000000	3100000	لا يوجد
زراعة متنقلة	1600000	500000	لا يوجد
زراعة مستقرة	400000	145000	لا يوجد
زراعة قائمة فعلياً	200000	50000	1500
غابات وأحــراش	3000	110000	لا يوجد
زراعة مروية في الواحات	200	500	2700
غابات نخيل	16000	8000	120000

المصدر: وليم فيشر الزراعة في ليبيا "الفترة الحرجة "، في ، الزراعة والتنمية الزراعية فــي ليبيــا "أوراق جغرافية" ترجمة وتحرير، حسني بن زابية، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع، 2009ف، ص 36.

حيث إنها في أوائل الستينيات حلت عائدات النفط محل الإعانات وبحلول 1965 بــدأت ليبيا تتمتع بخيرات عوائد النفط وفي عام 1961 كان هناك عدد من المؤشــرات علمــاً بــأن الاقتصاد قد تغير ثم ظهرت أنماط جديدة من الإنفاق الحكومي والخاص واستقطب القطــاع الزراعي استثمارات ضخمة خاصة على مستوى القطاع الخاص[14]. واتجه الاهتمام بالزراعة منذ سنة 1969 حيث قامت عمليات استصلاح أراضٍ، وتنمية زراعية واسعة شملت معظــم أرجاء البلاد سعياً وراء تنويع الإنتاج ومصادر الدخل القومي والتقليل من الاعتماد على النفط وذلك بخلق قاعدة اقتصادية قوية تعتمد على قطاعات إنتاجية تنموية متعددة[15] , وهنا جاءت المرحلة الثالثة حيث إن دخل ليبيا من النفط كان في تصاعد وأصبح لليبيا مركز قــوي بــين البلدان المصدرة للنفط ففي السنتين الأوليين في عمر الثورة واستغلت الإدارة الليبية بحكمــة وضعها في سوق النفط العالمي[16].

ومن أجل تحقيق تنمية زراعية متكاملة ومتوازنة تبنى مجلس التنمية الزراعية إنشــاء خمس مناطق جغرافية واسعة في ليبيا كمناطق زراعية كــبرى.

الجدول (49) عائدات النفط ومخصصات التنمية في هذا القطاع في البلاد والمنطقة الشرقية (بالمليون دينار ليبي)

	1975 - 1973		1980 – 1976	
عائدات النفط	5664.7		20381.6	
	مخصصات	مصروفات	مخصصات	مصروفات
خطط التنمية	2585.9	2204.8	8813.3	7606.4
قطاع الزراعة المنطقة الشرقية	595.4	554.8	1817.8	1604.3
مشاريع الاستيطان الزراعي	غير متوفر	78.4	189.5	غير متوفر
مشروع تنمية المراعي	غير متوفر	3.9	29.8	غير متوفر

المصدر: حسني بن زابية ، الاستيطان الزراعي والموارد الرعوية ،في, الزراعة والتنمية الزراعية في ليبيا (أوراق جغرافية)ترجمة وتحرير حسني بن زابية ، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع، 2009ف، ص 92.

وكانت الزراعة في ليبيا تمثل الحرف الأساسية للسكان قبل اكتشاف النفط إذ شكلت الزراعة والرعي الركيزة الأساسية للاقتصاد الليبي حيث كان حوالي 80% من السكان يعيشون في الريف والبادية و70% من العمال النشطين كانوا يشتغلون بالزراعة ويساهمون بمعدل 60% من الناتج الإجمالي القومي للبلاد[17] , وتحقيقاً للأهداف الطموحة وسياسات واستراتيجيات مجلس التنمية الزراعية، لتنمية هذا القطاع خصصت مبالغ طائلة للنهوض بهذا القطاع إلى المستوى المطلوب.

ومن الجدول (50) يتضح حجم المخصصات لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري خلال هذه الفترة حيث تحظى بأعلى نسبة من المخصصات الأمر الذي يتجلى في أهمية هذا القطاع ورغبة الدولة في الاعتماد على القطاعات الإنتاجية كبديل لقطاع النفط وأخذ بعين الاعتبار أن هذا القطاع من أهم مصادر الغذاء إلى جانب أنه يوظف ما يزيد عن 20% من أجمالي القوى العاملة فقد حظي باهتمام كبير خلال ثلاثة العقود الماضية حيث بلغ إجمالي ما تم إنفاقه على مشروعاته ما يزيد عن 53 مليار دينار من ميزانيات التنمية إلى جانب ما تم استثماره عن طريق القطاع الأهلي[18] ، وعليه فإن هذا القطاع وإن تفاوتت نسبة المخصصات من فترة لأخرى إلا أنها تستحوذ على أعلى نسبة من مخصصات الدراسة, والجدول (50) يبين مخصصات قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري.

جدول (50) المخصصات المالية لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية خلال الفترة (1963 – 2006ف)

الفـــترة	القيمة بالمليون دينار
1963 - 1968	29.275
1973 -1975	311.3
1976 -1980	18159
1981 -1985	1669.4
1986 -1990	1016.1
1991 -1995	905.6
1996 -2000	906.6
2001 -2006	288

المصدر : إعداد الطالب اعتماداً على أرقام الجداول (26،32،29 ،34، 36 ، 37 ،38 ،39)

حجم العمالة الوطنية في قطاع الزراعة:

ويشمل هذا القطاع الزراعة والغابات والصيد البحري ويمكن معرفـــة حجـــم العمالـــة الوطنية في هذا القطاع في منطقة الدراسة وليبيا كما هو بالجدول(51) .

ومن الجدول يتضح لنا انخفاض واضح في حجم العمالة الزراعية حيث كانت في سنة 1954 25.2 % وارتفعت في سنة 1964 لتصل إلى 37% ثم أخذت بالانخفاض لتصل إلى 7.1% سنة 2006 هذا على مستوى البلاد ككل ولم يكن هذا التناقص ناتجا عن الأســـاليب العلميـــة الحديثة في طرق الزراعة فقط ولكن راجع بصورة أكثر فعالية إلى فرص العمل الجديدة التي أوجدتها الصناعة النفطية وعائداتها[19].

ومثلما اتجهت اليد العاملة إلى المدن سعياً وراء الأجور العالية والكسب السريع اتجه رأس المال الخاص الذي نجح في القطاع التجاري والخدمات بعد دخول شركات البترول إلى الاستثمار في العقارات والتجارة بدلاً من الزراعة وبهذه الصورة وما سببه النفط من انخفاض في الإنتاج الزراعي وسوء توزيع لليد العاملة مما زاد في عدم إنتاجيتها و كان الأثـــر الأول للنفط على قطاع الزراعة هو حرمانه من اليد العاملة ورأس المال في وقت واحد الأمر الذي أدى إلى تخلف الزراعة بالنسبة لقطاع الإنشاءات.[20]

جـــدول (51) حجم ونسبة العمالة الزراعية في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة في الفترة (1954 – 2006 ف) حسب النوع

المنطقة / السنوات	منطقة الدراسة			ليبيا		
	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
1954 عدد	18616	1267	19883	212001	11871	223872
نسبة *			%20.2			%25.2
1964 عدد	5654	94	5748	140517	3036	143553
نسبة *			%26.0			%37.0
1973 عدد	3357	74	3431	96185	13761	109946
نسبة			%35.0			%26.4
1984 عدد	2925	174	3099	73502	2589	76091
نسبة			%20.7			%11.6
1995 عدد	3877	67	3944	107709	4206	111915
نسبة			%19.7			%10.9
2006 عدد	4755	1402	6157	100307	18980	119287
نسبة			%11.5			%7.1

المصدر :

1. التعدادات العامة للسكان (1954 – 1964 – 1973 – 1984 – 1995 – 2006 ف).
2. النسب من حسابات الباحث .

* نظراً لعدم وجود إحصاءات دقيقة في بعض التعدادات خاصة فى تعداد 1954ف حيث يشمل هذا العدد جميع عمال إقليم برقة ، وفى تعداد 1964ف يشمل عمال منطقة الجبل الأخضر .

إن اكتشاف النفط وما ترتب عليه من تطور الصناعات النفطية أدى إلـــى اســـتقطاب العمالة الزراعية في البلاد وهذا لأن العمل في مجال الصناعات النفطية يدر أموالا أكثر مـــن قطاع الزراعة وهذا ما ينعكس إيجاباً على العمال من حيث ارتفاع أجورهم وبالتالي تحســـن مستواهم المعيشي.

أما على مستوى منطقة الدراسة فالصورة لا تختلف كثيراً فقد بلغ نسبة العمال الزراعيين 20.2 % سنة 1954 ف وارتفعت سنة 1964 إلى 26.0 % ثم أخذت بالانخفاض التدريجي فأصبحت 25.0% سنة 1973 ف ومن ثم 21.2 سنة 1984ف وفي سنة 1995 استمرت بالانخفاض لتصل إلى 9.6 % ثم ارتفعت قليلاً سنة 2006 لتصبح 11.5 % وهذا

الانخفاض ربما يرجع للأسباب نفسها التي أدت إلى انخفاض العمالة الزراعة الليبية كما أن هناك سبباً آخر ساهم في خفض العاملين في قطاع الزراعة وهو تذبذب سقوط الأمطار من سنة إلى لأخرى حيث أدى هذا التذبذب إلى تذبذب الإنتاج وبالتالي عدم استقرار الأيدي العاملة الزراعية، فترك العديد من العمال الزراع واتجهوا إلى العمل في المدن الرئيسة حيث الدخل المضمون.[21]

أما إذا نظرنا إلى حجم العمالة حسب النوع فمن الملاحظ أن نسبة الذكور تستحوذ على النصيب الأكبر عن الإناث من حيث المشاركة في سوق العمل في هذا القطاع سواء في ليبيا أو في المنطقة حيث لا توجد مقارنة فطبيعة لعمل والجهد المطلوب في مثل هذه الأعمال قد يصعب على الإناث التأقلم في مثل الحرفة كما أن العادات والتقاليد السائدة تحول دون مشاركة المرأة في هذا العمل ويمنع دخولها في الحقول والقيام بالأعمال الزراعية مثل ري المزروعات وتربية الحيوانات والدواجن وإنتاج الألبان والتقاط الثمار وغيرها ولكن مشاركة المرأة في هذا القطاع قد يكون في الأعمال المكتبية والخدمات الزراعية وفي المكاتب والدوائر الحكومية حيث إن أغلب العمال قي هذا القطاع هم من الموظفين في الدوائر الحكومية وفي مكاتب المشاريع الزراعية وليس من المزارعين والمزارعات فقط.

وهذا ما يفسر ارتفاع النسبة نوعاً ما في تعداد 2006 ف حيث وصلت إلى 22.7 % من جملة العاملين في منطقة الدراسة كذلك تطور بعض القطاعات الأخرى كقطاع البناء والتشييد أدى إلى استجلاب العمال الزراعيين إليه مثلما حدث في منتصف الستينيات حيث تم إعادة بناء مدينة المرج بعد أن دمر الزلزال مدينة المرج القديمة فتحول بعض العمال الزراعيين إلى الدخول في عملية البناء والتشييد نتيجة لفرص العمل الكثيرة التي توفرت في المنطقة كذلك إن بعض الحائزون يملكون أراض زراعية ولا يمتهنون الزراعة كحرفة رئيسة إذا تتبعنا عدد الحائزين الزراعيين في منطقة المرج فالأمر قد لا يكون مختلف كثيراً والجدول الآتي يوضح الحائزين الزراعيين في منطقة الدراسة.

جدول (52) يوضح عدد الحائزين الزراعيين في المنطقة
من تعدادي 1987–2007 ف

	الحائزون الزراعيون حسب المهنة الرئيسة في تعداد 1987ف			الحائزون الزراعيون حسب المهنة الرئيسة في تعداد 2007ف			التطور العددي للحائزين خلال الفترة ما بين التعدادين بالزيادة (+) أو النقصان (−)		
	مزارع	غير مزارع	جملة	مزارع	غير مزارع	جملة	مزارع	غير مزارع	جملة
عدد	2003	2176	4179	1826	2634	4460	−177	+458	739
%	47.9	52.1	−	40.9	59.1	−	−	−	−

المصدر:

1. النتائج النهائية للتعداد الزراعي 2001، ص26.
2. النتائج النهائية للتعداد الزراعي 2007 ، ص 31.
3. النسب من حسابات الباحث .

يتضح لنا من الجدول (52) أنه رغم زيادة عدد الحيازات الزراعية إلا أن نسبة المتفرغين للعمل الزراعي انخفضت من 47.9% سنة 1987، إلى 40.9% سنة 2007ف.

بينما ارتفعت نسبة الحائزين غير المتفرغين للعمل الزراعي من 52.1% سنة 1987ف إلى 59.1% سنة 2007ف وهذا ما يدل على أن أغلب سكان المزارع ومالكي الأراضي الزراعية لا يمتهنون العمل الزراعي وبالتالي يتم الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية, والجدول (53) يوضح هذا الموضوع بالتفصيل.

جدول (53) توزيع عدد الحائزين الزراعيين حسب مهنتهم الرئيسة والجنس في منطقة المرج 2007.

	مـــزارع			غير مـــزارع			المجمـــوع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
عدد	1782	44	1826	2554	80	2634	4336	124	4460
%	41.0	35.4	40.9	59.0	64.6	59.1	100	100	100

المصدر: 1.الهيئة العامة للمعلومات – النتائج النهائية للتعداد الزراعي 2007ف ، ص42.

2 . النسب من حسابات الباحث .

ويتضح لنا أن نسبة الذكور العاملين في الزراعة فعلاً لا يتعدى 41.0% أما الذكور غير المزارعين والحائزين على أراضٍ زراعية فبلغت نسبتهم 59.0%. أما نسبة الإناث

المزارعات فهي حوالي 35.4% في حين إن نسبة الإناث غير المتفرغات للعمل الزراعي فهي 64.6% وهذا ما يعني أن عمل الإناث يقتصر على العمل الإداري والمكتبي غالباً. وهذا ما يعني أن بعض المزارعين قد تركوا العمل في هذه المهنة بسبب بعض الظروف وانتقل إلى العمل في المهن الأخرى التي توفر له الراحة وكذلك الأجور العالية مثل قطاع الخدمات ومن ثم أهمل هذه الأراضي وحلت العمالة الأجنبية محل العمالة الوطنية.

إن التوسع الحضري الكبير جاء على حساب استقطاع الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة لصالح الخدمات الحضارية والصناعية وشبكات النقل، كذلك جاء تأثيره على الحياة الريفية من تلوث المياه السطحية الجارية لنفايات الأنشطة الصناعية مما حرم الزراعة وتربية المواشي من أهم مواردها، فتأثيره على الاقتصاد الزراعي والأمن الغذائي كان بليغاً مما قوض أمن واستقرار الاستيطان الريفي[22].

حجم العمالة الوطنية في قطاع الزراعة حسب فروع منطقة الدراسة :

بما أن منطقة المرج تعتبر منطقة زراعية تتوفر فيها جميع المقومات الطبيعية لقيام نشاط زراعي وتتميز جميع فروعها بهذه الخصائص فإن المنطقة تركزت فيها بعض المشاريع الإنتاجية الزراعية عليه سنتعرف ما هو توزيع العمالة الوطنية في هذا القطاع على فروع منطقة الدراسة وهى كما في الجدول **(54)** :

جدول (54) نسبة العمالة الوطنية في قطاع الزراعة حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة (1973– 2006ف)

	1973	1984	1995	2006
المرج	27.4	16.7	12.1	17.6
جردس	61.1	34.3	37.6	17.0
تاكنس	60.9	27.6	39.8	16.8
البياضه	43.8	23.3	31.7	18.0
بطه	41.6	33.0	32.7	21.0
طلميثة	37.9	23.1	27.6	15.9

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التعدادات العامة للسكان السنوات (1973 ، 1984، 1995، 2006ف)

ويتضح لنا أن حجم العمالة الزراعية في فروع منطقة الدراسة كانت نسبها عالية كما في جردس وتاكنس التي وصلت إلى 60 % من حجم العمالة الكلية وكذلك البياضه وأخيراً مدينة المرج والتي هي أقل نسبة نظراً لتوفر الأعمال الخدمية فيها ومن ثم أخذت هذه النسبة بالانخفاض تدريجياً وذلك بعد أن شهدت المنطقة تنمية زراعية في السبعينيات أخذت التنمية الصناعية في الظهور في فترة الثمانينيات وهكذا انخفضت النسبة لهذا السبب.

وأخذت النسبة بالانخفاض في جميع الفروع في آخر تعدادين 1995- 2006ف وذلك لإهمال كافة المشاريع الإنتاجية "الزراعية وإحالة العاملين إلى المرافق الخدمية الأخرى انظر الملاحق (5 ــ6 ــ 7 ــ 8) . والشكل (11) يبين حجم القوى العاملة في فروع منطقة الدراسة خلال هذه الفترة .

شكل(11) نسبة العمالة الوطنية في قطاع الزراعة حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة (1973- 2006ف)

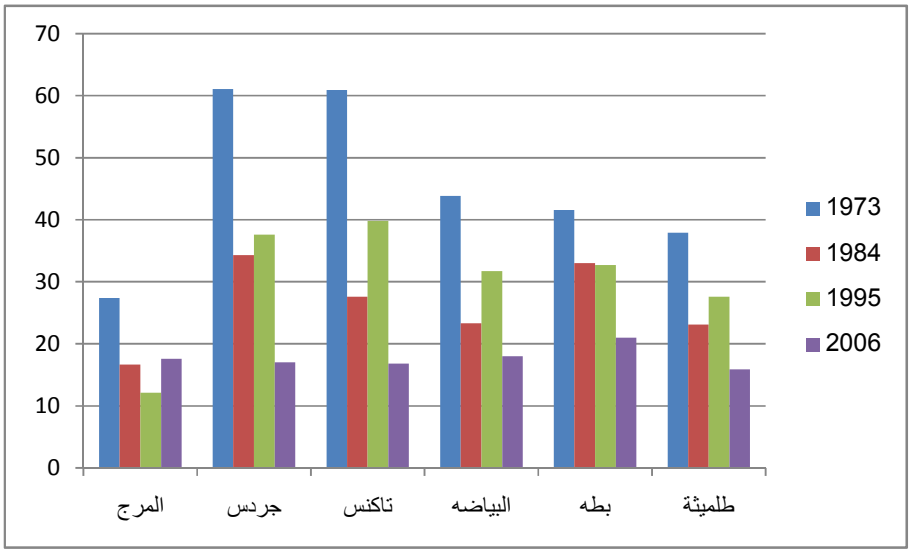

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الجدول (54)

ثانياً .. التعدين واستغلال المحاجر:

كان القطاع الاستخراجي في فترة ما قبل اكتشاف النفط محدوداً جداً ولا يذكر إلا في عمليات محددة مثل اجتثاث الأشجار واقتلاع الأحجار وبعض عمليات المحاجر وذلك لتوفير المواد اللازمة للبناء مواكبة لعمليات التنمية التي بدأت في تبنيها الدولة .

بدأ الاقتصاد الوطني ينتعش انتعاشاً كبيراً بعد ظهور النفط وينقلب من اقتصاد مصاب بالعجز إلى اقتصاد يحقق فائضاً ،ومع بداية الستينيات بدأ يحقق أعلى معدلات للنمو في العالم[23] حيث تطور هذا القطاع وشهدت البلاد عمليات تنقيب واسعة عن النفط وبدأ هذا القطاع يرتبط باستخراج النفط والغاز ، وبالتالي فقد جذب هذا القطاع الاستخراجي اليد العاملة الليبية إليه سعياً وراء الأجور المرتفعة والبحث عن الحياة الكريمة والابتعاد عن القرى والأرياف وهذا ما أوجدته الصناعات النفطية والأعمال المرتبطة، أما بالنسبة للجانب الآخر وهو ((التعدين واستغلال المحاجر)) فيمكن القول أنه ليست بتلك الأهمية التي تساعد في النهوض بالاقتصاد الوطني والتي من شأنها أن تستقطب الأيدي العاملة إليها نظراً للتطور البطيء في هذا القطاع.

ويلاحظ أن قطاع النفط والغاز الطبيعي يستحوذ على نسبة ضخمة من المخصصات المالية وهذا لأنه يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الليبي ولأن الاستثمار فيه يعتبر خطوة ناجحة وذلك لما يوفره من عوائد مالية مستقبلاً يمكن استثمارها في مجالات اقتصادية واجتماعية أخرى كما يعتبر هذا القطاع مصدراً لتشغيل العمالة الوطنية وخلق فرص عمل للمواطنين المرتبطة به مستقبلاً، أما قطاع التعدين والمحاجر فلم تخصص له أية مبالغ مالية تذكر بعد اكتشاف النفط, وبما أن الأهمية تنبع من قطاع النفط والغاز الطبيعي حيث يعتبر الدعامة الرئيسة للموارد المالية في بلادنا لذلك فإنه يحظى بأهمية بالغة ويستحوذ على مخصصات مالية طائلة لتنمية هذا القطاع الحيوي وبما أن قطاع النفط والغاز من أهم الموارد الاقتصادية في البلاد فينبغي أن يكون مصدراً لتشغيل الأيدي العاملة الليبية وأن يخلق هذا القطاع فرص عمل للمواطنين.

أما بالنسبة لحجم المخصصات المالية لهذا القطاع في فترة الدراسة فهي (55) :

جدول (55) المخصصات المالية لقطاع التعدين والمحاجر واستخراج النفط والغاز الطبيعي فـــي الفترة (1973– 2006ف)

الفـــترة	القيمة بالمليون دينار	
	استخراج النفط والغاز الطبيعي	التعدين والمحاجر الأخرى
75 – 73	195.4	5.3
80 – 76	411.2	–
85 – 81	275.5	–
90 – 86	395	–
95 – 91	462	–
2000 – 96	558.9	–
2006 – 2001	1440	–

المصدر : إعداد الطالب اعتماداً على أرقام الجداول(26،32،29 ،34، 36 ، 37 ،38 ،39)

حجم العمالة الوطنية في قطاع التعدين والمحاجر:

جدول (56) حجم العمالة الوطنية في قطاع التعدين والمحاجر واستخراج النفط والغاز الطبيعي في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة من الفترة (1954– 2006 ف)

الفترة	منطقة الدراسة			ليبيا		
	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
1954 *	58	2	60 %0.02	412	10	422 %0.04
1964 *	96	–	96 %0.4	11575	52	11627 %2.9
1973	27	–	27 0.2	148	87	8235 % 1.9
1984	28	–	28 %0.1	10568	266	10834 %1.6
1995	69	0	69 %0.3	18606	679	10285 % 1.8
2006	395	39	434 %0.8	31952	2157	34109 %2.0

المصدر :1. التعدادات العامة للسكان (1954 – 1964 – 1973 – 1984 – 1995 – 2006 ف)

2. النسب من حساب الباحث

* نظراً لعدم وجود إحصاءات دقيقة فى بعض التعدادات خاصة فى تعداد 1954ف حيث يشمل هذا العدد جميع عمال إقلـــيم برقة ، وفى تعداد 1964ف يشمل عمال منطقة الجبل الأخضر .

يتبين من الجدول (56) أن نسبة العاملين في هذا القطاع على مستوى البلاد غير ثابتة حيث كانت في 1954ف لا تذكر وهذا بسبب ضعف النشاط الاستخراجي واقتصاره على بعض عمليات اجتثاث الأشجار واقتلاع الأحجار فقط. من جهة وإلى الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها البلاد في تلك الفترة فقد اقتصر العاملون في هذا القطاع على العمل في المحاجر لاقتلاع الأحجار.[24]

أما في سنة 1964 ف فالزيادة البسيطة جاءت كنتيجة طبيعية لاكتشاف النفط وما أوجده من فرص عمل جذبت إليه العاملين في بعض القطاعات الأخرى مثل الزراعة وانخفضت نسبة العاملين في هذا القطاع عام 1973ف حيث بلغت 1.9% وعام 1984ف بلغت حوالي 1.6% وفي عام 1995ف وصلت النسبة إلى 1.8% وارتفعت قليلاً عام 2006ف حيث وصلت إلى 2.0% وهذه النسبة المنخفضة قد تكون نتيجة لطبيعة العمل الشاقة والبعيدة عن التجمعات السكانية وقلة المعاهد والمؤسسات التعليمية المتخصصة في هذا المجال والتي من شأنها أن تخرج كوادر وطنية متخصصة في هذا المجال كذلك تطور هذا القطاع أدى إلى استخدام الأجهزة والمعدات الحديثة في العمليات الإنتاجية.

أما على مستوى منطقة الدراسة فإن حجم العمالة الوطنية في هذا القطاع فهي ضئيلة جداً وذلك لطبيعة المنطقة الزراعية وفرص العمل في النشاط الزراعي والصناعي والعمل في القطاع الثالث بصفة أكثر ولعدم وجود مناطق تعدين في المنطقة وبعدها على الحقول النفطية.

أما عن توزيع العمالة حسب النوع فإن مشاركة المرأة ضئيلة للغاية وقد لا تذكر وذلك يرجع إلى طبيعة العمل الشاقة والتي تستوجب الجهد كذلك بُعد مناطق التعدين على المراكز الحضرية مما يجعل هذا القطاع سوق عمل للذكور فقط.

حجم العمالة الوطنية في قطاع التعدين والمحاجر حسب فروع منطقة الدراسة:

نظراً لضآلة حجم العمالة في هذا القطاع على الصعيدين " منطقة الدراسة – ليبيا " فإن حجم ونسبة العمالة في هذا القطاع في الفروع لا تحظى بمستوى مشاركة فعلي من قبل السكان وهو موضح بالجدول (57):

جدول (57) نسبة العمالة الوطنية في قطاع التعدين والمحاجر حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة (1973– 2006ف).

الفترة / المنطقة	1973	1984	1995	2006ف
المرج	0.3	0.1	0.4	0.7
جردس	0.1	0.08	0.2	0.8
تاكنس	0.1	0.2	–	0.9
البياضه	-	-	0.07	0.8
بطه	–	0.2	0.1	0.9
طلميثة	0.2	0.3	0.08	0.8

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التعدادات العامة للسكان(1973 – 1984 – 1995 – 2006ف).

هكذا يتضح لنا الانخفاض الشديد في حجم العمالة الوطنية في هذا القطاع على الرغم من مشاريع التنمية التي تشهدها الفروع كافةً وهذا ما يعلل ارتفاع النسبة قليلاً في سنة 2006ف وهذا يرجع إلى دخول السكان إلى العمل في هذا القطاع نظراً لتطور المدينة وضواحيها الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على مواد البناء, و يمكن القول أن هذا القطاع يشهد مشاركة من الأجانب أكثر من الليبيين وتوفر اليد العاملة الأجنبية بكثرة في منطقة الدراسة.

ثالثاً .. الصناعة:

إن الصناعة من النشاطات الاقتصادية الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أصبح التصنيع مرادفاً للتنمية بالتالي هو محور استراتيجيات الخطط الاقتصادية في الدول النامية وانطلاقاً من أهمية التصنيع فقد كانت التنمية الصناعية في مقدمة استراتيجيات خطط التنمية في ليبيا منذ سنة 1970[25].

ولم تشهد ليبيا تقدماً صناعياً يذكر قبل خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي ببناء قاعدة جديدة ومتطورة للحياة الاقتصادية والاجتماعية وقد اعتمدت الخطط على المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية باستغلال الموارد المتاحة كافة، حيث انصب جزء كبير من هذا الاستثمارات في قطاع الصناعة.

إن دور النشاط الصناعي حتى سنة 1969ف كان هامشياً في الاقتصاد الوطني فقد كان يعتمد في تنميته على المبادرات الفردية التي أعطت أولوية الاستثمار للأنشطة البديلة التي تتميز بسرعة مردودها، وقلة مخاطرها الاستثمارية الأمر الذي انعكس على هيكل النشاط الصناعي الذي تمثل تلك الفترة في منشآت صناعية صغيرة ذات طاقات محدودة.[26]

و تعتبر الفترة ما بين 1969– 1972ف مرحلة انتقالية وبداية النهوض بعمليات التنمية الاقتصادية في شتى مجالاتها وقد حظيت الصناعة باهتمام كبير منذ عام 1969ف، إذ استهدفت إستراتيجية التنمية الصناعية الجديدة إقامة الصناعات الإحلالية الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإنتاج السلع الوسطية الاستهلاكية، كذلك إقامة الصناعات الكبيرة والتصديرية[27].

لقد عبرت خطط التحول السابقة عن جملة من الاستراتيجيات والأهداف والتي استندت على التصنيع المعوض عن الاستيراد وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع التي تلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين[28].

إن تنفيذ خطط التنمية أدى إلى انتعاش القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعة مما سرع بدوره من النهوض بالعمال وخلق فرص عمل نتيجة للمخصصات التي نفذت في هذا القطاع إضافة إلى المشاريع ومن ثم عدد المشتغلين فيه.

إن قطاع الصناعة من أهم القطاعات الإنتاجية التي بإمكانها أن تكون مصدراً بديلاً لقطاع النفط والتي بإمكانها تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وخلق فرص عمل جديدة، وخفض نسبة الواردات حيث أن نتائج سياسة إحلال الواردات التي اتبعتها ليبيا خلال الفترة 1970 – 1986 كانت إيجابية ، حيث انخفضت نسبة الواردات بنسبة 0.69 % ما أدى إلى حدوث إحلال بنسبة 74%[29].

عليه فإن التنمية الصناعية في ليبيا شهدت تطوراً خاصة بعد الزيادة في حجم المخصصات المالية لهذا القطاع حيث حظي هذا القطاع بمخصصات مالية طائلة خاصة في الخطة الثلاثية (1973 – 1975ف) والخماسية (1976 – 1980ف) خاصة الخطة الخماسية الثانية (1981 – 1985ف) والتي اتسمت بالتوسع في السياسية الصناعية والجدول (58) يبين حجم المخصصات المالية لهذا القطاع في فترة الدراسة.

سيلاحظ في الجدول أن هذا القطاع يتمتع بمخصصات هائلة وهذا ما يدل على الاهتمام بهذا القطاع خاصة في الخطة الخمسية الأولى (1976–1980ف) والثانية (1981–1985ف).

عليه فإن هذه المخصصات تساهم في تحقيق أهداف التنمية الصناعية وهي تحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق قاعدة اقتصادية بديلة للنفط، كذلك خلق فرص عمل للمواطنين حيث يتحكم في التوزيع الجغرافي للصناعة حسب عدد العمال ارتفاع عدد السكان من جهة وطبيعة الصناعة نفسها من جهة أخرى فهناك صناعات تتطلب أيدي عاملة كثيرة في حين توجد صناعات يمكن تسييرها بعدد قليل.

جدول (58) المخصصات المالية لقطاع الصناعة في الفترة ما بين (1963– 2006 ف)

الفتـــرة	القيمة بالمليون دبنار
1968 – 1963	6.9
1975 – 1973	226.7
1980 – 1976	1438.7
1985 – 1981	2369.6
1990 – 1986	1047.3
1995 – 1991	575.4
2000 – 1996	145.9
2006 – 2001	139

المصدر : إعداد الطالب اعتماداً على أرقام الجداول (26،32،29 ،34، 36 ، 37 ،38 ،39)

وتتركز المصانع التي وطنت في منطقة الدراسة في مدينة المرج والتي ساعدت طبيعة المنطقة الزراعية والرعوية على الاهتمام بهذه الصناعات التي تم إنشاؤها، حيث احتوت على مصنع لطحن الغلال وذلك نتيجة لاشتهار المنطقة بإنتاج القمح.

كما يوجد في المنطقة مصنع غزل ونسيج الصوف وإنتاج البطاطين حيث ساعد على توطنه ملائمة الظروف الطبيعية كاعتدال الرطوبة أيضاً توفر المادة الخام.

كذلك هناك مصنع الملابس الجلدية والأحذية والذي توقف منذ فترة عن الإنتاج وتحول العاملين إلى القطاعات الأخرى .

هذا ويمكن توزيع العاملين في صناعات القطاع العام في منطقة الدراسة (59):

جدول (59) توزيع العاملين في صناعات القطاع العام 2004 في منطقة الدراسة

	عدد المنشآت	عدد العاملين	النسبة
الصناعات الغذائية	1	281	% 36
صناعة الغزل والنسيج والملابس الجديدة	2	494	% 64

المصدر : فرج محمد المقرحي، خطط تنمية وأثرها على التوطن الصناعي (دراسة تطبيقية على توطن الصناعة في إقليم الجبل الأخضر) رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة قاريونس 2005، ص 96 ، ص 100.

يتضح من الجدول أن عدد العاملين في مصانع القطاع العام قليل إذا ما قورن بعدد السكان أو حتى العاملين جميعاً في منطقة الدراسة وهذا ما يعني أن المصانع العامة في منطقة الدراسة قليلة العمل فيها أيضاً كما أن العمليات الصناعية لا تسير وفق المطلوب أو بالشكل الجيد حيث أن أحد هذه المصانع (الصناعات الجلدية) قد توقف عن الإنتاج نهائياً.

أما اليوم فإن مصانع القطاع بمنطقة الدراسة فقد أهملت وقلص العاملون فيه وأحيلوا إلى المرافق الأخرى نتيجة ضعف سير العمليات الإنتاجية بها.

حجم العمالة الوطنية في قطاع الصناعة:

على الرغم من أهمية قطاع الصناعة ودوره المستهدف في الاقتصاد الوطني وما يخص به من اهتمام برصد الميزانيات اللازمة للنهوض بهذا القطاع إلا أن هذا القطاع لا يزال ضعيفاً جداً وذلك من ناحية استيعابه للقوى العاملة الوطنية من ناحية وضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف التنموية الموضوعة لها من ناحية أخرى.

وإن عدد العمالة الوطنية في انخفاض في هذا القطاع وكما هو موضح بالجدول (60)

حيث يلاحظ انخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع حيث لم يتجاوز 28.2 % من إجمالي العاملين في ليبيا عام 1973ف, وفي عام 2006 ف كانت أدنى نسبة مساهمة للعاملين في هذا القطاع وكانت 2.8 % وذلك ليس نتيجة لانخفاض عدد العاملين في هذا القطاع وإنما لارتفاع نسبة العاملين في القطاع الثالث (الخدمات) وذلك لوجود فرص عمل كثيرة وخلق كوادر وظيفية جديدة .

وعلى الرغم من الاهتمام بالتنمية الصناعية وحجم المخصصات الطائلة لهذا القطاع وأهميتها لخلق قاعدة اقتصادية وتوفير فرص عمل إلا أن حجم العمالة في هذا القطاع تبقى منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا ما يعني دخول الأيدي العاملة الأجنبية في هذا

القطاع وما تكسبه من خبرة ومهارة ، كذلك عدم إتباع الأساليب العلمية الحديثة في عمليـــات التصنيع مما يسبب في عرقلة العملية الإنتاجية بالشكل المطلوب .

جدول (60) حجم العمالة الوطنية في قطاع الصناعة في ليبيا مقارنةً بمنطقة الدراسة خلال الفترة (1954–2006ف).

	منطقة الدراسة			ليبيا		
	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
*1954	3754	3237	6811 %2.7	14390	22493	36883 %4.1
*1964	384	14	398 %1.8	18763	7784	26547 %6.8
1973	94	2	96 %0.9	115889	1510	117399 %28.2
1984	378	157	535 %3.5	30109	3897	34006 %5.1
1995	847	190	1037 %5.1	64697	10111	74808 %7.2
2006	637	82	719 %1.3	43302	3888	47190 %9.8

المصدر:

1. التعداد العام للسكان للسنوات (1954 – 1964 – 1973 – 1984 – 1995 – 2006 ف).
2. النسب من حساب الباحث.

* لعدم وجود إحصاءات دقيقة فى بعض التعدادات خاصة فى تعداد 1954ف حيث يشمل هذا العدد جميع عمال إقليم برقة ، وفى تعداد 1964ف يشمل عمال منطقة الجبل الأخضر .

إن نسبة العمال في قطاع الصناعة على مستوى منطقة الدراسة ضئيلة جداً وقد لا تذكر حيث بلغت النسبة سنة 1954ف 2.7% وربما يرجع السبب نتيجة حصر السكان والأهالي العاملين في مجال الصناعات الحرفية واليدوية ثم انخفضت النسبة إلى 1.8% سنة 1964ف ثم إلى 0.9% سنة 1973ف. وارتفعت في التعدادين التاليين 1984ف و 1995ف بحـــوالي 3.5% و 5.1% على التوالي وأن الانخفاض سنة 1973ف ربما نتيجة للاهتمـــام بالتنميـــة الزراعية وما نتج عن دخول العمال إليه، أما في تعداد 1984ف ، 1995ف فارتفـــاع نســـبة العمالة هنا يرجع إلى الاهتمام بالتنمية الصناعية أواخر السبعينيات وهذا ما شـــهدته منطقـــة الدراسة بدخول كثير من الشباب للعمل في مصانع "غزل وإنتاج البطاطين، وطحن الغـــلال، والأحذية، والمصنوعات الجلدية ".

وفي سنة 2006ف انخفضت النسبة إلى 1.3% وهذا نتيجة عدم الاهتمام بمنشآت هـذا القطاع فبعض المصانع أقفلت ونقل العاملون فيها إلى قطاعات أخـرى ، كمـا أن المصـانع القائمة لم تعد تعمل بنفس الكفاءة السابقة وأدى ذلك إلى انتقال معظـم العـاملين فيهـا إلـى القطاعات الخدمية الأخرى كما نلاحظ ارتفاع نسبة الإناث العاملات في قطاع الصناعة سـنة 1954ف في البلاد ومنطقة الدراسة وهذا يرجع إلى طبيعة عمل المرأة في ذلك الوقت خاصة في الأعمال اليدوية والحرف التقليدية، ثم انخفضت النسبة بشكل كبير سنة 1964ف. ثم بدأت النسبة ترتفع تدريجياً من سنة 1973ف وسنة 1984ف بشكل ملحوظ وأخيراً في آخر تعدادين 1995ف – 2006ف أصبحت نسبة مشاركة الإناث في هذا القطاع ضئيلة جداً حيث اقتصـر عمل المرأة في المصانع القائمة في منطقة الدراسة وبعدد قليل جداً.

حجم العمالة الوطنية في قطاع الصناعة حسب فروع منطقة الدراسة:

إن نشاط الصناعة في منطقة الدراسة لا يمكن ملاحظته إلا في مركز الإقليم أما الفروع فلم تشهد أي تنمية في هذا القطاع إلا بعض الوحدات الإنتاجية الصغيرة وغالبيتها من القطاع الخاص.

ويتضح لنا أن العمالة الوطنية في هذا القطاع تتركز في أماكن توطن المصانع وهذا ما يفسر أن مدينة المرج تستحوذ على أعلى نسبة في عدد العاملين غالباً خلال فترة الدراسة أما بالنسبة لمنطقة طلميثة فربما يرجح ارتفاع النسبة في سـنتي 1984- 1995ف إلـى عـدم الاهتمام بالتنمية الزراعية في المنطقة على نطاق واسـع الأمر الذي أدى إلى دخـولهم فـي العمل في المصانع الموجودة في منطقة الدراسة ؛ أما في باقي المناطق فالنسبة منخفضة فيها خلال فترة الدراسة وأخذت النسبة عموماً في الانخفاض حتى سنة 2006ف والتي تمثل أقـل نسبة في عدد العاملين في جميع الفروع وهذه نتيجة لإهمال هذا القطـاع ومـن ثـم إهمـال المصانع بل إن بعضها قد توقف مثل مصنع الأحذية، كذلك انتقال العمال في بعض المصانع إلى القطاعات الأخرى بسبب عدم العناية بهذه المصانع. ، أما حجم العمالة في الفروع فهـي تتلخص في الجدول (61).

جدول (61) نسبة العمالة الوطنية في قطاع الصناعة حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة 1973– 2006ف

الفترة / المنطقة	1973	1984	1995	2006ف
المرج	1.4	5.1	7.4	2.0
جردس	0.09	0.4	1.5	0.1
تاكنس	-	0.2	0.7	0.1
البياضه	0.1	0.1	0.5	0.02
بطه	0.2	0.1	0.1	-
طلميثة	0.2	0.9	0. 8	0.01

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التعدادات العامة للسكان للسنوات المذكورة (1973 – 1984 – 1995 – 2006 ف).

رابعاً.. قطاع البناء والتشييد:

يعد قطاع البناء والتشييد من القطاعات الحيوية خاصة وأن البلاد مرت بمراحل تنموية مهمة حيث أن هذا القطاع من الركائز الأساسية في كل مراحل التخطيط.

حيث أن أعمال البناء والإنشاءات من الخطوات الرئيسة والدائمة التي يجب أن تتبناها كل خطة تنموية طموحة يتم الإعداد والتخطيط لها.

على الرغم من أهمية قطاع البناء والتشييد في البناء والتنمية التي شهدتها البلاد سابقاً إلا أنه لا يحظى بالاهتمام ذاته الذي تحظى به القطاعات الاقتصادية الأخرى هذا من ناحية توفير الأموال اللازمة لدعم هذا القطاع حيث لا توجد في بعض الفترات أية بيانات عن المخصصات المالية التي يجب أن ترصد لهذا القطاع كما هو مبين بالجدول (62) وهذا ما يجعل القطاع الخاص يدخل في الاستثمار في مجال البناء والتعمير وهو ما تشهده البلاد من ناحية دخول الشركات الخاصة في عمليات بناء الوحدات السكنية وإنشاء الطرق وصيانتها وغيرها من الأعمال المتعلقة بهذا المجال.

جدول (62) المخصصات المالية لقطاع البناء والتشييد في بعض خطط التنمية

الفترة	القيمة (بالمليون دينار)
1968 - 1963	37.862
1975 – 1973	12.8
1990 - 1986	18.0

المصدر : إعداد الطالب اعتماداً على أرقام الجداول(26،29،36)

حجم العمالة في قطاع البناء والتشييد في منطقة الدراسة:

إن قطاع البناء والتشييد من القطاعات الحيوية والهامة وخاصة في مراحل التنمية والتخطيط حيث إن الأيدي العاملة في هذا القطاع تعتبر من الركائز الأساسية في كل مراحل التخطيط والبناء.

جدول (63) حجم العمالة الوطنية في قطاع البناء والتشييد في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة في الفترة 1954–2006ف

السنوات	منطقة المرج			ليبيا		
	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة
*1954	1520	3	1523 %0.6	7157	36	7193 0.8
*1964	1828	7	1835 %8.3	29876	170	30046 %7.7
1973	589	2	591 %6.0	31138	45	31183 %7.5
1984	147	13	160 %1.0	13347	413	13760 %2.0
1995	147	1	148 %0.7	16336	631	16949 %1.6
2006	411	10	421 0.7	30737	1499	32236 %1.9

المصدر : التعدادات العامة للسكان للسنوات (1954 – 1964 – 1973 – 1984 – 1995 – 2006ف) .

النسب من حساب الباحث.

* لعدم وجود إحصاءات دقيقة فى بعض التعدادات خاصة فى تعداد 1954ف حيث يشمل هذا العدد جميع عمال إقليم برقة، وفى تعداد 1964ف يشمل عمال منطقة الجبل الأخضر.

ونلاحظ من الجدول السابق أن هذا القطاع لا يحظى بنسبة مشاركة كبيرة من السكان للدخول فيها باعتبارها مجالاً للعمل خاصة في أول تعداد 1954ف حيث كانت النسبة ضئيلة بلغت النسبة 0.8%.

وفي سنة 1964ف ارتفعت إلى 7.7% وربما يرجع السبب لاكتشاف النفط وما ترتب عليه من البدء في عمليات التنمية والبناء في البلاد وفي سنة 1973ف بلغت النسبة 7.5% وانخفضت إلى 2.0% سنة 1984ف وإلى 1.6% سنة 1995ف وأخيراً 1.9% عام 2006ف وهذا الانخفاض نتيجة لتوقف خطط التنمية في هذه الفترة وما ترتب عليه من وقف عملية البناء والتعمير ودخول الشركات الخاصة لتحل محل القطاع العام في هذا المجال.

وفي منطقة الدراسة كانت نسبة العمالة الوطنية في قطاع البناء والتشييد منخفضة جداً في سنة 1954ف حيث بلغت 0.6% وذلك لأن السكان في تلك الفترة يمتهنون حرفتي الزراعة والرعي بشكل رئيس وباكتشاف النفط وما ترتب عليه من تحولات اقتصادية واجتماعية ارتفعت النسبة إلى 8.3% سنة 1964ف وفي سنة 1973ف بلغت النسبة 6.0% وهذا الارتفاع في التعدادين السابقين قد يكون نتيجة طبيعية لما حدث في المنطقة سنة 1963ف وهي كارثة الزلزال مما دعا إلى إعادة بناء مدينة المرج وهذا ما أتاح فرص عمل للمواطنين بشكل كبير، وبعد الانتهاء من عملية بناء مدينة المرج الجديدة انخفضت النسبة إلى 1.5% سنة 1984ف وذلك لأن غالبية سكان المنطقة تحولوا للعمل في بعض المشاريع الإنتاجية الزراعية والصناعية التي أحدثتها عملية التنمية في السبعينيات وبداية الثمانينيات والتي كان أثرها واضحاً على منطقة الدراسة وبعد توقف خطط التنمية في منتصف الثمانينيات بسبب بعض الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد انخفض حجم العمالة في هذا القطاع بشكل ملحوظ، حيث انخفضت النسبة في سنة 1995ف إلى 0.7% وهي ذاتها في سنة 2006ف وهذا راجع إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية في هذا المجال وعزوف المواطنين عن العمل في هذا القطاع لطبيعة العمل الشاقة.

أما عن مشاركة الإناث في العمل بهذا القطاع فلا يمكن الإشارة إليها بوضوح حيث أن دور المرأة في هذا القطاع قد يكون معدوماً تماماً إلا بأعداد قليلة حيث نلاحظ من الجدول أن نسبة مشاركة الإناث منخفضة جداً ولا توجد مقارنة بينها وبين نسبة الذكور العاملين في قطاع البناء والتشييد والنسبة هنا طبيعية جداً نظراً لطبيعة العمل في هذا القطاع حيث تعتبر أعمالاً شاقة ومتعبة وقد تمتد لفترات طويلة وساعات قد تصل إلى الليل وهذا ما لا يلائم الإناث للعمل فيه والأعداد القليلة من الإناث العاملات في هذا القطاع يكون محصوراً في العمل في المكاتب والمؤسسات فقط دون النزول إلى ميادين العمل.

حجم العمالة في قطاع البناء والتشييد حسب فروع منطقة الدراسة:

جدول (64) نسبة العمالة الليبية في قطاع البناء والتشييد حسب فروع منطقة المرج من سنة 1973 – 2006ف .

الفترة / المنطقة	1973	1984	1995	2006
المرج	%7.8	%1.3	% 0.7	% 0.7
جردس	%1.5	%0.7	% 0 .6	% 0.5
تاكنس	%2.8	%1.0	% 1.7	% 1.6
البياضة	%2.9	%0.1	% 0.6	% 0.7
بطة	%3.0	%0.2	% 0.3	% 0.3
طلميثة	%2.8	%1.0	% 0.3	% 0.4
المجموع	%6.0	%1.0	% 0.7	% 0.7

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على التعدادات العامة للسكان للسنوات (1973 – 1984 – 1995 – 2006ف) .

ويتضح من الجدول أنه في جميع فروع منطقة الدراسة تظهر نسبة العاملين في هذا القطاع ضئيلة ولا تحظى بمشاركة كبيرة.

ويظهر أيضا من الجدول أن مدينة المرج تكون دائماً في المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين في هذا القطاع إلا في آخر تعداد وتأتى بطة والبياضة وطلميثة على التوالي في سنة 1973 ف وربما لتركز الخطط التنموية بها مما جذب الناس هناك للعمل في هذا القطاع.

ثم تأتي منطقة تاكنس ثانياً بعد المرج في تعدادي 1984 – 1995 ف. وتأتي أولاً في تعداد 2006ف لأنها تعتبر من المناطق الحيوية وأخذت بالتوسع في مجال العمران والبناء.

أما جردس فنسبة العاملين في هذا القطاع فيها دائماً في انخفاض.

يمكن القول أن حجم العمالة في قطاع البناء والتشييد حسب فروع منطقة الدراسة ضئيل جدا وهذا بسبب طبيعة العمل الشاقة ورغبة السكان في العمل في مجالات أكثر راحة كذلك لأن الاعتماد الكبير في هذا القطاع يكون على العمالة العمالة الأجنبية لرخصها وتوفرها وذلك لأن هذه الأعمال تتطلب العمل في أي وقت ولفترات قد تصل إلى الليل وبشكل متواصل وهذا ما يجعل العامل الأجنبي أكثر ملاءمة للدخول في هذه الأعمال.

خامساً.. قطاع الكهرباء والمياه والغاز:

يعتبر توفير الطاقة الكهربائية بالجهد المطلوب وبالتكلفة الاقتصادية وفي التوقيت والموطن المناسب من العوامل الحيوية والهامة لنمو الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ولكل شرائح الاستهلاك ، كما يمثل معدل الاستهلاك من الطاقة الكهربائية أحد المعايير الهامة لقياس مستوى التقدم الاقتصادي والحضاري المحقق في البلاد[30].

وعليه فإن إستراتيجية خطط التحول تمثلت في تحقيق تأمين احتياجات الطاقة الكهربائية المتزايدة للتنمية في قطاعي الصناعة والزراعة، وكذلك العمل علي تحسين شبكات النقل والتوزيع وتخفيض نسبة الفاقد في الشبكات إلي الحد المقبول فنياً واقتصادياً[31].

كما تعتبر مصادر المياه من أهم العناصر اللازمة لتنمية أي مجتمع خاصة في العصر الراهن الذي أصبح فيه الغذاء سلعة إستراتيجية يزداد الطلب عليها بتزايد عدد السكان، لذلك أصبحت الدول تعمل جاهدة بهدف تنمية وتطوير مواردها الطبيعية وفي مقدمتها المياه[32].

ومن أجل مواكبة أهداف المجتمع ومخططات التنمية كان لابد من وجود جهاز متخصص ومسؤول عن الموارد المائية في ليبيا العظمى ولهذا أنشئت الهيئة العامة للمياه عام 1972ف تأكيداً على أهمية الموارد المائية وتمشياً مع خطة التحول الأولي 1973-1975ف ومع خطة التحول النهائية 1976-1980ف أصبح من الضروري وجود جهاز علمي أكثر توسعاً ومسؤوليةً على جميع الموارد المائية[33] كما يعتبر توفير الطاقة الكهربائية من العوامل الحيوية لدفع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والتي تنعكس آثارها على كفاءة الإنتاج واقتصادياته في مشاريع وبرامج التنمية[34].

ومن هنا كان من بوادر الاهتمام بقطاع الكهرباء والغاز والمياه تخصيص مبالغ مالية من ميزانية التنمية في كل خطة وهو كما في الجدول (65) :

إن حجم المخصصات الكبرى لقطاع الكهرباء والمياه التي تزيد حجمها في كل مرحلة يؤكد أهمية هذا القطاع في عملية التنمية إذ أن دوره حيوي في تحقيق الأهداف التنموية في البلاد.

ومن خلال الجدول السابق يتضح حجم المخصصات المالية الكبرى لهذا القطاع والتي تزيد في كل خطة.

جدول (65) المخصصات المالية لقطاع الكهرباء والغاز والمياه في خطط التنمية في الفترة ما بين (1973 – 2006ف)

الفترة	القيمة (بالمليون دينار)
1973 -1975	254,6
1976 -1980	871,6
1981 -1985	1186
1986 -1990	728,7
1991 -1995	393
1996 -2000	532,8
2001 -2006	124.8

المصدر : إعداد الطالب اعتماداً على أرقام الجداول(،29,26،32 ،34، 36 ، 37 ،38 ،39)

حجم العمالة الوطنية في قطاع الكهرباء والمياه والغاز في منطقة الدراسة وليبيا:

رغم الأهمية الحيوية لهذا القطاع والتطور الملحوظ فيه إلا أن حجم العمالة فيه لا يزال غير مشجعة مقارنة بأهمية هذا القطاع حيث بلغت العمالة الوطنية في هذا القطاع 0.08% في ليبيا سنة 1954ف حيث إن البلاد لا تزال بدائية وأغلب السكان يعيشون في الخيام والأكواخ وكانت إمدادات الكهرباء والمياه لا تصل لغالبية السكان ومن ثم فإن عدم وجود محطات ومنشآت لهذا القطاع هو ما نتج عنه انخفاض العمالة فيه، كذلك الحال في عام 1964ف حيث بلغت النسبة 1.4% واستقرت النسبة من سنة 1973ف إلى سنة 2006ف ما بين 2.0% و2.3% وهي نسبة منخفضة على الرغم من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد.

أما عن منطقة الدراسة فنلاحظ أن حجم العمالة الوطنية في هذا القطاع منخفضة جداً حيث كانت سنة 1954ف 0.1% ومن ثم بلغت 2.1% سنة 1964ف وفي سنة 1973ف 2.0% ووصلت إلى 2.5% سنة 1984ف وحوالي 2.6% سنة 1995ف وانخفضت إلى 1.9% سنة 2006ف ذلك على الرغم من إنشاء محطات التزود بالكهرباء والمياه بالمنطقة لتغذية المساكن في المدينة وضواحيها وكذلك إمداد المنشآت الخدمية والمشاريع الزراعية والمصانع بالكهرباء والمياه ودخول بعض الشباب في العمل بهذه المحطات إلا أن عدد

المواطنين في العمل بقطاع الخدمات العامة يزداد في كل سنة الأمر الذي أثـر علـى حجـم العمالة في هذا القطاع.

جدول رقم (66) حجم العمالة الوطنية في قطاع الكهرباء والمياه والغاز في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة في الفترة (1954– 2006ف)

	المـــــــرج			لـيبيـــــــا		
	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة
*1954	419	1	420 %0.1	795	3	798 %0.08
*1964	479	6	485 %2.1	5571	77	5648 %1.4
1973	204	1	205 %2.0	8353	64	8417 %2.0
1984	336	40	376 %2.5	4144	129	4273 %2.6
1995	496	30	526 %2.6	28738	1385	30123 %2.9
2006	1005	36	1041 %1.9	37507	2096	39603 %2.3

المصدر:

1. التعدادات العامة للسكان للسنوات (1954، 1964، 1973، 1984، 1995، 2006 ف)
2. النسب من حساب الباحث.

* لعدم وجود إحصاءات دقيقة فى بعض التعدادات خاصة فى تعداد 1954ف حيث يشمل هـذا العـدد جميع عمال إقليم برقة ، وفي تعداد 1964ف يشمل عمال منطقة الجبل الأخضر .

كما هو موضح بالجدول (66) نلاحظ انخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع بوجه عام على المستويين منطقة الدراسة والبلاد ككل.

أما عن مستوى التوزيع النوعي والنسبي لعدد العاملين في هذا القطاع في كـل فتـرة فنلاحظ في التعدادات الثلاثة الأولى في منطقة الدراسة لا توجد مقارنة بين عدد الذكور وعدد الإناث حيث الغالبية العظمي في مصلحة الذكور حيث تطلب طبيعة العمـل جهـداً ووقتـاً وأعمال خارجية لا تلائـم الإناث، أما في آخر تعدادين فنلاحظ أن نسبة الإنـاث وإن كانـت منخفضة ولكنها بدأت تظهر بوضوح وقد تكون هذه الأعمال داخل المنشآت والمكاتب الإدارية فقط.

حجم العمالة الوطنية في قطاع الكهرباء والمياه والغاز حسب فروع منطقة الدراسة:

إن هذا القطاع من القطاعات المهمة سواء في المدن أو في القرى وحتى في المنـــاطق النائية لكون الكهرباء والمياه هي عصب الحياة العصرية ولا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي أو حتى اجتماعي إلا بتوفر الكهرباء والماء، وبالتالي فإن منشآت هذا القطاع يجب أن يتـــوفر فيه عدد من العاملين سواء الفنيين أو الإداريين للوقوف على سير هذه المنشآت.

هنا سنحاول دراسة حجم العمالة في هذا القطاع على مستوى الفروع وهـــي موضـــحة بالجدول (67) :

جدول رقم (67) نسبة العمالة الوطنية في قطاع الكهرباء والمياه والغاز حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة (1973– 2006ف)

	1973	1984	1995	2006
المرج	2.0	1.7	2.5	2.0
جردس	1.9	5.4	3.8	1.8
تاكنس	2.3	3.2	2.9	1.8
البياضه	2.0	4.0	2.2	1.8
بطه	1.2	4.4	2.8	2.0
طلميثه	2.4	2.2	2.1	2.1
المجموع	2.0	2.5	2.6	1.9

المصدر:

إعـــداد الباحث اعتماداً على التعدادات العامة للسكان للسنوات (1973، 1984، 1995، 2006 ف)

نستنتج من الجدول أن نسب العمالة في هذا القطاع منخفضة على مستوى فروع المنطقة وإن كانت سنة 1984ف تمثل أعلى معدلات مشاركة للسكان في هذا القطاع علـــى مســـتوى الفروع حيث بلغت في جردس 5.4% وفي بطة 4.4% .

كذلك نجد فـــي المدينة نفسها نسبة العمالة في هذا القطاع أقل من الفروع وهي مركـــز الإقليم وتوجد بها محطات الكهرباء والإدارات وغيرها.

هوامش الفصل الثالث

1. محمد مختار العماري: التغيرات السكانية في بلدية بنغازي في الفترة، 1954 –1984ف رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الإسكندرية، 1997، صـــ104 .
2. أحمد زكي بدوي : علاقات العمل في الدول العربية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشـــر بيـــروت ، 1985ف صـــ 117 .
3. ماجدة إبراهيم عامر محمد: التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا "دراسة جغرافية السكان" رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 1994ف ، صـــ287 .
4. منصور محمد الكيخيا: جغرافية السكان، منشورات جامعة قاريونس – صـــ214 .
5. ماجدة إبراهيم عامر محمد: المرجع السابق ، نفس الصفحة .
6. فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1986ف، ص 440 ، 441.
7. أمانة اللجنة الشعبية العامة: مشروع خطة التحول 2002– 2006ف القطاعات ، صـــ1 .
8. فضل الله المهدي : خطط التنمية وأثرها على التنمية الريفية في منطقة المرج ، رسالة ماجســـتير غيـــر منشورة ، جامعة قاريونس ، 2003ف ، صـــ90 .
9. حسني بن زابيه: الزراعة والتنمية الزراعية في ليبيا (أوراق جغرافية)، دار ومكتبـــة الفضـــيل للنشـــر والتوزيع، 2009ف، ص 35.
10. عبدالحميد بن خيال: الزراعة في، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، تحرير الهـــادي بولقمـــة ، ســـعد القزيري ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان مصراتة ، 1945ف ، صـــ564.
11. فضل الله المهدي : المرجع السابق ، نفس الصفحة .
12. حسني بن زابيه: المرجع السابق، ص 57 ، 58.
13. عبدالحميد بن خيال : المرجع السابق، صـــ565 .
14. حسني بن زابيه، المرجع السابق، نفس الصفحة.
15. صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، صـــ243 .
16. حسني بن زابيه : المرجع السابق، نفس الصفحة.
17. فضل الله المهدي: المرجع السابق، صـــ90.
18. مجلس التخطيط العام: تقرير متابعة التنفيذ في ميزانية التنمية للعام المالي 2000–2001ف، ص4.
19. محمد مختار العماري: طبيعة القوى العاملة في ليبيا ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قـــاريونس، ص105.
20. ماجدة إبراهيم عامر محمد: المرجع السابق، ص 292.
21. محمد مختار العماري: المرجع السابق، ص107.

22. حسني بن زابيه: دراسات في التخطيط الإقليمي والحضري، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع، بنغازي، ليبيا، 2010، ص 68.
23. وزارة التخطيط: الخطة الثلاثية للتنمية 1973- 1975ف، ص18.
24. محمد مختار العماري: المرجع السابق، ص114.
25. صبحي قنوص وآخرون: المرجع السابق، ص285.
26. نفس المرجع السابق: نفس الصفحة.
27. أمانة التخطيط: منجزات الثورة في 10 سنوات، 1970- 1979ف، ص21.
28. أمانة اللجنة الشعبية العامة: مشروع خطة التحول 2001- 2006ف، المرجع السابق، ص36.
29. فرج محمد يونس: خطط التنمية وأثرها على التوطن الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس، 2004ف، ص126.
30. أمانة اللجنة الشعبية العامة: شؤون الخدمات ، المرجع السابق، ص65.
31. . صبحي قنوص وآخرون: المرجع السابق ، ص427
32. أمانة اللجنة الشعبية العامة: نفس المرجع السابق، ص 26.
33. صبحي قنوص وآخرون: نفس المرجع السابق، ص261.
34. وزارة التخطيط: المرجع السابق، ص290.

الفصل الرابع

حجم العمالة الوطنية في القطاع الثالث

- **قطـــاع الخدمات العامة (التعليم والصحة)**
- **قطـــاع النقل والتخزين والمواصلات**
- **قطـــاع المصارف ومؤسسات التمويل والتأمين والخدمات العقارية والشخصية**
- **قطـــاع التجارة والفنادق والمقاهي والمطاعم**

تمهيـــــد:

تضم الأنشطة الثالثة المجالات الاقتصادية التي ترتبط بإنتاج السلع غير المادية والـــذي يشمل العاملين في المهن التجارية والمصرفية والإدارية والتأمـــــين والنقـــل والاتصـــالات والصحة والتعليم وكل أنواع الخدمات[1] حيث تعد من القطاعات الحيوية لما تؤديه من أعمال خدمية هامة للجميع كخدمات التعليم والصحة والنقل والخدمات التجارية العقارية إضافة إلـــى الخدمات السياحية والترفيهية.

إن قطاع الخدمات العامة ذو طابع مريح في العمل ولا يتطلب جهداً شاقاً فـــي العمـــل مقارنة بالقطاعات الأخـــرى إذ يقتصر مجال العمل فيه في أغلـــب الوقـــت علـــى الأعمـــال الإدارية.

إن الاهتمام بقطاع الخدمات كافة كان من ضمن أولويات خطط التنمية في ليبيا وذلـــك لمواكبة التطور السريع في مجال الخدمات وبناء قاعدة اقتصادية قوية تكون ركـــيزة أساسية للانتقال إلى خطط تنموية لاحقة.

إن السياسات التنموية السابقة اتجهت نحو الاستثمار في القطاعات الخدمية مـــن تعلـــيم وصحة وبنىً أساسية في جميع مناطق ليبيا مما أدى إلى الحد من اتساع الهوة بين المنـــاطق الرئيسة والضواحي كذلك تطورت هذه القطاعات في جميع المناطق حيث واكبـــت متطلبـــات العصر كاستخدام الأجهزة الحديثة من أجهزة الحاسوب والآلات الحاسبة واســـتعمال جميـــع وسائل الاتصالات وذلك في جميع المنشآت والمكاتب الخدمية وهذا من أجل تقديم خدمة أفضل للمواطنين.

حيث أن أغلب هذه القطاعات مريحة في طبيعتها ونظامها الأمر الذي قد يؤدي إلـــى جذب الأيدي العاملة إليها ورغبة المواطنين للعمل فيها وهجرة القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة هذا ما يعني تركز نسبة كبيرة من القوى العاملة فـــي القطـــاع الثالـــث " قطـــاع الخدمات " ويمكن عرض هذه القطاعات على الشكل التالي:

أولاً .. قطاع الخدمات العامة:

أ) قطاع التعليم:

يعتــبر التعليم من القطاعات الحيوية في البلاد حيث أن البنية التعليمية السليمة وخلــق قاعدة علمية صحيحة ينتج عنها مخرجات علمية قادرة على بناء مستقبل جيد.

إن أهمية هذا القطاع في بناء الإنسان وإعداد جيل قادر على النهوض بمؤسسات الدولة هو ما جعله يُخص بالاهتمام والعناية في جميع المراحل التي مرت بها البلاد.

وقد أولت الدولة اهتماماً واضحاً بالتعليم الفني وتنويعه وتطويره والارتفــاع بمســتواه وتزويده بالمدرسين والمدربين والمؤهلين الأكفاء كذلك ربط هذا النوع من التعليم بالمصــانع والمزارع والشركات والمصارف ومراكز الإنتاج[2].

كذلك زاد الاهتمام بالتعليم الجامعي العالي ليواكب التقدم العلمي والتقنــي والمســاهمة الفعالة في تزويد المجتمع بالأيدي العاملة المدربة تدريباً عالياً كي تساهم مساهمة فعالــة فــي خطط التحول الاجتماعي والاقتصادي[3].

واستمر الاهتمام بهذا القطاع حتى هذه اللحظة حتى كان من بين أهداف خطة التعليم في مشروع خطة التحول 2001 – 2006 ف:

1) تطوير التعليم ووضع الأسس اللازمة لتبني برنامج طويل المدى ليتكيــف النظــام التعليمي بغية اكتساب المهارات العلمية والتقنية اللازمة لغرض اللحاق بــالتطورات العلميــة والتقنية المتسارعة في العالم .

2) تحقيق أفضل مستوى ممكن من الربط بين مخرجات النظام التعليمــي والتــدريبي واحتياجات الاقتصاد والوطن من العناصر البشرية المؤهلة وذلك من خلال إعداد قوة عاملــة قادرة على النهوض بمسؤولية التنمية والنمو والتعامل القادر والبناء مع التطورات التكنولوجية لإحلالهم محل العناصر الوافدة[4]، وبالنسبة لحجم المخصصات المالية لقطــاع التعلــيم فتعــد ضخمة حيث تم رصد هذه المخصصات في جميع الخطط التي شهدتها البلاد وهــو موضــح بالجدول (68) :

جدول (68) المخصصات المالية لقطاع التعليم والبحث العلمي في الفترة (1963–2006ف)

الفترة	القيمة بالمليون دينار
1963 – 1968	22,365
1973 – 1975	181,9
1976 – 1980	558,6
1981 – 1985	829,3
1986 – 1990	612,8
1991 – 1995	740,2
1996 – 2000	795,1
2001 – 2006	346

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على أرقام الجداول(26،29،32 ،34، 36 ، 37 ،38 ،39)

ب) قطاع الصحة :

إن صحة الفرد من المقومات الأساسية لكل مجتمع ويعتبر تطور الصحة العامة وتوفيرها هدفاً من أهداف التطور الاجتماعي والاقتصادي وضرورة من ضرورات التنمية ، فكلما تحسنت صحة العاملين وتكاملت لهم الصحة الجسمية والنفسية كلما أصبحوا أكثر قدرة على العمل والإنتاج وتحقيق أهداف التنمية [5].

وإن الصحة ليست إلا إحدى الضرورات الحيوية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار إلا أنها مع ذلك عامل هام في تنمية الزراعة والتعليم وفى تنمية المجتمع والنهوض بالزراعة والتعليم وغيرها من القطاعات[6].

وحققت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة التي تم تنفيذها على أرض ليبيا وخلال ثلاثة عقود إنجازات كبيرة في كافة المجالات وبخاصة في مجال الصحة والضمان الاجتماعي، فقد تم تنفيذ سلسلة من مرافق الرعاية الصحية والاجتماعية ووفرت خدماتها المجانية لكافة أفراد المجتمع [7].

كما أن الاهتمام بصحة الفرد يعد من الضرورات في دفع عجلة التقدم والازدهار والتحول في كافة المجالات والقطاعات، و حيث أن الصحة والتنمية ترتبطان ببعضهما بشدة بحيث لا يمكن أن يكون هناك تنمية بدون صحة ولا صحة بدون تنمية.

و عليه فقد تم رصد مبالغ مالية لهذا القطاع في كل مراحل خطط التنمية التي مرت بها البلاد كما هو مبين بالجدول (69) حيث يتضح لنا حجم المخصصات الكبرى في كل مرحلة من مراحل التنمية في البلاد وقد رافق هذا الدعم تطوير الكوادر البشرية للعمل في مجال الصحة هذا وظهر اهتماماً ملحوظاً خاصة في إعداد الكوادر البشرية الفنية والفنية المساعدة القادرة على الانخراط وبفاعلية في هذا القطاع.

كذلك قد عملت الدولة على سياسة إحلال العناصر الليبية مكان العمالة الأجنبية وذلك بإنشاء وتطوير المعاهد والجامعات التي تخدم هذا القطاع والتي من شأنها أن تخرج كوادر تأخذ مكانها في المراكز والمنشآت والمعاهد التابعة لقطاع الصحة، وتعتبر القوى العاملة في قطاع الخدمات أمر مهم وحيوي لا تسير المنشآت الخدمية إلا بها كذلك ويتطلب تطوير وتنمية الكوادر البشرية في السير نحو الاتجاه الصحيح لتحقيق الأهداف المرجوة من سياسيات هذه الخطط .

جدول (69) المخصصات المالية لقطاع الصحة في الفترة (1963– 2006ف)

الفترة	القيمة بالمليون دينار
1963 – 1968	12.5
1973 – 1975	90.6
1976 – 1980	347.9
1981 – 1985	459.7
1986 – 1990	257.3
1991 – 1995	335
1996 – 2000	586.4
2001 – 2006	139 مشروعات + 48 الهيئة العامة للبيئة

المصدر : إعداد الطالب اعتمادا على أرقام الجداول(26،29،32 ،34، 36 ، 37 ،38 ،39)

حجم العمالة الوطنية في قطاع الخدمات العامة "التعليم والصحة":

وحيث أنه من أهداف خطط التنمية الاستخدام الأمثل للقوى المنتجة المتوفرة عن طريق العمل على وصف وتقييم وترتيب الوظائف والمهن وتحديد الاحتياجات الوظيفية من التخصصات والمسؤوليات المطلوبة في كل منها وما يترتب على ذلك من توزيع وإعادة توزيع القوة المنتجة بين القطاعات[8]؛ ويعد قطاع الخدمات أكثر القطاعات تطوراً ونمواً وأكثر القطاعات استقطاباً لليبيين[9] وهذا ما توضحه نسب العاملين في هذا القطاع طول فترة الدراسة. كما هو مبين بالجدول (70)، يتضح لنا أن قطاع الخدمات العامة يستحوذ على نسبة عالية في أغلب السنوات حيث بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع في ليبيا حوالي 39.4% سنة 1954ف ثم انخفضت إلى 20.0% سنة 1964ف حيث شهدت هذه الفترة اكتشاف النفط مما أثر على حجم العمالة في هذا القطاع وارتفعت النسبة سنة 1984ف بشكل ملحوظ لتصل إلى 63.2% وفى سنة 1995ف وصلت النسبة إلى 49.3% وانخفضت النسبة إلى 30.1% سنة 2006ف.

جدول (70) حجم العمالة الوطنية في قطاع الخدمات في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة في الفترة (1954 – 2006 ف) .

	المـــــــــــرج			ليـــبـــيـــا		
	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة
*1954	23881	71457	95338 %38.6	76174	274433	350607 %39.4
*1964	5825	479	6304 %28.5	73023	4624	77647 %20.0
1973	3196	385	3581 %36.5	137363	12486	149849 %36.0
1984	7386	2056	9442 %63.1	345470	69139	414609 %63.2
1995	6881	3000	9881 %49.3	348971	147355	496326 %48.4
2006	6827	8717	5544 %29.0	203624	300993	504617 %30.1

المصدر:

1. التعدادات العامة للسكان للسنوات (1954، 1964، 1973، 1984، 1995، 2006ف)
2. النسب من حساب الباحث.

*نظراً لعدم وجود إحصاءات دقيقة في بعض التعدادات خاصة في تعداد 1954ف حيث يشمل هذا العدد جميع عمال إقليم برقة ، وفى تعداد 1964ف يشمل عمال منطقة الجبل الأخضر

إن الوضع مطابق تماماً في منطقة الدراسة لما في ليبيا حيث وصلت نسبة العمال في قطاع الخدمات العامة في منطقة الدراسة سنة 1954ف حوالي 38.6% ثم انخفضت قليلاً سنة 1964ف إلى 28.5% وفى سنة 1973ف وصلت النسبة إلى 36.5% وارتفعت النسبة سنة 1984ف بشكل كبير لتصل إلى 63.1% بعد توقف خطط التنمية وتحول أغلب السكان للعمل في المجالات الخدمية والإدارية انخفضت إلى 49.3% سنة 1995ف وفي سنة 2006ف، وصلت النسبة إلى 29.0% بعد أن أصبح هذا القطاع لا يتحمل المزيد من الموظفين وظهور مجالات أخرى للعمل فيه كالمؤسسات العقارية والعمل في مجال الأمن والعدل والقطاعات الخدمية الأخرى إن مشاركة الإناث في هذا القطاع تبدو ملحوظة حيث زاد عدد الإناث العاملات في هذا القطاع عن الذكور في التعداد الأخير حيث أن أغلب الإناث يفضلن العمل في مجالي التعليم والصحة بشكل كبير انظر الملاحق (5ـ6ـ7ـ8).

حجم العمالة الوطنية في قطاع الخدمات العامة حسب فروع منطقة الدراسة:

إن منشآت هذا القطاع خاصة المؤسسات التعليمية منتشرة في جميع فروع منطقة الدراسة وبالتالي فإن نسبة العمالة قد يكون متساوياً في جميع هذه الفروع والجدول (71) يبين نسبة العمالة في جميع الفروع.

جدول (71) نسبة العمالة الوطنية في قطاع الخدمات حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة (1973–2006ف)

السنة / المنطقة	1973	1984	1995	2006
المرج المدينة	31.8	64.9	51.7	30.1
جردس	23.6	53.7	35.0	29.0
تاكنس	28.5	61.4	41.5	28.1
البياضة	38.8	64.5	46.6	28.3
بطة	43.6	56.1	51.4	27.9
طلميثة	46.7	64.7	52.3	29.4

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على التعداد العام للسكان للسنوات (1973، 1984، 1995، 2006).

شكل (12) نسبة العمالة الوطنية في قطاع الخدمات حسب فروع منطقة الدراسة

فـــي الفترة (1973–2006ف)

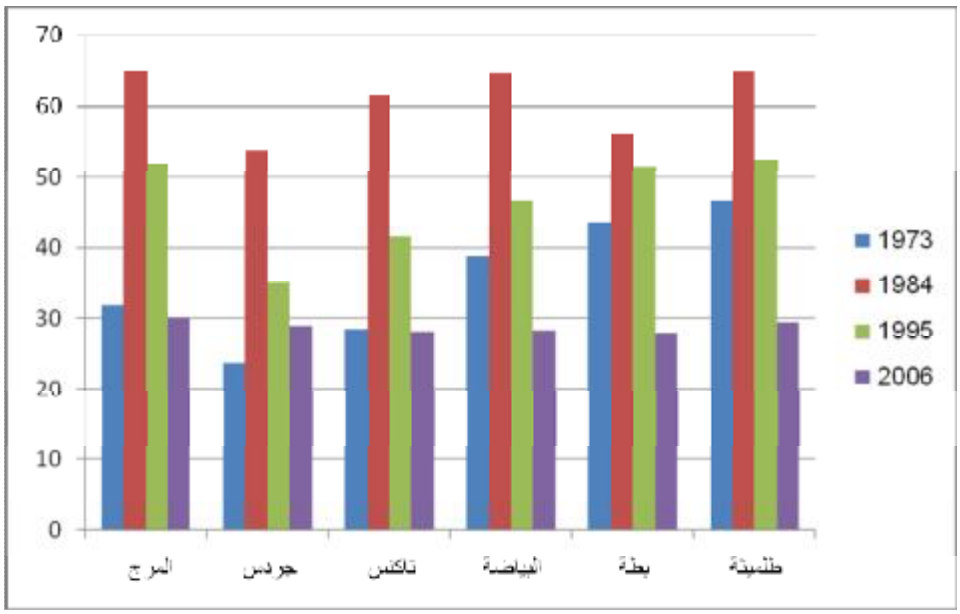

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على جدول (71)

نلاحظ أن سنة 1984 ف ارتفعت فيها نسبة العمالة الوطنية في جميع الفروع حيث بلغ المتوسط حوالي 63.1% كما نلاحظ أن مدينة المرج تأتي في المركز الأول من حيث حجـــم العمالة وذلك بسبب وجود العديد من المؤسسات التعليميـــة كـــذلك المرافـــق الصـــحية مثـــل المستشفى والعيادات الأخرى أما باقي المناطق فهي متساوية تقريباً انظر الشكل (12) .

ثانياً.. قطاع النقـــل والتخزين والمواصلات :

ويشمل هذا القطاع النقل البري والبحري والجوي كذلك الاتصالات ، وتعتبر جميع هذه الأنواع متوفرة في البلاد عدا النقل بواسطة السكك الحديدية وجاري العمل على إنشائها.

ويعتبر قطاع النقل والمواصلات أحد القطاعات الاقتصادية الهامة ذات التأثير المباشر في دفع عجله التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير قطاعات الإنتاج وقطاعـــات الخـــدمات على حدٍ سواء[10].

فالنقل يعتبر عصب الاقتصاد وأحد القطاعات الاقتصادية المهمة ذات التأثير المباشر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير قطاعات الإنتاج والخدمات على حـــد ســـواء

فقطاع النقل بصفه عامة يقوم بدور أساسي وفعال في دفع عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي وتطوير القطاعات الإنتاجية وقطاع الخدمات[11].

ونظراً لهذا الارتباط الوثيق بين قطاع النقل والمواصلات وغيره من مختلف القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني ، فإن الأمر يتطلب إعداد وتنسيق البرامج والمشروعات الخاصة به مع المخططات المستهدف تنفيذها في القطاعات الأخرى التي تتأثر بخدمات هذا المرفق الهام[12] .

ومن هنا زاد الاهتمام بهذا القطاع في كل خطط التنمية والتحول حيث تعتبر البلاد ذات مساحة شاسعة ويغلب عليها الطابع الصحراوي وقلة السكان الأمر الذي أدى إلى ضرورة تطوير تنمية قطاع النقل والمواصلات لخدمة كافة الأغراض الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية الوصول والاتصال بين السكان والأماكن.

إن خطط التنمية والتحول التي شهدتها البلاد قد خصصت لهذا القطاع مخصصات مالية في كل مرحلة من أجل تطوير هذا القطاع والجدول (72) يبين المبالغ المالية لهذا القطاع في الخطط السابقة.

جدول رقم (72) المخصصات المالية لقطاع النقل والتخزين والمواصلات في الفترة (1963– 2006ف)

الفترة	القيمة بالمليون دينار
1963 – 1968	27.460
1973 – 1975	2.70.0
1976 – 1980	1132.2
1981 – 1985	1868.5
1986 – 1990	629.9
1991 – 1995	298.1
1996 – 2000	881.9
2001 – 2006	1181

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على أرقام الجداول(26،29،32 ،34، 36 ، 37 ،38 ،39).

حجم العمالة الوطنية في قطاع النقل والتخزين والمواصلات :

إن وسائل النقل في ليبيا كانت موجودة قبل اكتشاف النفط وإن كانت محددة حيث كانت الطرق في ذلك الوقت تقتصر على الطرق الرئيسة التي تربط بين المحافظات والأقاليم آنذاك، وتطورت وسائل النقل وزاد الاهتمام بإنشاء الطرق بعد اكتشاف النفط وذلك لربط أماكن الاستخراج بأماكن الاستهلاك وبالأسواق والمدن ومن هنا زاد الاهتمام بهذا القطاع وبدأ هذا القطاع يسير بسرعة خاصة بعد تنفيذ خطط التنمية وبذلك أصبح هذا القطاع يستقطب عدداً من المواطنين للعمل فيه ويمكن ملاحظة تطور العمالة في هذا القطاع في الجدول (73):

جدول رقم (73) حجم العمالة الوطنية في قطاع النقل والتخزين
والمواصلات في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة في الفترة (1954– 2006ف).

	المرج			ليبيا		
	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة
*1954	3155	3	3158 %2.1	7560	5	7565 %0.8
*1964	821	0	821 %3.7	21463	104	21567 %5.5
1973	691	7	698 %7.1	41572	207	41779 %10
1984	333	30	363 %2.4	41116	1729	42845 %6.5
1995	462	30	492 %2.4	59935	2280	62215 %6.0
2006	685	43	728 %1.3	61162	3373	64535 %3.8

المصدر:

1- التعدادات العامة للسكان للسنوات المذكورة (1954، 1964، 1973، 1984 ، 1995، 2006ف).

2- النسب من حساب الباحث.

*نظراً لعدم وجود إحصاءات دقيقة في بعض التعدادات خاصة في تعداد 1954ف حيث يشمل هذا العدد جميع عمال إقليم برقة، وفى تعداد 1964ف يشمل عمال منطقة الجبل الأخضر

يتضح لنا من الجدول أنه في سنة 1954ف كانت نسبة العمالة في هذا القطاع محـــددة جداً في ليبيا حيث لم تزد عن 0.8% ثم ارتفعت إلى 5.5% سنة 1964ف وســـنة 1973ف وصلت إلى 10% ثم انخفضت إلى 6.5% سنة 1984ف و 6.0% ســـنة 1995ف وأخيـــراً انخفضت نسبة العمالة إلى 3.8% سنة 2006ف وفي منطقة الدراسة وصـــلت النســـبة إلـــى 2.1% سنة 1954ف وهي أعلى من المعدل الوطني في ذلك الوقت حيث كانت هذه النســـبة على مستوى إقليم برقة والذي يعتبر إقليماً حيوياً في ذلك الوقت ثم ارتفعت النسبة قليلاً إلـــى 3.7% سنة 1964ف ذلك بعد اكتشاف النفط وما تبعه من إنشاء الطرق للربط بـــين أمـــاكن التنقيب والمدن.

وفي سنة 1973ف أصبحت النسبة تقدر بحوالي 7.1% نتيجة لتنفيذ خطط النقـــل مـــن أجل خدمة العمال ونقل المنتجات وتخزينها وانخفضت النسبة إلى 2.4% خلال الفترة 1984 – 1995ف وذلك بعد توقف خطط التنمية وإهمال المنشآت الإنتاجية واقتصر دور النقل فـــي بعض القطاعات الخدمية , وفي سنة 2006ف أصبحت نسبة العمالة حوالي 1.3% وهذا مـــا يعني تحول المواطنين للعمل في بعض القطاعات الأخرى كالخدمات العامة وغيرها، أما عن نسبة الإناث العاملات في هذا القطاع فهي منخفضة والأعداد القليلة من الإناث العاملات فـــي مجال النقل والمواصلات هي في الحقيقة مقتصرة على العمل الإداري مثل باقي القطاعـــات الإنتاجية حيث إن الظروف الاجتماعية وتقاليد المنطقة تحول دون ارتياد المرأة للعمـــل فـــي مجال النقل والمواصلات إلا في حدود العمل المكتبي والإداري فقط.

– حجم العمالة الوطنية في قطاع النقل والتخزين والمواصلات حسب فـــروع منطقـــة الدراسة:

إن تنمية المناطق الريفية كان من ضمن أهداف خطط التنمية سابقا حيث شهدت هـــذه المناطق إنجازات واضحة في مجالات النقل كتعبيد الطرق والربط بين الأرياف والمدن مـــن أجل نقل السكان والبضائع من وإلى المدن وبالتالي جذب هذا القطاع بعض سكان الضـــواحي للعمل فيه والجدول (74) يبين نسبة العمالة في هذا القطاع في فروع منطقة الدراسة.

يتبين من الجدول أن حجم العمالة الوطنية في قطاع النقل والمواصلات منخفضة فـــي جميع فروع منطقة الدراسة حيث شهدت سنة 1973ف أعلى نسبة مشاركة من الليبيين للعمل في هذا القطاع وهي نفس الأسباب السابقة، وبعدها فإن باقي السنوات أصبحت منخفضة جداً،

وتشهد مدينة المرج أعلى نسبة بين كل فروع المنطقة وذلك لوجود الإدارات والمنشآت الخدمية والإنتاجية وبالتالي فهي تشهد حركة نقل أكثر من الضواحي كذلك وجود محطات النقل والتي تخلو منها غالبية الضواحي ، كذلك قد يكون مجال العمل لدى عمال النقل والمواصلات في الفروع يقتصر على العمل في المدينة نفسها وليس في محل إقامتهم، أو في مدن أخرى كالعمل في الموانئ والمطارات القريبة من منطقة الدراسة.

جدول رقم (74) نسبة العمالة الوطنية في قطاع النقل والتخزين والمواصلات حسب فروع منطقة الدراسة في الفترة (1973– 2006ف).

	1973	1984	1995	2006ف
المرج	8.4	2.7	2.9	1.7
جردس	3.5	2.0	1.6	1.3
تاكنس	5.2	1.6	0.9	1.1
البياضه	6.6	1.3	1.9	1.2
بطه	5.0	1.5	0.6	1.2
طلميثه	3.9	2.0	2.2	1.3
المجموع	7.1	2.4	2.4	1.3

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التعدادات العامة للسكان للسنوات (1973، 1984، 1995، 2006ف).

ثالثاً.. قطاع المصارف ومؤسسات التمويل والتأمين والخدمات العقارية وخدمات الأعمال:

لقد كان العمل في الوظائف العامة الإدارية والمؤسساتية في الخمسينيات محدوداً جداً حيث كانت المؤسسات المصرفية والعقارية قليلة وقد تخلو بعض المناطق من مثل هذه الخدمات، وكانت في البلاد مصارف قليلة مثل مصرف الأمة وأما مؤسسات التأمين والخدمات العقارية وخدمات الأعمال فهي وظائف نادرة ولا تذكر في ذلك الوقت.

إن قطاع المصارف والتأمين والخدمات العقارية وما يرتبط بها قد شهد تطوراً كبيراً بداية من 1970 ف وحتى الآن من أجل مواكبة كافة النشاطات الاقتصادية ومن أجل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وفي 13 نوفمبر 1969ف أصدرت الدولة قراراً بتلييب جميع المصارف الأجنبية العاملة في البلاد[13] .

وعليه فقد أصحبت المصارف الخمسة التجارية في ليبيا وجميع فروع هذه المصـــارف مملكة كلياً لمصرف ليبيا المركزي وبذلك شهد قطاع المصارف تطوراً كبيراً خاصـــة بعـــد تقديمها الكثير من الخدمات المصرفية والذي شمل كافة القطاعات الاقتصادية فـــي الـــبلاد ، ونظراً للنشاطات الكبيرة في القطاعات الاقتصادية الأساســية وخاصـــة قطـــاع الزراعـــة والصناعة والإسكان وما تحتاجه هذه القطاعات من التمويل اللازم والذي عجزت المصارف التجارية عن تقديم الدعم الكلي لها، فقد تم إنشاء ثلاثة مصارف متخصصة لتقديم الخـــدمات المصرفية والتمويل لهذه القطاعات وهي المصرف الزراعي ومصرف التنميـــة ومصـــرف الادخار والاستثمار العقاري. حيث اهتم المصرف الزراعي بتقديم الدعم والتمويل والمساهمة في النهوض بقطاع الزراعة والإنتاج الحيواني وتقديم الدعم للمزارعين.

وبالنسبة لمصرف التنمية فاهتم بالنشاط الصناعي وتمويلـــه أمـــا مصـــرف الادخـــار والاستثمار العقاري فقد اهتم بقطاع الإسكان وتوفير المسكن للمواطنين ودعم خطه الإســـكان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

في حين اهتم المصرف العربي الليبي الخارجي بتمويل مشاريع التنمية كمـــا اشـــتمل نشاطه على الأعمال خارج البلاد.

و في مجال التأمين فقد ظلت الفروع والتوكيلات الأجنبية هي هيئات التامين الوحيدة بالسوق الليبي حتى أنشئت أول شركة تأمين ليبية ، وهي شركة ليبيا للتأمين سنة 1964ف ثم توالى بعدها إنشاء شركات الصحاري للتأمين عام 1967ف والمختار للتأمين عام 1968ف ثم شركة شمال إفريقيا للتامين عام 1969ف[14].

وقد اهتمت الدولة بمجال التأمين حيث قامت الدولة بإصدار قرارات من أجل التليبب والاهتمام بمؤسسات التأمين في البلاد.

حجم العمالة الوطنية في قطاع المصارف ومؤسسات التمويل والتأمين والخدمات العقاريـــة وخدمات الأعمال:

إن دراسة حجم العمالة الوطنية في هذا القطاع سيكون بداية من عام 1973ف وذلـــك لأنها السنة التي شهدت تطوراً ملحوظاً في هذا القطاع كما أن التعدادات السابقة لم ترد فيهـــا إحصائيات عن العمالة في هذا القطاع.

إن هذا التطور في قطاع المصارف والتمويل والتأمين الذي شهدته البلاد وتعدد فـــروع هذه المؤسسات حتى شملت جميع مناطق ليبيا نتج عنه ظهور وظائف جديدة تأخذ نصيبها من المواطنين للعمل فيه والجدول (75) يبين حجم العمالة الوطنية في هذه المؤسسات.

حيث نلاحظ أن حجم العمالة الوطنية في هذه القطاعات قد تطور وزاد بأعداد كبيرة حيث بلغ عدد الموظفين في هذه المؤسسات حوالي 5050 موظف سنة 1973ف في ليبيا وبنسبة 1.2% من مجموع العاملين في تلك السنة ووصل العدد إلى 29571 موظف وبنســبة 1.7% مــن مجموع العاملين في سنة 2006ف ورغم هذه الزيادة العددية إلا أن النسبة منخفضة وبمـــا أن حجم العمالة المرتفعة في القطاعات الأخرى نتج عنه انخفـــاض نســـبة العمـــال فـــي هـــذه المؤسسات.

جدول (75) حجم العمالة الوطنية في قطاع المصارف ومؤسسات التمويل والتأمين والخدمات العقارية وخدمات الأعمال في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة في الفترة (1973– 2006ف).

المنطقة	المـــــرج			ليـــبـــيا		
السنة	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة
1973	36	1	37 %0.1	4856	194	5050 %1.2
1984	86	19	105 %0.7	6987	1480	8467 %1.2
1995	159	64	223 %1.1	15793	3688	19481 %1.9
2006	258	70	328 %0.6	23935	5636	29571 %1.7

المصدر:

1. التعدادات العامة للسكان للسنوات (1973، 1984، 1995، 2006).
2. النسب من حساب الباحث.

أما في منطقة الدراسة فقد كان هناك حوالي 37 موظفاً في مؤسسات هذا القطاع ســـنة 1973ف ويشكلون ما نسبته 0.1% من مجموع العاملين في تلك السنة وارتفع العدد إلى 105 موظفاً سنة 1984ف بنسبة 0.7% ومن ثم زاد العدد إلى 223 موظفاً وبنســـبة 1.1% ســـنة 1995ف وفي سنة 2006ف 0.6% من إجمالي العمال الوطنيين في نفس السنة.

ونلاحظ رغم زيادة عدد الموظفين إلا أن نسبتهم إلى مجموع العمال في جميع القطاعات في كل سنة منخفضة وذلك لمحدودية مؤسسات المصارف وشركات التمويل والتامين وخدمات المجتمع حيث تستوعب هذه المؤسسات أعداداً قليلة من الموظفين مقارنة بمؤسسات القطاعات الأخرى التي تستحوذ على عمالة مرتفعة.

أما عن نسبة الإناث العاملات في هذه المؤسسات فهي أقل من الذكور حيث بلغت نسبة الإناث العاملات في هذا القطاع حوالي 0.6% من إجمالي الإناث العاملات سنة 1973ف ثم ارتفعت قليلاً إلى 1.7% سنة 1984ف وبلغت نسبة الإناث العاملات في هذا القطاع حوالي 1.9% سنة 1995ف وأخيراً وصلت النسبة إلى 1.1% من مجموع العاملات سنة 2006ف ويرجع انخفاض نسبة الإناث العاملات في هذا القطاع إلى انخفاض العمالة الكلية في هذا القطاع وارتفاع عدد الذكور عن عدد الإناث وبفارق كبير، كذلك توجه الإناث للعمل في قطاع الخدمات العامة خاصة في مجال التعليم .

وعن توزيع العمالة حسب فروع منطقة الدراسة فلا يمكن دراسته بموضوعية وذلك لوجود أغلب مؤسسات هذا القطاع في المدينة وأغلب الموظفين هم من سكان مدينة المرج وحتى سكان الضواحي يعملون في المدينة عن طريق رحلة عمل يومية من الضواحي إلى المدينة.

رابعاً.. قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمقاهي والمطاعم:

يعد قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمقاهي والمطاعم من الأنشطة الخدمية الضرورية التي صاحبت عملية التطوير والتنمية في البلاد.

وكانت تمارس الأنشطة التجارية قبل فترة اكتشاف النفط في بعض العمليات البسيطة التي كانت متداولة بين التجار وكان أغلبها في تجارة الحبوب والمحاصيل الزراعية والأعمال اليدوية والحرفية والتي كانت سائدة في تلك الفترة، أما الفنادق والمقاهي والمطاعم فهي محدودة الانتشار في ذلك الوقت ومقتصرة خدماتها على المدن الرئيسة.

وكانت العمالة الأجنبية تساهم في إدارة هذه المرافق في ذلك وبعد اكتشاف النفط أصبحت حركة التجارة فعالة ومؤثرة في الاقتصاد الوطني حيث شهدت تلك الفترة حركة ملحوظة في

تجارة النفط وما تبعه من توفير البضائع التي كانت توفر وتدعم عن طريق العائدات المالية من هذه الثروة.

وأصبحت تمارس التجارة الداخلية والخارجية في ليبيا خلال الفترة من 1970-1988ف من خلال منشآت اشتراكية يقوم بعضها بالاستيراد والتسويق ويقوم بعضها الآخر بالإنتاج والتسويق مباشرة بينما تتخصص بعض القنوات في التسويق فقط [15].

ولقد انصبت عملية التمليك للعاملين أساساً في قطاع تجارة التجزئة على نقل ملكية الشركة الوطنية للأسواق (القرارات 48- 422- لعام 1989ف) لتشكيل البضائع والآلات دون هياكل البنايات ومراكز التوزيع ، كما نظمت عملية تمليك الفنادق من خلال نفس القرارات ولقد تم على أساس هذه القرارات حل الشركات الفندقية العامة[16].

إن قطاعات التجارة والمقاهي والمطاعم من القطاعات الهامة والتي شهدت تطوراً كبيراً في العقود الأخيرة حيث شهدت البلاد تنمية وتطوراً في جميع المدن والأقاليم وصاحب هذه التنمية إنشاء العديد من الفنادق والمطاعم والمقاهي لمواكبة هذا التطور، كما شهدت التجارة نمواً واضحاً بحيث انتشرت الأسواق العامة والخاصة والمواقع التجارية والتي وفرت للمجتمع الحاجات الأساسية والضرورية وكذلك كل ما يلزمه الناس أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد تطورت بشكل كبير هي الأخرى خاصة بعد النشاط الملحوظ في قطاع النفط حيث أظهرت الصادرات من المشتقات النفطية نمواً مطرداً بحيث نمت بمعدل 90% بين عامي 1980-1985ف.

حجم العمالة الوطنية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمقاهي والمطاعم:

إن هذا القطاع يعتبر من القطاعات التي شهدت تطوراً ملحوظاً وواكب حركة التطور والنمو التي تشهدها البلاد فخدمات التجارة والمقاهي والمطاعم ضرورية حتى تقوم جميع المؤسسات بعملها كذلك شهد هذا القطاع تطوراً عددياً في حجم العمالة الوطنية في السنوات الأخيرة وبعد اكتشاف النفط وتوالي خطط التنمية في البلاد تعددت مراكز الخدمات الفندقية في البلاد وتطورت حركة فرص عمل المواطنين والجدول (76) يوضح حجم العمالة الوطنية في هذا القطاع.

ويتضح التطور العددي لحجم العمالة الوطنية في هذا القطاع والتي كانت حوالي 17120 عاملاً وطنياً في البلاد سنة 1954ف ليصل إلى 105795 عامل سنة 2006ف بحيث قفزت النسبة من 1.9% إلى 6.3% بين هاتين الفترتين. وإن كانت هذه النسبة منخفضة ذلك ربما لعدد العمالة الأجنبية المتخصصة.

أما في منطقة الدراسة فقد كان العدد 6034 عاملاً وطنياً في جملة المقاطعة سنة 1954ف وأصبح العدد 1867 على مستوى المنطقة سنة 2006ف ، وهذا الانخفاض ربما لأن العدد سنة 1954ف يشمل جميع إقليم برقة والذي يشمل عدة شعبيات بالمسمى الحالي أما سنة 2006ف فهو يشمل منطقة المرج وشعبية الحزام الأخضر سابقاً وبالتالي قد يكون الارتفاع في العدد يبدأ من سنة 1973ف حيث كان العدد 536 هي وصل إلي 1867 عاملاً سنة 2006ف حيث تراوحت النسبة بين 2.4% سنة 1954فو 4.2% سنة 1964ف و1.7 سنة 1973ف وارتفعت إلى 5.5% سنة 1984ف ثم أصبحت بحوالي 4.5% سنة 1995ف و3.4% سنة 2006ف وهذه النسبة منخفضة مقارنه بالقطاعات الأخرى حيث كان أقصى ارتفاع سنة 1984ف حيث وصلت في ليبيا 6.7% وفي منطقة الدراسة 5.5% يرجع ذلك إلي الاهتمام بجميع القطاعات في خطة التنمية في تلك السنة كذلك ظهور الأسواق العامة.

أما عن سبب الانخفاض في نسبة العمالة الوطنية في منطقة الدراسة وليبيا فقد يعزى إلي جذب العمالة الأجنبية في هذا القطاع والتي تعتبر متخصصة في هذا المجال خاصة في خدمات الفنادق والمقاهي والمطاعم.

أما عن النسبة النوعية في هذا القطاع فيظهر لنا من حيث الأعداد أن عدد الذكور يفوق بكثير عدد الإناث في جميع السنوات في كلٍ من منطقة الدراسة وليبيا.

فقد بلغت نسبة الذكور في ليبيا عام 1954 3.6% من إجمالي الذكور العاملين ثم 8.6% عام 1973و 6.9% عام 1984 ومن ثم 9.4% عام 1995 وأخيراً 8.4% عام 2006ف أما الإناث فقد كانت حوالي 0.0% عام 1954 من إجمالي الإناث العاملات آنذاك ثم حوالي 0.7% عام 1973 ومن ثم ارتفعت قليلاً لتبلغ 5.6%عام 1984ف ثم انخفضت عام 1995 لتصبح 1.5% وأخيراً انخفضت عام 2006ف إلي 0.8% من مجموع الإناث العاملات في نفس السنة.

وفي منطقة الدراسة فقد كانت نسبة الذكور عام 1954 حوالي 4.5% من إجمالي عدد الذكور العاملين في تلك السنة وفي عام 1964ف حوالي 4.4% ثـم 5.6% عـام 1973ف وانخفضت قليلاً عام 1984ف إلى 4.9% ومن ثم أصحبت 5.4% عام 1995ف وانخفضت إلى 4.7% عام 2006ف من إجمالي الذكور العاملين، في حين أن نسبة الإنـاث العـاملات كانت تقدر بحوالي 0.3% عام 1954ف من إجمالي الإناث العاملات في حين لم تكن هنـاك أي نسبة تذكر عام 1964ف ثم أصحبت 0.6% عام 1973ف وارتفعت عام 1984ف إلـى 8.4% ومن ثم انخفضت إلى 1.1% عام 1995ف وأخيراً إلى 0.4% عـام 2006ف مـن مجموع الإناث العاملات.

جدول (76) حجم العمالة الوطنية في قطاع تجارة التجزئة والجملة والفنادق والمقاهي والمطاعم في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة وليبيا من 1954– 2006ف .

المنطقة / السنة	المرج			ليبيا		
	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة
*1954	5934	100	6034 %2.4	16874	246	17120 %1.9
*1964	926	4	930 %4.2	24605	209	24814 %6.4
1973	533	3	536 %1.7	33587	206	33793 %8.1
1984	603	230	833 %5.5	39812	4776	44588 %6.7
1995	877	42	919 %4.5	79059	2941	82000 %7.9
2006	1790	77	1867 %3.4	101534	4261	105795 %6.3

المصدر : 1. التعدادات العامة للسكان للسنوات (1954، 1964، 1973، 1984، 1995، 2006ف).
2. النسب من حساب الباحث .

*نظراً لعدم وجود إحصاءات دقيقة في بعض التعدادات خاصة في تعداد 1954ف حيث يشمل هذا العدد جميع عمال إقليم برقة ، وفي تعداد 1964ف يشمل عمال منطقة الجبل الأخضر .

هذا الانخفاض في نسبة الإناث ربما يعزى إلى العادات الاجتماعية خاصة في المنطقة التي تحول دون دخول المرأة إلى العمل في هذا المجال خاصة إذا ما رأينا أن هذا القطاع لا يشهد مشاركة فعالة من قبل الذكور أصلاً وهذا ما جعل من هـذا القطـاع مجـالاً للعمالـة الأجنبية.

حجم العمالة الوطنية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمقاهي والمطاعم حسب فروع منطقة الدراسة:

إن أغلب أنشطة التجارة تدار غالباً في مركز الإقليم كما أن أغلب المؤسسات الفندقيـة تقع في المدينة وإن كانت قليلة جداً كما تشهد المدينة وبعض الضواحي تطوراً سـريعاً فـي مجال خدمات المطاعم والمقاهي خاصة على طول الطريق السـاحلي والصـحراوي لتقـديم خدماتها للمسافرين وهذا ما يوفر وظائف للمواطنين وإن كانت محدودة جداً وهـذا موضـح بالجدول (77):

جدول (77) نسبة العمالة الوطنية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم والمقاهي حسب فروع منطقة الدراسة من 1973– 2006ف

	1973	1984	1955	2006
المرج	7.0	6.0	5.4	5.5
جردس	1.9	3.1	2.0	3.0
تاكنس	1.9	4.5	2.3	3.0
البياضه	3.4	6.2	4.2	3.5
بطه	1.6	4.1	2.1	3.2
طلميثة	3.1	5.8	3.9	3.3

المصدر:

إعداد الباحث اعتماداً على التعدادات العامة للسكان للسنوات 1973 – 1984 – 1995 – 2006ف.

ومن الجدول (77) يتضح أن هناك توازن بين نسب العمالة في الفروع وعلى جميـع السنوات هذا وإن أعلى نسبة دائماً تكون في المدنية وذلك لتوفر أغلب المقـاهي والمطـاعم والفندق الوحيد في الإقليم.

وهذا يدل على عدم تكافؤ فرص التنمية بين المدينة والضواحي وعدم الاهتمام الكافي في مجال التنمية الريفية وعدم تطبيق مبدأ العدالة في التنمية المكانية بحيث أصبحت بعض الضواحي مناطق هامشية لا تتوفر فيها أبسط الخدمات الفندقية.

ويلاحظ أن العمالة الموجود في هذا القطاع خاصة في الضواحي مقتصرة على عمليات التجارة في المحلات وبعض المواطنين العاملين في المطاعم.

توزيع العاملين الليبيين حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة:

بعد دراسة حجم العمالة الوطنية لجميع القطاعات وتوزيع العمالة الوطنية حسب الأنشطة الاقتصادية التسعة المتعارف عليها، سنحاول معرفة نسب هذه العمالة وذلك حسب الأنشطة الاقتصادية الثلاثة الرئيسة وذلك للوقوف أكثر على أعلى نسبة مشاركة من قبل الليبيين حسب هذه الأنشطة العريضة وذلك لمعرفة اتجاه وحركة العمالة الوطنية خلال فترة الدراسة من عام 1954– 2006ف حتى يتضح لنا اتجاه هذه الحركة وفي أي القطاعات تسير بصفة عامة كذلك معرفة النسبة النوعية وتركزها في إحدى هذه القطاعات وتضم القطاعات الاقتصادية الرئيسة الثلاثة المتعارف عليها **الآتي** :

1. قطاعات الأنشطة الأولية: وتضم الزراعة وأعمال الغابات وصيد البر والبحر.
2. قطاعات الأنشطة الثانوية: وتشمل الأنشطة الصناعية والحرفية والتعدين والمحاجر والبناء والتشييد وأعمال الكهرباء والمياه والغاز.
3. قطاعات الأنشطة الثالثة "الخدمات": وتضم خدمات التعليم والصحة والمرافق والنقل والمواصلات والتجارة والمقاهي والفنادق والمصارف ومؤسسات التأمين والتمويل والأعمال العقارية والشخصية وكافة الأعمال الاجتماعية.

وعند تحليل الجدول (78) طوال فترة الدراسة حسب هذه الأنشطة الرئيسة يمكن استعراض التالي:

أولاً .. قطاعات الأنشطة الأولية:

وهذه الأنشطة وتشمل الزراعة والأعمال المتعلقة بها لاتحظى بنسبة مشاركة فعالة حيث نلاحظ أن نسبة العمالة الوطنية في هذا القطاع عام 1954ف كانت بحوالي 15.0% في منطقة الدراسة ثم ارتفعت عام 1964ف إلى 34.5% واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى

37.2% عام 1973ف – وبعدها بدأت بالانخفاض ففي عام 1984ف قدرت بحوالي 20.7% وفي عام 1995ف كانت النسبة 22.8% وهي تبدو نفس النسبة عام 2006ف.

وفي الجدول (78) نلاحظ أن النسبة قد تكون منخفضة بالمقارنة بالأنشطة الأخرى خاصة في عام 1954ف حيث كان أغلب الليبيين يمتهنون حرفة الزراعة والرعي ولكن انخفاض النسبة قد يرجع لعدم الدقة في التسجيل والإحصاء.

أما في عام 1964ف فربما يرجع سبب الارتفاع البسيط إلى دخول البلاد في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أما بعد عام 1964ف حتى عام 2006ف فالانخفاض ربما يرجع لاكتشاف النفط مما أدى إلى توفر فرص عمل أفضل رغم الاهتمام بالتنمية الزراعية خاصة في فترة السبعينيات والثمانينيات .

والجدول (78) يبين نسب هذه العمالة بين عامي 1954– 2006ف .

جدول (78) حجم العمالة الوطنية حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في ليبيا مقارنة بمنطقة الدراسة لعامي (1954– 2006ف)

		1954						2006					
		المرج			ليبيا			المرج			ليبيا		
		ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة
الأنشطة الأولية	%	32.5	1.7	15.0	63.3	3.9	34.8	28.3	13.3	22.6	15.8	5.5	12.2
الأنشطة الثانوية	%	10.0	4.3	6.7	6.7	7.2	7.0	14.7	1.6	9.6	22.6	2.8	15.6
الأنشطة الثالثة "الخدمات "	%	57.5	94.0	78.3	30.0	88.9	58.2	57.0	85.1	67.8	61.6	91.7	72.2

المصدر : 1.من إعداد الباحث اعتماداً على التعداد العام للسكان " 1954– 2006ف".

2.النسب من حساب الباحث.

أما حول مشاركة الإناث في هذه الأعمال فهي ضئيلة حيث كانت في عام 1954ف حوالي 1.7% من مجموعة العاملات في ذلك الوقت ثم ارتفعت إلى 15.5% عام 1964ف . وهي نفسها في تعداد 1973ف وانخفضت إلى 6.4% عام 1984ف ثم إلى 2.0% عام 1995ف وارتفعت إلى 22.6% من مجموع العاملات عام 2006ف وهذا الانخفاض طبيعي

حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات ذات الأعمال الشاقة والتي لا تجذب الإناث أما في عام 2006ف فربما يكون هذا الارتفاع نتيجة لحصر العاملات في هذا القطاع واللاتي يقمن بأعمال إدارية فقط؛ "عن اكتشاف النفط أحدث تغير في توزيع القوى العاملة، حيث نشطت الخدمات الأخرى المرتبطة بصناعة النفط وتعددت مجالات العمل وظهرت بعض المصانع الصغيرة وارتفع تبعاً لذلك معدل الهجرة من المناطق الريفية بانتقال عمال الزراعة إلى مجالات العمل الصناعي حيث الأجور مرتفعة الأمر الذي أدى إلى هبوط الإنتاج الزراعي وإهمال الزراعة إهمالا تاماً"[17].

ثانياً .. قطاع الأنشطة الثانوية:

وهي قطاع الأعمال الصناعية وغيرها وهي تعتبر قطاعات إنتاجية حيث كانت نسبة العمالة الوطنية في منطقة المرج عام 1954ف حوالي 6.7% ثم ارتفعت إلى 17.0% عام 1964ف ثم انخفضت إلى 10.0% عام 1975ف وفي عام 1984ف كانت حوالي 7.3% حوالي 10.4% عام 1995ف وأخيراً في عام 2006ف حوالي 9.6%،وهذه النسب ضئيلة جداً وقد لا تذكر وهي نتيجة لطبيعة هذه الأعمال مثل أعمال التعدين والبناء والتشييد وأعمال الكهرباء والتي يعتمد في الغالب على العمالة الأجنبية في القيام بها،ونلاحظ أنه عام 1964ف كانت تمثل أعلى نسبة مشاركة حيث أن أغلب السكان دخلوا في العمل بالبناء والتشييد في تلك الفترة خاصة عند بناء المدينة الجديدة ، أما في باقي السنوات فإن النسبة منخفضة في كل فترة وذلك لقلة المنشآت الصناعية بالمنطقة وحتى القائم منها لم يعد يجذب العمال إليه وهذا ما أدى إلى تدهور بعض هذه المنشآت وبالنسبة لمشاركة الإناث فهي منخفضة جداً خاصة إذا ماعرفنا أن الذكور لايجيدون هذه الأعمال وبالتالي فالإناث هن أكثر نفوراً من العمل بهذه القطاعات لطبيعتها الصعبة وأعمالها المتعبة والتي تحتاج إلى جهد.

وقد تكون نسب عمالة الإناث في هذه الأعمال يقتصر على قطاع الصناعة والذي يعتمد على العاملات الليبيات في المصانع بالمنطقة خاصة في مصنع الغزل والنسيج.

ثالثاً .. قطاع الأنشطة الثالثة "الخدمات" :

إن قطاع الخدمات ربما هو القطاع الأكثر جذباً للعمالة الوطنية لطبيعة الأعمال المريحة وتعددها وتنوعها حيث تشهد البلاد حوالي 58.2% من جملة العاملين هم في قطاع الخدمات وهذا في عام 1954ف وارتفعت النسبة إلى 72.2% عام 2006ف.

وفي منطقة الدراسة كانت نسبة العمالة الوطنية في هذا القطاعات حوالي 78.3% عام 1954ف ثم انخفضت إلى 48.5% عام 1964ف وكانت حوالي 52.8% عام 1973ف وارتفعت في عام 1984ف إلى 72.0% وفي عام 1995ف كانت حوالي 66.8% وأخيراً وصلت 67.8% عام 2006ف ورغم هذا التذبذب البسيط في نسب العمالة في هذا القطاع إلا أنها تعتبر مرتفعه جداً حيث يغلب الطابع الخدمي في البلاد حسب هذه الإحصائيات ونلاحظ أنه في عام 1964ف كانت هي الأقل من حيث حجم العمالة وإن كانت مرتفعة وذلك لاكتشاف النفط وما أوجده من أعمال تدر أجوراً مرتفعة مثل الأعمال في الحقول وغيرها ، أما في عام 1973ف فربما لقيام المشاريع الإنتاجية التي شهدتها المنطقة والتي جذبت بعض العمال إليه في بادئ الأمر، ولكن النسبة عادت إلى الارتفاع بعد إهمال بعض المشاريع الإنتاجية وتحول العمال الزراعيين وعمال المصانع إلى موظفين بالقطاع العام.

وحول نسبة الإناث فإنها مرتفعة وقد تتركز معظمها في هذا القطاع وطول فترة الدراسة حيث وصلت النسبة إلى 94.0% من مجموع العاملات عام 1954ف،ثم 80.0% عام 1964ف، وفي عام 1973ف وصلت إلى 83.4% وإلى 85.9% عام 1984ف وفي عام 1995ف ارتفعت إلى 91.6% ثم انخفضت إلى 85.1% عام 2006ف وهذا لا يعتبر انخفاضاً حيث تعد هذه النسبة مرتفعة وذلك لميول الإناث للعمل في هذه القطاعات لأنها لا تحتاج إلى مجهود كذلك لافتقار المنطقة إلى المشاريع الإنتاجية ولا يوجد سوق عمل إلا هذه القطاعات المريحة للإناث والذكور معاً والشكل (13) يوضح هذه الحركة

شكل (13) حركة العمالة الوطنية حسب القطاعات الاقتصادية الثلاثة بمنطقة الدراسة فـى الفترة من 1954 - 2006 ف.

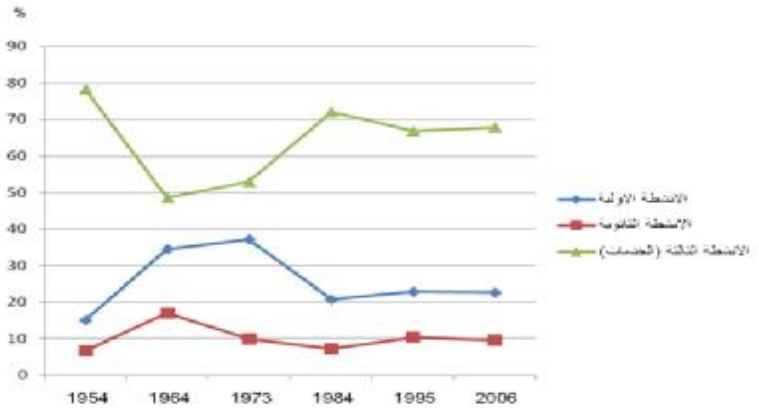

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التعدادات العامة للسكان للسنوات (1954، 1964، 1973، 1984، 1995، 2006ف).

هوامش الفصل الرابع

1.منصور محمد الكيخيا: جغرافية السكان "أسسها ووسائلها "، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 2003ف، صـ217 .

2. صبحي قنوص وآخرون: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "ليبيا 1969-1999ف"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ط2، 1429 ميلادية، ص 512.

3.نفس المرجع السابق، نفس الصفحة .

4.اللجنة الشعبية العامة: شؤون الخدمات مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 2002-2006ف الجزء الثاني، الشعبيات ، ص 10- 11 .

5. وزارة التخطيط : خطة التنمية الخمسية الأولى، 1976، 1980ف ، ص350 .

6. وزارة التخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس، 1963- 1968ف، ص96 .

7.الجزء، الثاني القطاعات: المرجع السابق، ص88 .

8. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط: خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981- 1985ف ، ص 136.

9. منصور محمد الكيخيا: السكان في "الجماهيرية دراسة في الجغرافيا" تحرير، الهادي مصطفى بولقمة، سعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان – سرت – ط1 – 1995 –صـ376 .

10.وزارة التخطيط: المرجع السابق، ص397 .

11.صبحي قنوص وآخرون: المرجع السابق ، ص463 .

12.وزارة التخطيط: الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1973- 1975ف، ص246 .

13.صبحي قنوص وآخرون: المرجع السابق، ص 366 .

14.نفس المرجع السابق،ص382.

15.نفس المرجع السابق، ص 333.

16. أمانة اللجنة الشعبية العامة: شؤون الخدمات، مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 2002- 2006ف – الجزء الثاني – الإطار الكلى– ص31.

17.محمد يوسف العزابي، محمد عبد الله المير: الحركة العمالية في ليبيا " النشأة والتطور"، مطابع الثورة العربية، طرابلس، بدون تاريخ، ص 181.

الخاتمـــة

تناولت هذه الدراسة حركة القوى العاملة الوطنية في منطقة الدراسة خلال الفترة 1954– 2006 ف حيث تضمنت الدراسة الإطار النظري للدراسة أربعة فصول إذ تضمن الفصل الأول دراسة السكان ومكوناته في منطقة الدراسة من حيث المواليد والوفيات والهجرة ونمو السكان كذلك التركيب العمري والنوعي للسكان و تمت هذه الدراسة وفق الإحصائيات والتقارير الرسمية طوال فترة الدراسة .

كما تناول الفصل الثاني خطط التنمية التي مرت بها البلاد ، مع التركيز على منطقة الدراسة مع تحليل القوى العاملة ومدى مواكبتها لأهداف كل خطة ومحاولة معرفة اتجاه العمالة الوطنية ومستهدفات التنمية في كل فترة .

بالإضافة إلى التركيب الاقتصادي ومعدلات النشاط الاقتصادي للقوة البشرية في منطقة الدراسة وبيان نسبة العاملين وغير العاملين اقتصادياً وإيضاح النسبة النوعية في هذا المجال إضافة إلى دراسة التركيب التعليمي في المنطقة وطوال فترة الدراسة مع إيضاح ذلك على الفئات العمرية الوسطى (العاملون اقتصادياً) .

بينما استعرض الفصل الثالث حركة الأيدي العاملة الوطنية في منطقة الدراسة على مختلف القطاعات والأنشطة الإنتاجية " الأولية والثانوية" مع مقارنة ذلك بحركة هذه العمالة على مستوى البلاد، حيث استعرضنا بالدراسة والتحليل لكل قطاع من حيث الأهمية وحجم المخصصات المالية في جميع فترات الدراسة وحجم العمالة طوال فترة الدراسة في كل قطاع مع بيان هذه الحركة على مستوى فروع منطقة الدراسة .

وأخيراً جاء الفصل الرابع كتتمة للفصل الثالث حيث درسنا في هذا الفصل الأخير حركة العمالة الوطنية في منطقة الدراسة على مستوى قطاعات المستوى الثالث " الخدمات" وجاءت هذه الدراسة بالتشابه مثل دراسة الفصل الثالث من حيث التقديم والتحليل والعرض .

هذا وقد توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات الهامة وهي كالآتي :

أولاً : النتائج:

1- عند دراسة السكان في منطقة الدراسة اتضح لنا أن معدلات المواليد في منطقة الدراسة تسير نحو الانخفاض حيث انخفض المعدل من 49.1‰ إلى 18.7‰ خلال الفترة 1970- 2006 ف،وذلك للأوضاع الاقتصادية التي مرت بها البلاد وتوقف بعض المشاريع والتي كانت توفر فرص عمل للشباب مما أدى إلى تأخر سن الزواج ، كذلك لتطور المستوى التعليمي للإناث مما سبب في تأخر الإنجاب .

أما الوفيات فهي أيضاً تسير نحو الانخفاض وذلك لتحسن الأوضاع الصحية والقضاء على بعض الأمراض والأوبئة كذلك تأخر سن الزواج بتطور التعليم هذا ما أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات الرضع وهذا الانخفاض في المواليد والوفيات قد يؤثر في حجم العمالة الوطنية مستقبلاً حيث إن انخفاض المواليد يؤدي إلى نتائج سلبية ، بينما الوفيات تأتي بالعكس .حيث إن معدلات الزيادة الطبيعية تتجه إلى الانخفاض وهذا بسبب انخفاض المواليد والوفيات بالمنطقة .

أما عن تيارات الهجرة فنلاحظ أن المنطقة لاتشهد تيارات هجرة وافدة بشكل كبير حيث وصل معدل الهجرة الصافية إلى (2.2-) في عام 2006 ف حيث تعد المنطقة وفقاً لهذا المعدل منطقة طرد سكاني هذا مقارنة بالمناطق والمدن المجاورة التي تستقطب المهاجرين بشكل أفضل من منطقة الدراسة ،أما الهجرة الدولية فإن الوضع ليس أفضل من سابقه إلاّ أن المنطقة حالياً تشهد حركة في مجال العمران والإنشاءات مما أدى إلى استجلاب الشركات التي تعتمد على عمالة أجنبية .

إن معدلات الهجرة في المنطقة لاتسهم بقدر كاف في النهوض بالقطاعات الاقتصادية خاصة الإنتاجية منها هذا إذا ما استثنينا قطاع البناء والتشييد فقط.

وعند دراسة نمو السكان فقد كان معدل نموالسكان مرتفعاً في عام 2006ف حيث بلغ معدل نمو السكان بين عامي 1995 -2006 ف، 1.7 % وهو أقل معدل شهدته المنطقة حسب التعدادات السابقة و يرجع السبب إلى انخفاض معدلات المواليد ومعدل الهجرة السالبة بالمنطقة.

في حين أن التركيب العمري في المنطقة لا يختلف عن بعض السنوات السابقة خاصة في الفئة العمرية العريضة " 15- 64" والتي وصلت إلى 63.3% من إجمالي السكان في عام

2006 ف حيث تلعب هذه الفئة دوراً رئيساً في حجم العمالة الوطنية أما النسبة النوعية فهي تتجه إلى الانخفاض حيث وصلت إلى 99.9% وهذا يعني أن مشاركة المرأة ستكون فعالة في النشاط الاقتصادي بمنطقة الدراسة وغير ذلك سيؤدي إلى نقص شديد في الأيدي العاملة وفي جميع القطاعات الاقتصادية .

2. عند النظر إلى مراحل التنمية بالبلاد نجد أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي تحسن بشكل ملحوظ خاصة بعد اكتشاف النفط مما دفع البلاد إلى الاهتمام بمشاريع التنمية والتي استهدفت جميع القطاعات وبما فيها القوى العاملة ولكن اتجاه العمالة الليبية لم يتفق مع اتجاه هذه الخطط وأهدافها مما أدى إلى إبطاء هذه المشاريع وبالتالي عدم استكمال بعضها ولم تتحقق جميع الأهداف كما أدى ذلك إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية للنهوض بهذه المشاريع.

نلاحظ في التركيب الاقتصادي أن نسبة غير العاملين ارتفعت في منطقة الدراسة هذا مقارنة بعام 1973 ف ذلك يرجع إلى دخول الشباب إلى الدراسة وارتفاع نسبة ربات البيوت وهذا ما يعني ارتفاع نسبة الإعالة .

في حين أن مستوى التعليم للسكان تطور بشكل ملحوظ وكبير مقارنة بعام 1954ف حيث تطور التعليم الإعدادي والمتوسط كذلك التعليم الجامعي والدراسات العليا والذي يرجع إلى إقامة العديد من المؤسسات التعليمية الجامعية مما أدى إلى تطور التعليم خاصة لدى الإناث وانخفاض نسبة الأميَّة للإناث من 78.3% عام 1973 ف إلى 16.8% عام 2006 ف،وهذا سيؤثر إيجاباً على نوعية العمالة الوطنية وفاعليتها في جميع القطاعات.

3. عند تحليل حركة القوى العاملة الوطنية في القطاعات الإنتاجية بالمنطقة نلاحظ أن هذه القطاعات لا تسحوذ على نسبة عالية من حيث العمالة الليبية رغم الاهتمام بالتنمية الزراعية والصناعية خاصة في منطقة الدراسة حيث نجد أن نسبة العمالة الزراعية انخفضت على طول فترة الدراسة حتى وصلت إلى 11.5 % عام 2006ف إما قطاع الصناعة فهو أسوأ حالاً من قطاع الزراعة إذ يشهد مشاركة ضئيلة في حجم العمالة بحوالي1.3%عام 2006 ف رغم وجود بعض المصانع بمنطقة الدراسة .

أما باقي القطاعات الإنتاجية فهي أقل من ذلك وحجم العمال الليبيين فيها لا يذ كر ،كما أن نسبة الإناث في هذه القطاعات منخفضة جداً لطبيعة هذه الأعمال الشاقة والتي تتعارض مع طبيعة المرأة .

4. إن العمالة الوطنية تتركز في قطاع الخدمات العامة خاصة قطاع التعليم والصحة إذ يرتفع حجم العمالة من سنة لأخرى وذلك لتدهور المنشآت الإنتاجية الأخرى وتحوّل العمال في القطاعات الإنتاجية إلى العمل في القطاع الإداري .

ونجد هذه القطاعات استحوذت على حوالي 78.3 % من جملة العاملين عام 1954ف وانخفضت إلى نحو 67.8% عام 2006 ف، وهذا لا يعني تحول العمال إلى القطاعات الإنتاجية بل ربما يرجع إلى تحول بعض هذه القطاعات"الإنتاجية" إلى قطاعات ذات طابع خدمي، كذلك إن النسبة المرتفعة في عام 1954ف هي تمثل جميع عمال الإقليم ونجد أن نسبة العمال في القطاع الأول كانت تقدر بـ 15.0 % عام 1954ف وارتفعت إلى نحو 22.6% عام 2006 ف بينما كان عمال القطاع الثانوي حوالي 6.7% عام 1954ف ووصلت إلى نحو 9.6% عام 2006ف في حين أن مشاركة الإناث تتركز غالبيتها في القطاع الثالث وبنسبة تقدر بـ 85.1% من جملة العاملات عام 2006 ف .

ثانياً : التوصيات :

1- النهوض بالمشاريع الإنتاجية بمنطقة الدراسة من أجل خلق التوازن في حجم العمالة على مستوى القطاعات الاقتصادية وذلك إن حدث سيوفر فرص عمل للشباب مما يحسن من مستواهم المعيشي وما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية .

2- الاهتمام بالكوادر الوطنية وتنميتها وذلك للارتقاء بها من أجل ضمان أفضل لمستوى النشاط الاقتصادي بالمنطقة .

3- ضرورة تنمية القوى العاملة وربط مخرجات التعليم بفرص العمل ومستهدفات التنمية بالمنطقة حتى يتسنى لها السير بالقطاعات الاقتصادية الرئيسة في المنطقة نحو الأمام وجعلها قطاعات اقتصادية فعالةً .

4- معالجة التوزيع السيئ للقوى العاملة في الخطط السابقة وذلك بالتوظيف الأمثل لهذه العمالة حسب الأنشطة الرئيسة مع الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية والنهوض بها لكي تؤدي دورها الاقتصادي المنشود .

5- إعادة توزيع القوى العاملة بشكل مخطط وسليم والابتعاد عن الارتجالية والعشوائية في التخطيط بحيث يجب التخطيط وفق ما هو مطلوب وما هو موجود فعلاً .

6- عدم التوسع غير المنطقي في مجال الخدمات العامة والذي أدى إلى ركود العمالة الوطنية فيها وضرورة إجراء دراسة تقييمية لكل قطاع وما يتطلبه من عناصر وطنية .

7- توفير فرص عمل لغير العاملين وذلك بتسخير الاستثمارات وفقاً للإمكانات المتاحة بالمنطقة مع مراعاة عنصر العدالة في تسخير هذه الاستثمارات على جميع الفروع .

8- التدرج في مراحل التعليم بحيث يكون هناك تعليم جامعي عالٍ يجلب ذوي الكفاءات والمهارات، و الاهتمام بالتعليم التقني و الفني والمعاهد الفنية المتوسطة وغيرها لكي يستفاد من مخرجات هذه المؤسسات بشكل أمثل مع مرعاة العدالة في جميع الاتجاهات .

9- الاهتمام بالمشاريع العمرانية القائمة ومحاولة الزج بالعمال الوطنيين في مثل هذه الأعمال لاكتساب الخبرة والتخفيف على القطاع العام خاصة من فئة الباحثين عن العمل .

10- نشر الوعي البيئي والصحي والثقافي من أجل فهم مشكلات المنطقة ومحاولة التغلب عليها وعدم الارتجالية في حل هذه المشاكل.

الملاحق

ملحق (1)

التركيب العمري والنوعي في منطقة المرج سنة 2006ف

الفـــئات	ذكور	إناث	المجموع
4 – 0	6370	6096	12466
9 – 5	6111	5929	12040
14 – 10	6629	6396	13025
19 – 15	6417	6392	12809
24 – 20	6281	6232	12513
29 – 25	5983	5834	11817
34 – 30	5256	5227	10483
39 – 35	3760	3980	7740
44 – 40	2613	2806	5419
49 – 45	1723	1753	3476
54 – 50	1060	1394	2454
59 – 55	1379	1414	2793
64 – 60	1058	959	2017
69 – 65	692	798	1490
74 – 70	413	476	889
75 فما فوق	715	822	1537

ملحق (2)

التركيب السكاني حسب فــروع منطقة المـــــرج سنة 2006ف.

	المــرج	جــردس	تاكــنس	البــياضة	بطــة	طلــميثة	المــجموع
0 – 14	12391	1525	1285	1419	1220	1270	19110
	12012	1492	1248	1409	1147	1113	18421
	24403	3017	2533	2828	2367	2383	37531
15 –64	23769	2723	2262	2276	2019	2481	35530
	23912	2744	2347	2340	2154	2494	35991
	47681	5467	4609	4616	4173	4975	71521
65فما فوق	1172	161	131	109	108	139	1820
	1298	187	162	133	141	175	2096
	2470	348	293	242	249	314	3916
المجموع	37332	4409	3678	3804	3347	3890	56460
	37222	4423	3757	3882	3442	3782	56508
	74554	8832	7435	7686	6789	7672	112968

ملـــحق (3)

توزيع السكان الليبيين (10 سنوات فما فوق) حسب الحالة التعليمية والنوع حسب فروع منطقة المرج سنة 1973ف

المستوى التعليمي / الفرع	النوع	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	إعدادي أو ثانوي	دون الجامعي	شهادة جامعية	فوق الجامعي	غير مبين	الجملة
المـــــرج	ذكور	2937	4360	1357	873	27	42	14	23	9651
	إناث	6629	2016	399	212	0	2	0	10	9268
	جملة	9566	6376	1756	1085	27	44	14	33	18919
جـــــردس	ذكور	906	636	88	40	5	2	0	4	1681
	إناث	1478	91	8	3	0	0	0	2	1582
	جملة	2384	727	96	43	5	2	0	6	3263
تـــاكنس	ذكور	396	361	87	32	0	1	0	0	877
	إناث	742	75	6	3	0	0	0	1	827
	جملة	1138	436	93	35	0	1	0	1	1704
البيـــاضـــة	ذكور	537	423	83	48	3	0	0	1	1095
	إناث	921	97	5	0	0	0	0	4	1028
	جملة	1458	520	88	48	3	0	0	5	2122
بطـــة	ذكور	311	376	101	58	3	1	0	0	850
	إناث	685	101	7	2	0	0	0	0	795
	جملة	996	477	108	60	3	1	0	0	1645
طلـــميثة	ذكور	434	532	128	64	3	6	0	1	1168
	إناث	979	108	8	3	0	0	0	0	1098
	جملة	1413	640	136	67	3	6	0	1	2266
المجموع	ذكور	5521	6688	1862	1115	41	52	14	29	15322
	إناث	11434	2488	433	223	0	2	0	17	14597
	جملة	16955	9176	2295	1338	41	54	14	46	29919

ملحق (4)

التركيب التعليمي في منطقة المرج 2006ف

الفرع / المستوى التعليمي	النوع	المـــرج	جـــردس	تـــاكنس	البيـــاضة	بطـــة	طلـــميثة
أمـــي	ذكر	1558	416	260	226	176	181
	أنثى	4749	1035	645	719	491	631
	جملة	6307	1451	905	945	667	812
يقرأ ويكتب	ذكر	2996	549	480	441	317	365
	أنثى	2782	468	401	351	303	320
	جملة	5778	1017	881	792	620	685
ابتـــدائي	ذكر	5863	992	832	812	575	732
	أنثى	4826	703	681	558	484	559
	جملة	10689	1695	1513	1370	1059	1291
إعـــدادي	ذكر	4800	755	633	732	660	853
	أنثى	8767	585	574	625	594	650
	جملة	13567	1340	1207	1357	1254	1503
ثـــانوي	ذكر	6907	489	421	479	625	615
	أنثى	6429	412	398	491	529	555
	جملة	13336	901	819	970	1154	1170
دون الجـــامعي	ذكر	10351	94	78	72	108	147
	أنثى	1834	104	98	66	125	111
	جملة	12185	198	185	138	233	258
جـــامعي فما فوق	ذكر	2407	99	134	93	127	161
	أنثى	2815	129	136	119	153	219
	جملة	5222	228	270	212	280	380
غـــير مبين	ذكر	55	4	8	2	0	2
	أنثى	181	22	19	12	14	11
	جملة	236	26	27	14	14	13
المجمـــوع	ذكر	34937	3398	2846	2857	2588	3056
	أنثى	32383	3458	2961	2941	2693	3056
	جملة	67320	6856	5807	5798	5281	6112

ملحق (5)

توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية في منطقة المرج ستة 1973ف

أقسام النشاط / الفرع	النوع	الزراعة والغابات وصيد البحر	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	مؤسسات التمويل والتأمين	الخدمات العامة	أنشطة غير واضحة التوصيف وغير مبينة	المجموع
المرج	ذكر	1703	22	89	135	505	451	536	28	2082	469	6020
	أنثى	61	0	2	1	2	3	6	1	322	8	406
	جملة	1764	22	91	136	507	454	542	29	2404	477	6426
جردس	ذكر	643	2	1	21	16	21	36	3	238	58	1039
	أنثى	0	0	0	0	0	0	1	0	11	0	12
	جملة	643	2	1	21	16	21	37	3	249	58	1051
تاكنس	ذكر	287	1	0	12	15	10	27	0	142	16	510
	أنثى	3	0	0	0	0	0	0	0	6	0	9
	جملة	290	1	0	12	15	10	27	0	148	16	519
البياضة	ذكر	249	0	1	12	17	20	38	2	214	9	562
	أنثى	2	0	0	0	0	0	0	0	8	0	10
	جملة	251	0	1	12	17	20	38	2	222	9	572
بطة	ذكر	199	0	1	6	15	8	25	2	203	15	474
	أنثى	6	0	0	0	0	0	0	0	12	0	18
	جملة	205	0	1	6	15	8	25	2	215	15	492
طلميثة	ذكر	276	2	2	18	21	23	29	1	317	16	705
	أنثى	2	0	0	0	0	0	0	0	26	0	28
	جملة	278	2	2	18	21	23	29	1	343	16	733
المجموع	ذكر	3357	27	94	204	589	533	691	36	3196	583	9310
	أنثى	74	0	2	1	2	3	7	1	385	8	483
	جملة	3431	27	96	205	591	536	698	37	3581	591	9793

ملحق (6)

توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية في منطقة المرج سنة 1984ف

أقسام النشاط / الفرع	النـــوع	الزراعة والغابات وصيد البحر	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	مؤسسات التمويل والتأمين	الخدمات العامة	أنشطة غير واضحة التوصيف وغير مبينة	جملة العاملين اقتصاديا
المـــرج	ذكر	1584	19	360	159	124	452	260	80	4996	0	8034
	أنثى	87	0	156	19	12	147	16	18	1463	0	1918
	جملة	1671	19	516	178	136	599	276	98	6459	0	9952
جـــردس	ذكر	409	1	5	64	9	29	21	1	577	0	1116
	أنثى	18	0	0	4	0	10	4	0	92	0	128
	جملة	427	1	5	68	9	39	25	1	669	0	1244
تـــاكنس	ذكر	250	2	2	24	10	28	14	0	476	0	806
	أنثى	9	0	0	6	0	15	1	0	99	0	130
	جملة	259	2	2	30	10	43	15	0	575	0	936
البيـــاضة	ذكر	195	0	0	34	1	39	12	1	465	0	747
	أنثى	11	0	1	2	0	16	0	0	104	0	134
	جملة	206	0	1	36	1	55	12	1	569	0	881
بطـــة	ذكر	267	2	1	32	2	27	11	1	318	0	661
	أنثى	34	0	0	9	0	11	3	0	194	0	251
	جملة	301	2	1	41	2	38	14	1	512	0	912
طلـــميثة	ذكر	220	4	10	23	1	28	15	3	554	0	858
	أنثى	15	0	0	0	1	31	6	1	104	0	158
	جملة	235	4	10	23	2	59	21	4	658	0	1016

ملحق (7)

توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية في منطقة المرج سنة 1995ف.

اسم المحلة	أقسام النشاط الاقتصادي												
		الزراعة	التعدين واستغلال المحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة	النقل والتخزين والمواصلات	المصارف ومؤسسات التمويل	الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية	أنشطة غير التوصيف أو غير مبينة	يبحث عن عمل لأول مرة	المجموع الكـــلي
المرج	ذكور	1568	61	798	307	95	692	373	145	4513	192	1470	10214
	إناث	36	–	184	24	1	27	15	49	2292	2	304	2934
	مجموع	1604	61	982	331	96	719	388	194	6805	194	1774	13148
جردس	ذكور	595	4	22	61	11	30	21	3	465	20	242	1474
	إناث	6	–	3	–	–	2	5	4	94	–	9	123
	مجموع	601	4	25	61	11	32	26	7	559	20	251	1597
تاكنس	ذكور	524	–	8	38	23	29	12	1	448	18	105	106
	إناث	5	–	2	1	–	2	1	1	104	–	6	122
	مجموع	529	–	10	39	23	31	13	2	552	18	111	1328
البياضة	ذكور	439	1	8	31	9	56	24	3	502	12	136	1221
	إناث	6	–	–	1	–	4	4	3	152	–	12	182
	مجموع	445	1	8	32	9	60	28	6	656	12	148	1403
بطة	ذكور	417	2	2	34	5	25	7	2	418	11	91	1014
	إناث	9	–	–	3	0	3	2	2	251	2	15	287
	مجموع	426	2	2	37	5	28	9	4	669	13	106	1301
طلميثة	ذكور	334	1	9	25	4	45	25	5	535	21	84	1088
	إناث	5	–	1	1	–	4	3	5	107	–	12	138
	مجموع	339	1	10	26	4	49	28	10	642	21	96	1226

ملحق (8)

توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصاديا الذين أعمارهم (15 سنة فما فوق) حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنس في منطقة المرج سنة 2006 ف.

أقسام النشاط الاقتصادي	ذكور	إناث	المجموع
الزراعة والصيد واستغلال الغابات	4700	1402	6102
صيد الأسماك	55	0	55
التعدين واستغلال المحاجر	395	39	434
الصناعات التحويلية	637	82	719
الكهرباء والغاز وإمدادات المياه	1005	36	1041
التشييد والبناء	411	10	421
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية	1767	76	1843
الفنادق والمطاعم والمقاهي	23	1	24
النقل والتخزين والاتصالات	685	43	728
الوساطة المالية	195	64	259
أنشطة العقارات والتأجير وخدمات الأعمال	63	6	69
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	11719	1572	13291
التعليم	4885	6935	11820
الصحة والعمل الاجتماعي	1472	1726	3198
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى	452	55	507
خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة بالأسر	18	1	19
المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات والقنصليات الأجنبية	0	0	0
أنشطة غير مبينة وغير واضحة التوصيف	1221	513	1734
المتطلعون لم يسبق لهم العمل	8209	3007	11216
المجموع	37912	15568	53480

قائمة المراجع

أولاً .. الكتب

1. أبو عيانة ، فتحي محمد : جغرافية السكان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ط5 ، 2000ف .

2. ـــــــــــــــــ : جغرافية السكان ، أسس وتطبيقات – دار المعرفة الجامعية ، ط5 ، 2000ف .

3. ـــــــــــــــــ : جغرافية السكان، " دراسة ديموغرافية منهجية " مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية – 1980ف .

4. ـــــــــــــــــ : جغرافية الاقتصاد – دار النهضة العربية ، بيروت ، ط5 ، 1984ف .

5. إسماعيل ، أحمد علي: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط7 ، 1989 .

6. بدوى ، أحمد زكى – علاقات العمل في الدول العربية – 1995ف .

7. البربار، عقيل محمد وآخرون : الحركة العمالية في ليبيا ، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس ، 1978 .

8. بن زابية ، حسني عبدالله : الزراعة والتنمية الزراعية في ليبيا – منشورات دار الفضيل للنشر والتوزيع ، 2009ف .

9. ـــــــــــــــــ : دراسات فى التخطيط الإقليمي والحضري – منشورات دار الفضيل للنشر والتوزيع ، 2010ف .

10. بولقمة ، الهادي مصطفى ، القزيرى ، سعد خليل : الجماهيرية دراسة في الجغرافيا – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان – سرت – ط1 – 1995ف .

11. تومسون ، واريين – لويس ، دافيدت ، مشكلات السكان – ترجمة – راشد البـــراوى، عبدالمنعم الشافعي – دار الفكر العربي – بدون تاريخ .

12. خلف الله ، رمضان عريبى : حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا – المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس –ط1 – 1981ف .

13. درويش ، ناريمان ، دراسات في جغرافيا السكان – مركز الإسكندرية للكتاب .

14. الشرنوبى ، محمد عبدالرحمن ، جغرافيه الســكان – مكتبــة الانجلــو المصــرية – 1986ف.

15. العزابى ، محمد يوسف – المير ، محمد عبدالله : الحركة العمالية في ليبيــا "النشــأة والتطور" – قطاع الورق والطباعة – مطابع الثورة العربية – طرابلس – بدون تاريخ .

16. الشلقانى ، مصطفى : طرق التحليل الديموغرافى – مطبوعات جامعة الكويت – بدون تاريخ .

17. العيسوى ، فائز محمد ، أسس جغرافيا السكان – دار المعرفة الجامعية الإسكندرية – 2001ف .

18. غلاب ، محمد السيد – عبدالحكيم صبحي : السكان ديموغرافياً وجغرافياً – مكتبــة الانجلو المصرية – القاهرة – 1974ف .

19. كرفاع ، المختار الطاهر : الحركة العمالية في ليبيا 1943– 1969ف – منشــورات مركز جهاد الليبيين 2000ف .

20. الكيخيا ، منصور محمد : جغرافيا السكان ، أسسها وتطبيقات ، منشــورات جامعــة قاريونس ، بنغازي ، ط1 ، 2003 .

21. قنوص ، صبحي ، وآخرون : التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في "ليبيا الثورة في 30 عاماً " الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان – مصراته .

22. المهدوي ، محمد المبروك: جغرافيا ليبيا البشرية ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط2 ، 1995

23. نابي ، عبدالحكيم عمار : النظام السياسي والتنمية الاقتصادية في ليبيا – 1969– 1992ف – منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلان – ط1– 2006ف

ثانيا.. الدوريات :

1. أبو عائشة ، سالم : خصائص القوى العاملة في الجماهيرية العظمى ، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، شهر ناصر، 2004ف .

2. افحيمة ، جمعه عبدالسلام ، شلوف فيصل : دراسة تحليلية للسياسة الصناعية فى ليبيا – مجلة قاريونس العلمية – السنة الثالثة – العدد الثاني – منشورات جامعة قاريونس – 1990ف .

3. الزغل ، علي أشتيوي: التغير في خصائص القوى العاملة الأردنية خلال الفترة من 1961 – 1979 ، المجلة العربية للإدارة ، العدد الثالث ، 1983 .

4. الزنى ، عبدالبارى شوشان : تصميم الأهداف والاستراتيجيات في الخطط السابقة – مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل – الهيئة القومية للبحث العلمي – مركز بحوث العلوم الاقتصادية – طرابلس – 2002ف .

5. شبر ، إلهام خضير عباس : أهمية تخطيط الموارد البشرية في تحقيق التنمية السياحية في ليبيا ، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل ، طرابلس ، 2002 ف .

6. الطبولي ، محمد عبدالحميد : الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العربية الليبية ومشاركتها في العمل، مجلة الآداب والعلوم ، المرج ، العدد الثاني ، السنة الثانية ، 1998.

7. الفائدى ، محجوب عطيه : توطين البدو في بعض المشروعات الزراعية كنموذج لبرامج التنمية بالمجتمع الليبي – مجلة قاريونس العلمية – السنة الخامسة – العدد الثالث – 1992ف .

8. القزويني ، علي : نحو اعتماد إستراتيجية تركز على التنمية البشرية في ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2003 .

9. الندوة العربية لتخطيط القوى العاملة ، مطبعة مؤسسة العالمية ، بغداد ، مكتب العمل العربي 1979 ،.

ثالثاَ .. الرسائل العلمية :

1.بن عمور ، خالد محمد إدريس : أثر التقسيمات الإدارية في عملية التنمية فى منطقة الجبل الأخضر في الفترة الممتدة من 1951– 1997ف – رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب والتربية – جامعة قاريونس ، 2000ف .

2.عثمان ، الناجي عثمان : النمو السكاني وأثره على النشاط الاقتصادي في شعبية المرج من عام 1954 – 1995 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والتربية ، جامعة قاريونس بنغازي ، 2002

3.العماري ، محمد مختار: التغيرات السكانية ، في بلدية بنغازي في الفترة من 1954– 1984ف – رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الإسكندرية ، 1997 ف .

4.العماري ، محمد مختار: طبيعة القوى العاملة في ليبيا ، رسالة ماجستير غير منشـــورة ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ،جامعة قاريونس ، 1989ف .

5.محمد ، ماجدة إبراهيم عامر : التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا، "دراسة في جغرافيه السكان " رسالة دكتوراه غير منشورة – جامعة القاهرة – 1994ف.

6.المقرحي ، فرج محمد يونس : خطط التنمية وأثرها على التوطن الصـــناعي ، " دراســـة تطبيقية على توطن الصناعة في إقليم الجبل الأخضر" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والتربية جامعة قاريونس ، 2004 – 2005 .

7. المهدي ، فضل الله محمود : خطط التنمية في ليبيا وأثرها على التنميـــة الريفيـــة فـــي منطقة المرج ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والتربية ، جامعـــة قـــاريونس، بنغازي، 2003 .

ثانياً : التقارير والنشرات الرسمية :

1. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطط التحـــول الاقتصـــادي والاجتمـــاعي 1981 – 1985، الجزء الأول.

2. ـــــــــــــــــــــــ ، اللجنة الشعبية العامة ، شؤون الخدمات – مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 2002– 2006ف ، الجزء الثاني – مـــدخل ومؤشـــرات – 2001ف .

3. ـــــــــــــــــــــــ ، اللجنة الشعبية العامة ، شؤون الخدمات – مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 2002– 2006ف ، الجزء الثاني – القطاعات – 2001ف .

4. ـــــــــــــــــــــــ ، اللجنة الشعبية العامة، شؤون الخدمات – مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 2002– 2006ف ، الجزء الثاني – الإطار الكلى – 2001ف.

5. ـــــــــــــــــــــــ ، مجلس التخطيط العام – تقرير متابعة التنفيذ فى ميزانية التنمية للعام المالي 2000– الفاتح 2001ف .

6. ـــــــــــــــــــــــ ، أمانة التخطيط – منجزات الثورة فى عشره سنوات 1970– 1979ف .

7. ـــــــــــــــــــــــ ، اللجنة الشعبية العامة للمرافق، التخطيط العمراني، شعبية المرج .

8. ـــــــــــــــــــــــ ، التعداد العام للسكان لعام 1984ف .

9. ـــــــــــــــــــــــ ،التعداد العام للسكان لعام 1995ف .

10. ـــــــــــــــــــــــ ، التعداد العام للسكان لعام 2006ف .

11. ـــــــــــــــــــــــ ، التعداد العام للسكان لعام لشعبية المرج 2006ف .

12. ـــــــــــــــــــــــ ، النتائج النهاية للتعداد الزراعي لعام 2001ف .

13. ـــــــــــــــــــــــ، – وزارة التخطيط – الخطة الثلاثية للتنمية – 1973– 1975ف .

14. ـــــــــــــــــــــــ – وزارة التخطيط – خطة التحول الاقتصادي – 1976– 1980ف .

15. ـــــــــــــــــــــــ – وزارة التخطيط – التعداد العام للسكان لعام 1973ف .

16. ـــــــــــــــــــــــــ، – وزارة التخطيط – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس – 1963– 1968ف .

17. ـــــــــــــــــــــــــ – التعداد العام للسكان لعام 1954ف .

18. ـــــــــــــــــــــــــ – التعداد العام للسكان لعام 1964ف .

19. مكتب السجل المدني لشعبية المرج .

20. الاطلس الوطنى – الأطلس ، ط1 ، 1978ف .

21. منظمة العمل العربي – معلومات القوى العاملة والتشغيل – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، طنجه ، 1986ف .

Abstract

This study deals with the subject "Movement of the manpower's in Al-Marj region during the period from 1954- 2006"

Where it became clear to us that the birth and mortality rates in the study are in decline and the rates of natural increase also is going in the same direction which dropped in seventies from 36.4% then they went up in eighties to 40.7% and finally dropped to 42.1% in the year 2006.

As for the migration Al-Marj area is considered repulsive region of population. Where the rate of net migration reached in the year 3006 about (2-2).

Either the international migration is less than the average and not considered as receiving area of migrants with exception of foreigners working in some companies the population growth rate is hiegh in the year 2006. And it is the highest rate seen in the region while the age structure is no different from the previous year's either sex compositions is heading down.

Where the percentage of males and females reached to around 99.9% in the year 2006.

As we found through the study of development plans in the country that the period 1954- 1985 witnessed the development plans which were applied and allocated for large sums especially for productive sectors, but we found accumulation of manpower's in the service sectors. Where we found accumulation of the most natural workers in the service sectors which led to bring foreigners workers for advancement of those ambitious development projects.

The period after 1986 the country with country witnessed Transformation plans which hare not applied . The manpower become worse than previous period.

When studying the economic structure we noticed a high percentage of non working individuals.

In a time when the country and the region developed in educational status of population especially the working class that through the care of education and development of educational facilities.

The movement of man powers is different among sectors.

Where we found the percentage of the workers in the Agricultural sector dropped to 11.5% and Industrial workers to 1.3% in the years 2006 in the rest of productive sectors is less than that.

In the same time we found that the services sector accounts for the highest service sector accounts for the highest. Which reached 67.8% in the year 2006.

We also found that percentage of females in the manpower decline especially in the productive sectors where the percentage of females in Agricultural sector reached 5.5% , in the secondary sectors 2.8 , in service sector 91.7% of the total female workers in the years 2006.